

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة "عمار ثليجي" بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر (ل م د)
التخصص : إقتصاد كمي

الموضوع :

أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
— حالة الجزائر — " دراسة قياسية "

تحت إشراف :

د. مراد الرايس

من إعداد الطالب :

شلالي الحسن

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	أستاذ محاضر	عبد الحفيظي عيسى
ممتحنا	أستاذ محاضر	جدي العربي
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر	مراد الرايس

السنة الجامعية : 2023/2022

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة "عمار ثليجي" بالأغواط
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير
قسم العلوم الإقتصادية



مذكرة مقدمة لإستكمال متطلبات شهادة ماستر (ل م د)
التخصص : إقتصاد كمي

الموضوع :

أثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات
— حالة الجزائر — " دراسة قياسية "

تحت إشراف :

د. مراد الرايس

من إعداد الطالب :

شلالي الحسن

أمام اللجنة المكونة من الأساتذة :

الصفة	الرتبة العلمية	الإسم و اللقب
رئيسا	أستاذ محاضر	عبد الحفيظي عيسى
ممتحنا	أستاذ محاضر	جدي العربي
مشرفا و مقررا	أستاذ محاضر	مراد الرايس

السنة الجامعية : 2023/2022

شكر وتقدير

أولا أشكر الله عز وجل في منحي القدرة على انجاز هذا العمل المتواضع، فله الحمد كما ينبغي لجلال وجهه وعظم سلطانه.

وأشكر أستاذ المشرف د.مراد رايس على ما قدمه من نصائح وتوجيهات التي ساهمت في إتمام هذا العمل بالشكل المطلوب.

كما لا ننسى أن نشكر أستاذ رئيس قسم علوم اقتصادية "د.بن تريح بن تريح" على مجهوداته وأساتذة تخصص "اقتصاد كمي" بما فيهم أعضاء لجنة المناقشة.

وفي الأخير أشكر كل ما قدم لي يد العون في إتمام هذا العمل سواء من بعيد أو قريب.

شلاي الحسن

إهداء

اهدي هذا العمل المتواضع إلى :

إلى والدي حفظهما الله وأطال الله في عمرهم

إلى أخوتي وأخواتي الأعزاء

إلى كل أفراد العائلة

إلى جدي رحمه الله

إلى الأصدقاء وزملاء

شلاي الحسن 

الملخص :

تهدف هذه الدراسة في تحديد العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف الدينار وميزان المدفوعات الجزائري من خلال التطرف إلى الجوانب النظرية المتعلقة بسعر الصرف وميزان المدفوعات وإيجاد العلاقة المشتركة بينهما، حيث أن سعر الصرف يلعب دورا مهما في تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من خلال تبني الحكومة لسياسات الصرف الملائمة في اقتصادها لاسيما سياسية تخفيض لقيمة العملة المحلية بغرض تقليل من الواردات ومنه تقليص العجز في ميزان المدفوعات، إلا أن هذه سياسة لم تكن فعالة لمعالجة اختلال ميزان المدفوعات في الجزائر بسبب طبيعة الاقتصاد الوطني في اعتماده على المحروقات كمصدر اساسي للدخل مما يجعلها معرضة للصدمات الخارجية في الاسواق الدولية، كما قد يؤدي تبعية ميزان المدفوعات على صادرات المحروقات ومسعرة بالدولار الأمريكي في زيادة مخاطر الصرف مادامت الجزائر تعتمد على عملة أخرى لتسديد فاتورة وارداتها، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف الدولار في تراجع قيمة الصادرات ومنه زيادة تكلفة الواردات.

وتوصنا في الدراسة القياسية على وجود علاقة سببية متجهة من سعر الصرف الدولار إلى ميزان المدفوعات الجزائري في المدى القصير، وعدم وجود علاقة واضحة بين سعر الصرف الأورو وميزان المدفوعات الجزائري، وهذا راجع لطبيعة اقتصادية للجزائر كما ذكرها سابقا.

الكلمات المفتاحية : أسعار الصرف، ميزان المدفوعات، ميزان التجاري، الدولار الأمريكي، الأورو.

Abstract :

The aim of this study is to determine the relationship between fluctuations in the exchange rate of the Algerian Dinar and the Algerian balance of payments by delving into the theoretical aspects related to the exchange rate and balance of payments and finding the common relationship between them.

As The exchange rate plays a crucial role in achieving equilibrium in the balance of payments through the government's adoption of appropriate exchange rate policies, especially the policy of devaluing the domestic currency to reduce imports and thereby decrease the deficit in the balance of payments. However, this policy has not been effective in addressing the imbalance in the Algerian balance of payments due to the nature of the national economy, which relies heavily on hydrocarbons as a primary source of income, making it vulnerable to external shocks in international markets. Additionally, the dependence of the balance of payments on hydrocarbon exports priced in U.S. dollars increases exchange rate risks as long as Algeria relies on another currency to settle its import bills, Whereas an increase in the exchange rate of the dollar leads to a decline in the value of exports resulting in an increase in the cost of imports.

The standard study suggests a unidirectional causal relationship from the U.S. dollar exchange rate to the Algerian balance of payments in the short term, while no clear relationship was found between the euro exchange rate and the Algerian balance of payments, This finding can be attributed to the economic nature of Algeria as mentioned earlier.

Keywords : Exchange rates, Balance of payments, Trade balance, US dollar, Euro.

الفهرسة

فهرس المحتويات :

الصفحة	المحتوى
I	شكر وتقدير
II	إهداء
III	ملخص الدراسة
IV,V,VI	فهرس المحتويات
VII,VIII	فهرس الجداول
IX,X	فهرس الأشكال
XI	قائمة الملاحق
أ-و	مقدمة عامة
52-1	الفصل الأول : الإطار النظري لسعر الصرف وميزان مدفوعات
1	تمهيد
26-2	المبحث الأول : سعر الصرف
9-2	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول سعر الصرف
3-2	1- مفهوم سعر الصرف، أهميته وأساليبه
5-3	2- أنواع ووظائف سعر الصرف
10-5	3- العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته
27-10	المطلب الثاني : أنظمة وسياسات سعر الصرف ونظريات المفسرة لها
16-10	1- أنظمة سعر الصرف
19-16	2- النظريات المفسرة لسعر الصرف

26-19	3- سياسات أسعار الصرف
51-27	المبحث الثاني : ميزان المدفوعات
37-27	المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات
29-27	1- مفهوم ميزان المدفوعات، خصائصه وأهميته
35-30	2- مكونات ميزان المدفوعات
37-36	3- العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات
51-37	المطلب الثاني : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات
39-37	1- مفهوم التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات
44-40	2- أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات
51-44	3- طرق ومناهج معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات
52	خلاصة الفصل الأول
107-53	الفصل الثاني : أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر
53	تمهيد
78-54	المبحث الأول : تطور أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر
60-54	المطلب الأول : تطور نظام الصرف في الجزائر وأسعار الصرف
59-54	1- تطور نظام الصرف في الجزائر
60-59	2- تطور سعر الصرف الدولار والأورو مقابل الدينار
67-61	المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات الجزائري وخصائصه
62-61	1- خصائص ميزان المدفوعات الجزائري
67-63	2- تطور ميزان المدفوعات الجزائري
78-68	المطلب الثالث : تطور بنود ميزان المدفوعات أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول
75-68	1- تطور رصيد الخارجي الجاري
76-75	2- تطور حساب رأس المال والمعاملات المالية

78-77	3- تطور رصيد الإجمالي (ميزان المدفوعات)
106-79	المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر
92-79	المطلب الأول : تعريف واختبار متغيرات الدراسة
80-79	1- تعريف بالمتغيرات وتحليل الوصفي
90-80	2- دراسة استقرارية السلاسل الزمنية
97-90	المطلب الثاني : بناء النموذج واختباره
93-90	1- بناء النموذج وتقديره
95-93	2- اختبار العلاقة السببية لجرانجر (granger causality test)
97-95	3- تشخيص النموذج
106-98	المطلب الثالث : تحليل السلوك الحركي للنموذج و تنبؤ به
102-98	1- تحليل السلوك الحركي للنموذج
106-102	2- التنبؤ
107	خلاصة الفصل الثاني
111-108	خاتمة عامة
121-112	قائمة المراجع
137-122	الملاحق

فهرس الجداول :

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(1)	حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي	35
(2)	يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي (1964-1973)	55
(3)	يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1974-1987)	56
(4)	يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1991)	57
(5)	يوضح تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري	59
(6)	يوضح تطور بنود ميزان مدفوعات في الجزائر	64-63
(7)	يوضح تطور أسعار البترول	64
(8)	يوضح تطور الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر	65
(9)	يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر	66
(10)	يوضح تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول	68
(11)	يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية	74
(12)	يوضح تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول	75
(13)	يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول	77
(14)	يبين الاحصائيات الوصفية للبيانات سلسلة ميزان المدفوعات وسلسلة أسعار الصرف الدولار والأورو	79
(15)	يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF للسلسلة ميزان المدفوعات	82
(16)	يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF للسلسلة سعر الصرف الدولار	82
(17)	يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF للسلسلة سعر الصرف الأورو	83
(18)	يبين نتائج اختبار فيليبس بيرون لسلسلة ميزان المدفوعات	85
(19)	يبين نتائج اختبار فيليبس بيرون لسلسلة سعر الصرف الدولار	86
(20)	يبين نتائج اختبار فيليبس بيرون لسلسلة سعر الصرف الأورو	87
(21)	يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF عند الفروق الثانية للسلسلة ميزان المدفوعات	88
(22)	يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF عند الفروق الثانية للسلسلة سعر الصرف الدولار	88

89	يبيّن دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF عند الفروق الثانية للسلسلة سعر الصرف الأورو	(23)
91	يبيّن نتائج تحديد درجة تأخير المثلي لنموذج VAR	(24)
92	يبيّن نتائج تقدير نموذج VAR الخاصة بمعادلة ميزان المدفوعات	(25)
94	يبيّن نتائج اختبار العلاقة السببية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف الدولار وسعر الصرف الأورو	(26)
96	يبيّن نتائج اختبار تجانس تباين لسلسلة البواقي	(27)
97	يبيّن نتائج اختبار LM لسلسلة البواقي	(28)
97	يبيّن نتائج اختبار Jarque-Bera للبواقي النموذج	(29)
99	يبيّن نتائج تحليل صدمات أسعار الصرف الدولار والأورو على استجابة ميزان المدفوعات	(30)
101	يبيّن نتائج تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو	(31)
103	يبيّن نتائج دقة التنبؤ للمتغيرات ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو	(32)
104	يبيّن القيم الحالية والمستقبلية لسلسلة ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو	(33)

فهرس الأشكال :

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(1)	يمثل تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري	60
(2)	يمثل تطور بنود ميزان مدفوعات في الجزائر	64
(3)	يمثل تطور أسعار البترول	65
(4)	يمثل تطور الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر	66
(5)	يمثل تطور الدين الخارجي للجزائر	67
(6)	يمثل تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول	69
(7)	يمثل أثر كل من صادرات وواردات في الجزائر على رصيد ميزان التجاري	70
(8)	يمثل الفرق بين أثر صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات على إجمالي الصادرات في الجزائر	71
(9)	يمثل تأثير سعر الصرف الدولار مقابل الدينار على الصادرات في الجزائر	72
(10)	يمثل تأثير أسعار البترول على الصادرات في الجزائر	72
(11)	يمثل تأثير سعر الصرف الأورو مقابل الدينار على الواردات في الجزائر	73
(12)	يمثل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية	74
(13)	يمثل تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول	76
(14)	يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول	77
(15)	يمثل سلسلة تطور رصيد ميزان المدفوعات	80
(16)	يمثل سلسلة تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار	81
(17)	يمثل سلسلة تطور سعر الصرف الأورو مقابل الدينار	81
(18)	يمثل سلسلة الفروق الثانية لميزان المدفوعات	89
(19)	يمثل سلسلة الفروق الثانية لسعر الصرف الدولار	89
(20)	يمثل سلسلة الفروق الثانية لسعر الصرف الأورو	90
(21)	يمثل نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR	95
(22)	يمثل دوال ارتباط الذاتي للبواقي النموذج	96
(23)	يمثل دوال استجابة ميزان المدفوعات لصددمات الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو	98
(24)	يمثل تجزئة خطأ التنبؤ لمتغيرات ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو	100

102	يمثل التنبؤ الداخلي لتطور سلسلة ميزان المدفوعات	(25)
102	يمثل التنبؤ الداخلي لتطور سلسلة سعر الصرف الدولار	(26)
103	يمثل التنبؤ الداخلي لتطور سلسلة سعر الصرف الأورو	(27)
104	يمثل تطور سلسلة ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو	(28)
105	يمثل التنبؤ الخارجي لتطور سلسلة ميزان المدفوعات	(29)
105	يمثل التنبؤ الخارجي لتطور سلسلة سعر الصرف الدولار	(30)
105	يمثل التنبؤ الخارجي لتطور سلسلة سعر الصرف الأورو	(31)

قائمة الملاحق :

الرقم	عنوان الملحق
(1)	تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر
(2)	تطور الدين الخارجي في الجزائر
(3)	اختبار فيليبس بيروسن عند المستوى لسلسلة ميزان المدفوعات
(4)	أختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الأولى لسلسلة ميزان المدفوعات
(5)	أختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الثانية لسلسلة ميزان المدفوعات
(6)	أختبار فيليبس بيروسن عند المستوى لسلسلة سعر الصرف الدولار مقابل الدينار
(7)	أختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الأولى لسلسلة سعر الصرف الدولار مقابل الدينار
(8)	أختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الثانية لسلسلة سعر الصرف الدولار مقابل الدينار
(9)	أختبار فيليبس بيروسن عند المستوى لسلسلة سعر الصرف الأورو مقابل الدينار
(10)	أختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الأولى لسلسلة سعر الصرف الأورو مقابل الدينار
(11)	أختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الثانية لسلسلة سعر الصرف الأورو مقابل الدينار
(12)	أختبار العلاقة السببية (granger) لسلسلة ميزان المدفوعات وسعر الصرف الدولار وسعر الصرف الأورو
(13)	درجة تأخر لنموذج VAR
(14)	نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR
(15)	نظام معادلات لنموذج VAR
(16)	اختبار استقرارية نموذج VAR
(17)	اختبار تجانس تباين البواقي (White)
(18)	اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM)
(19)	اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera)
(20)	الاحصائيات الوصفية للبيانات سلسلة ميزان المدفوعات وسلسلة اسعار الصرف الدولار والأورو
(21)	اختبار دقة التنبؤ لنموذج VAR

مقدمة

مقدمة عامة

في ظل الانفتاح الإقتصادي العالمي ومع ارتفاع معدلات التبادل التجاري وتعدد العملات المتداولة دفع بالدول إلى إيجاد آلية واضحة يتم من خلالها تقييم كل عملة من العملات المتداولة مقابل العملات الأخرى، وهذه الآلية تسمى بسعر الصرف.

وسعر الصرف يحظى بأهمية بالغة باعتباره آلية ربط بين الإقتصاد الوطني والإقتصاد العالمي، ويكون ذلك عبر آلية تسوية المبادلات من خلال تبرئة الذمم وقبض المستحقات من العالم الخارجي.

فنظرا لطبيعة التقنية المعقدة لسعر الصرف، تم تصنيفه إلى عدة أنظمة من نظام سعر الصرف الثابت ونظام سعر الصرف المرن، بحيث أنه يتم توجيه جهود السياسة النقدية للحماية والدفاع عن سعر الصرف للبقاء ثابتا في نظام سعر الصرف الثابت، وذلك دون الاهتمام بالعوامل الأخرى، في حين أنه في النظام المرن توجه كل الجهود نحو خلق توازن واستقرار في الجانب الحقيقي من المعاملات بين إقتصاد الوطني والعالم الخارجي.

فسعر الصرف يعبر عن متانة الإقتصادية للدولة ومن أهم الأدوات التي يعتمد عليها النظام الإقتصادي لكونها آلية ناجعة تستطيع من خلالها حماية الإقتصاد المحلي من الصدمات المتوقعة، وعليه تقوم الدول بتبني سياساتها المختلفة من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية أو الرقابة على الصرف الوطني والتي ينعكس أثرها مباشرة على إعادة التوازن لميزان المدفوعات.

أما ميزان المدفوعات فهو المؤشر أو المرآة التي تعكس حالة البيئة الإقتصادية للدولة، حيث يحدث من خلاله تحركات الصرف، وما يترتب عليها من تغيرات جراء التقلبات التي تحدث لأسعار الصرف كون هذه التقلبات الغير المتحكم فيها تتضمن قدرا كبيرا من المخاطر على مجمل المعاملات الدولية بين المصدرين والموردين سواء في الأسواق المحلية أو الخارجية، و هو الذي دفع بهذه الدول إلى إعادة النظر في سعر الصرف باعتباره آلية فعالة لإعادة التوازن. والجدير بالذكر أن الدول النامية اعتمدت أساسا على سياسة تخفيض سعر الصرف والتي تعد محور

التوصيات التي تبناها معظم الهيئات المالية الدولية كصندوق النقد الدولي، حيث كانت جوهر النصائح التي قدمتها هذه الهيئات للدول النامية في سبيل تحقيق التوازن الخارجي وتعديل وضع ميزان المدفوعات.

تعتبر الجزائر من الدول التي تستمد كل أو اغلب إرادتها على الريع، فيشمل قطاع المحروقات على الجزء الأكبر من إقتصاد الجزائري وبالتالي لا يمكنها الوصول إلى التكامل في الأداء بين قطاعاته المختلفة، ومن خلال ذلك فإنه نادرا ما يتوازن أو يستقر ميزان مدفوعاته، حيث أنه لو يتغير سعر برميل البترول بدولار واحد يتأثر ميزان المدفوعات بنسبة أكثر من 1%، وذلك السعر له تأثير كبير على الرصيد النهائي لميزان المدفوعات.

منذ الصدمة البترولية الأولى سنة 1986 شهدا الدينار الجزائري انخفاضا تدريجيا حتى سنة 1992، حيث مرت هذه الفترة بعدة تغيرات من تدهور في معدل النمو الإقتصادي في الدول الصناعية وضعف في التجارة الخارجية وصولا إلى اغتيار أسعار المواد الأولية وعلى رأسها البترول، فهذه التغيرات أثرت سلبا على الدول النامية ومن بينها

الجزائر، لأنها تعتمد بنسبة كبيرة على صادراتها من قطاع المحروقات أي حوالي 98% من إجمالي الصادرات، لتقوم بعد ذلك السلطات النقدية سنة 1994 بتخفيض العملة الوطنية وتخضع هذا الأخير لنظام الصرف المعلوم المدار.

تعتمد الجزائر كذلك في معاملاتها التجارية الدولية على عملتين أساسيتين هما الدولار الأمريكي في صادراتها، أما الواردات بالأورو وبتالي التصدير يكون بعملة والإستيراد بعملة أخرى، مما جعل الجزائر في مواجهة المشاكل الناتجة عن الفرق في قيمة العملات خاصة مع ضعف قدرتها الشرائية لعائداتها النفطية أمام ارتفاع لفاتورة الواردات.

وعلى غرار سياسة سعر الصرف المنتهجة يقضي الوضع العام لاقتصاد الجزائري القيام بالعديد من إصلاحات للخروج من اعتماد الوحيد على قطاع المحروقات، من خلال التوجه إلى تنوع في موارد الدولة من جهة، والحرص على واردات الدولة من العالم الخارجي من جهة أخرى، فسوف لن تكون هناك استجابة قوية لميزان المدفوعات للتقلبات التي تمس قطاع المحروقات، فبتنوع مصادر الموارد تقل من خلاله تبعية رصيد ميزان المدفوعات لإضطرابات الناجمة عن أسعار البترول، وكذلك تكون المرونة في واردات الدولة موازية لمرونة صادراتها.

حيث أن هذا التنوع يؤدي بدوره إلى توازن في ميزان المدفوعات، مما يترتب عليه ثبات أداء الإقتصاد الوطني وعدم التأثير بالتقلبات التي تمس بعض الأسواق الدولية.

1- إشكالية الدراسة :

سنحاول من خلال هذه الدراسة تسليط الضوء على العلاقة بين تقلبات أسعار الصرف وأثارها محتملة على وضعية ميزان المدفوعات في اقتصاد الجزائري، ومن خلال ذلك يمكن صياغة الإشكالية الرئيسية التالية :

- هل التقلبات التي تحدث لأسعار الصرف الدينار تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات، وكيف يمكن لهذه التقلبات أن تؤثر عليه؟

ومن أجل الإلمام بالموضوع يمكن صياغة التساؤلات الفرعية التالية :

- ما هي سياسة الصرف التي تعتمد عليها أغلب الدول لمعالجة العجز في ميزان مدفوعاتها ؟
- ما هي العوامل المباشرة المؤثرة على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري؟
- هل جميع قطاعات في الجزائر تستجيب لتقلبات أسعار الصرف أو هناك قطاعات لا تستجيب لهذه

التقلبات ؟

- في أي مدى تأثر أسعار الصرف الدينار الجزائري على وضعية ميزان المدفوعات ؟

2- فرضيات الدراسة :

لمعالجة إشكالية الدراسة تم صياغة الفرضيات التالية :

- التقلبات التي تحدث لأسعار الصرف الدينار تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري بسبب المشاكل التي يعاني منها اقتصاد الجزائري من تبعية رصيد ميزان المدفوعات لأسعار المحروقات ومسيرة الدولار الأمريكي.
- سعر الصرف من عوامل المباشرة المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري كونه يعتبر آلية فعالة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

- تعتمد اغلب الدول وخاصة النامية منها على سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين وضعية ميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المحلية وكبح الواردات الأجنبية وبتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات.
- بالنسبة لإقتصاد الجزائري فإن قطاع المحروقات هو قطاع الوحيد الذي يستجيب لتقلبات أسعار الصرف أما قطاعات الأخرى لا تستجيب لهذه التقلبات، لأن معظم صادراتها من قطاع المحروقات وبتالي تعرضها لإضطرابات الناجمة عن أسعار البترول.
- تأثر أسعار الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات في المدى الطويل فقط.

3- أسباب اختيار الموضوع :

يقف وراء اختيارنا لهذا الموضوع الأسباب التالية:

- يرتبط موضوع الدراسة بالحالة الإقتصادية التي تعيشها الجزائر من ضعف عائداتها النفطية من جهة أمام ارتفاع فاتورة الواردات من جهة أخرى، لذا يتوجب علينا النظر في فعالية سياسات سعر الصرف في الجزائر لتقليل من وارداتها وتنويع في صادراتها.
- يعتبر اقتصاد الجزائري على أنه اقتصاد ريعي يتأثر بالصدمات التي تمس قطاع المحروقات والذي يسبب إختلال على رصيد ميزان المدفوعات، وبتالي يتوجب علينا إيجاد الآليات التي تساهم في معالجة هذه الإختلالات.

4- أهداف الدراسة :

نسعى من خلال هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية :

- تحديد العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وميزان المدفوعات وتحديد آثار أحدهما على الآخر.
- تحديد أفضل آليات لتقليل الآثار السلبية لتقلبات الصرف على ميزان المدفوعات.
- معرفة مدى فعالية سياسات الصرف المنتهجة في الجزائر لمعالجة إختلال ميزان المدفوعات.
- محاولة دراسة أثر تغير أسعار الصرف الدينار على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري.

5- أهمية الدراسة :

تكمن أهمية هذه الدراسة في ما يلي :

- تسعى جميع الدول للحفاظ على سعر الصرف مستقر يتناسب مع وضعها الإقتصادي الراهن.
- سعر الصرف يعتبر أداة يمكن من خلاله معرفة مكانة الدولة الإقتصادية وحتى السياسية.
- سعر الصرف يحظى بأهمية بالغة باعتباره آلية تسوية المبادلات من خلال تبرئة الذمم وقبض المستحقات من العالم الخارجي.

- ميزان المدفوعات هو المؤشر أو المرآة الذي تعكس حالة البيئة الإقتصادية للدولة.

- الآثار الكبيرة التي تخلفها التقلبات في أسعار الصرف على اقتصاد الدولة.

6- المناهج والأدوات المستخدمة في الدراسة :

تعتمد هذه الدراسة على المناهج التالية :

- المنهج الوصفي: تم اعتماد على هذا المنهج من أجل استيعاب الجانب النظري للموضوع والإحاطة بكل ما له علاقة بسعر الصرف وميزان المدفوعات.
- المنهج التاريخي : تم اعتماد على هذا المنهج في جمع المعلومات الإحصائية التاريخية والتي تخص تطور أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة ما بين (2010-2021).
- المنهج القياسي : تم اعتماد على هذا المنهج لدراسة طبيعة العلاقة التي تربط تغير أسعار الصرف الدينامي بميزان المدفوعات الجزائري.

أما بالنسبة للأدوات المستخدمة في الدراسة، فقد يتم الاعتماد على مصادر متنوعة من كتب ومجلات ومذكرات في الجانب النظري، أما في الجانب التطبيقي من هذه الدراسة فهي تتطلب استخدام إحدى برامج الحاسوب والخاصة بالتحليل الإحصائي من بينها برنامج التحليل الإحصائي للسلاسل الزمنية (E-Views version 12.0) وهو برنامج الذي سيتم اعتماد عليه بناء على التقارير والنشرات والإحصائيات الصادرة من بنك الجزائر.

7-حدود الدراسة :

الحدود المكانية : قمنا بإسقاط موضوع الدراسة على حالة الجزائر من أجل الحصول على معلومات كافية والتي لها علاقة بالموضوع.

الحدود الزمنية : فهي تمتد من 2010 إلى 2021 وهذه الفترة كافية بسبب طبيعة تغيرات أسعار الصرف قصيرة المدى.

8- الدراسات السابقة :

يمكن ذكر بعض الدراسات السابقة التي تناولت هذا الموضوع على النحو التالي :

- دراسة زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائري 1990-2014، رسالة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : اقتصاد قياسي، بنكي ومالي، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، 2015-2016، تهدف هذه الدراسة إلى تحليل العلاقة بين تقلبات سعر الصرف ورصيد ميزان المدفوعات باعتماد على نموذج الانحدار الذاتي للمتباطات الزمنية الموزعة ardl، وهذا للتحقق من وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة المتمثلة في الميزان التجاري وسعر الصرف وسعر البترول في الجزائر خلال الفترة (1990-2014)، وأشارت النتائج التطبيقية إلى وجود علاقة جوهريّة بين رصيد الميزان التجاري وسعر البترول نظرا لطبيعة الإقتصاد الجزائري ولكن هذه العلاقة كانت ضعيفة فيما يخص سعر الصرف، وهو الأمر الذي ينطبق كذلك على اختبارات السببية حيث بينت النتائج أن هذه العلاقة موجودة بين الميزان التجاري وسعر البترول لكنها تكاد تكون معدومة فيما يخص سعر الصرف.

- دراسة أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة مكملية ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، التخصص : مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، جامعة أم البواقي، 2015-2016، كان الهدف من خلال هذه الدراسة هو معرفة أثر تغيرات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري ولقد توصلت من خلالها إلى أن التغيرات التي شهدتها الدينار الجزائري لم يكن لها نتائج إيجابية كبيرة على الإقتصاد الوطني خاصة فيما يخص الصادرات إذ يعود ارتفاع مداخيل الجزائر إلى ارتفاع أسعار البترول التي هي تابعة لعوامل عالمية خارجية على الرغم من التطور الملحوظ للصادرات الأخرى خارج المحروقات.

أما فيما يخص الواردات فلم تتأثر والملاحظ أن قيمة الواردات في تزايد وهذا راجع لزيادة الطلب المحلي على المنتجات الأجنبية، كما أن هذه التغيرات التي مست سعر صرف الدينار (التخفيضات) أدت أيضا إلى ظهور ما يسمى بالسوق الموازي.

- دراسة جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الطور الثالث، قسم العلوم التجارية، الاختصاص : تجارة دولية وتنمية مستدامة، مخبر التنمية الذاتية والحكم الرشيد، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، تهدف هذه الدراسة لقياس أثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة (1996-2016)، وقد تم ذلك عبر افتراض عدة نماذج من ardl و var، ولكن النموذج العام كان بصيغة ardl لرصيد ميزان المدفوعات، فقد توصل من خلاله إلى وجود تأثير هذا الأخير أي ميزان المدفوعات بسعر الصرف، في الأجلين الطويل والقصير سلبا، وبسعر البترول إيجابا، كما توصل أيضا إلى أنه يتأثر سلبا بمعدل الضرائب في الأجل القصير. كما تأكد وجود ارتباط قوي بين ميزان المدفوعات وسعر البترول، أما سعر الصرف فقد كان تأثيره طفيف وسلبي على ميزان المدفوعات.

- دراسة بن سعيد محمد وهداجي عبد الجليل، دراسة قياسية لأثر سعر الصرف على ميزان المدفوعات - دراسة حالة الجزائر-، مجلة التكامل الإقتصادي، العدد 1:، مخبر التكامل الإقتصادي الجزائري الإفريقي، جامعة أحمد دراية، أدرار، 2013/11/30، توصلت هذه الدراسة بالاعتماد على نموذج الانحدار الخطي البسيط في تحديد العلاقة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات لحالة الجزائر من سنة 2000 إلى سنة 2008، وهذا بالاعتماد على برنامج spss (الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية)، لكن لم تتوصل هذه الدراسة إلى صياغة موضوعية لنموذج يترجم العلاقة بين المتغيرين، وهذا لأنه لم تأخذ عدد كافي من المتغيرات المستقلة التي لها علاقة بميزان المدفوعات، لكن أخذت فكرة عامة عن طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات، مفادها أن رصيد ميزان المدفوعات يتأثر عكسيا بتغيرات سعر الصرف.

9- هيكل وتقسيمات الدراسة:

من أجل الإجابة على الإشكالية واختبار الفرضيات تم تقسيم الدراسة إلى فصلين، حيث تناول الفصل الأول الجانب النظري لكل من سعر الصرف وميزان المدفوعات في مبحثين، بالنسبة للمبحث الأول تطرقنا فيه لمفاهيم وأنظمة وسياسات المتعلقة بسعر الصرف بإضافة لنظريات المفسرة لها، أما في المبحث الثاني فقد تطرقنا لمفاهيم ميزان المدفوعات وحالات التي تحدث فيه من توازن وإختلال، وفي الفصل الثاني تناولت الدراسة الجانب التطبيقي وهذا من خلال معرفة مسار تطور أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2010-2021)، بإضافة لأنظمة الصرف المعتمدة في الجزائر، كما سنقوم بتحديد نوع العلاقة التبادلية بين ميزان المدفوعات الجزائري وأسعار الصرف الدينار من خلال اللجوء للأسلوب القياسي لمعرفة تأثير أحدهما على الآخر بعد تحديد النموذج الملائم، ومن ثم محاولة القيام بتنبؤ تطور هذه المتغيرات على مدى البعيد.

الفصل الأول :

الإطار النظري لسعر الصرف وميزان مدفوعات

تمهيد :

تقوم اغلب المعاملات الإقتصادية الدولية بعمليات التصدير وإستيراد للسلع والخدمات أو بانتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى، ونتيجة لذلك تلجئ هذه الدول لتحويل عملتها المحلية إلى عملات أخرى أجنبية لتسهيل عملية التبادل ومن أجل تسوية التزاماتها الدولية المختلفة، فقد كان لبدئ من إيجاد وسيلة أو أداة للتسوية وتمثل هذه أداة في سعر صرف.

تظهر أهمية سعر الصرف كونه له تأثير مباشر على مؤشرات اقتصاد الكلي ومنه رصيد ميزان المدفوعات الذي يترتب عليه إختلالات جراء تقلبات التي تحدث لأسعار الصرف، وفي نفس الوقت يعتبر سعر الصرف بدوره أداة فعالة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات.

ولهذا تسعى جميع الدول للحفاظ على سعر الصرف مستقر يتناسب مع وضعها الإقتصادي الراهن بعيدا عن تقلبات أسعار الصرف، وعليه تقوم هذه الدول بتبني سياساتها المختلفة من خلال تخفيض القيمة الخارجية للعملة المحلية أو الرقابة على الصرف الوطني والتي تهدف من خلالها إلى إعادة التوازن لميزان المدفوعات. ويستخدم رصيد ميزان المدفوعات كمؤشر في تحليل الإقتصادي الذي يعكس الحالة الإقتصادية للدولة ككل، ويبين قوة الإقتصاد الوطني وهيكل إنتاجه وقدرته التنافسية مع باقي الدول من خلال قدرته على تصدير منتجاته المحلية دوليا.

المبحث الأول : سعر الصرف

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول سعر الصرف

I- مفهوم سعر الصرف، أهميته وأساليبه

لكل دول عملتها الخاصة تتخذها أساسا مقياسا لقيمة السلع المحلية داخل هذه الدول ولكن الأمر مختلف بالنسبة للمعاملات الدولية، حيث أدى توسع وتزايد المبادلات التجارية الخارجية إلى إيجاد أداة يمكن من خلالها ربط أسعار السلع في الإقتصاد المحلي مع أسعارها في السوق العالمية وتسمى هذه الأداة بسعر الصرف.

1- تعريف سعر الصرف :

اختلف اقتصاديون كل حسب مفهومه في تعريف سعر الصرف حيث هناك العدد من تعاريف لسعر الصرف نذكر منها ما يلي :

يعرف سعر الصرف على أنه : " سعر صرف عملة أجنبية مقوما بوحدة من العملة المحلية أي عدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحد من العملة الأجنبية، أو هو سعر مبادلة عملة ما بأخرى وهكذا تعد إحدى العملات سلعة في حين تعتبر الأخرى السعر النقدي لها ".¹

كما هناك من يعرفه على أنه : "النسبة التي تتم على أساسها مبادلة عملة دولة ما بعملة دولة أخرى حيث نجد طريقتان لتسعير العملات وهما التسعير المباشر والتسعير غير المباشر".²

أو هو : " السعر الذي يتم عنده مبادلة إحدى العملات بعملة أخرى في سوق الصرف ".³

ويطلق كذلك لسعر الصرف على ثمن عملة بلد معين بدلالة عملة بلد آخر، وذلك ما يستلزم أنه ولأجل الحصول على سعر الصرف يجب توفر زوج من العملات ليتم المقارنة بينهما.⁴

حيث يمكن القول أن : " سعر الصرف هو عدد الوحدات من عملة تسمى (عملة التسعير) مقابل وحدة واحدة من عملة بلد آخر تسمى (العملة الأساسية)".⁵

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل :

سعر الصرف هي نسبة تبادل بين زوج من عملات المختلفة لمعرفة قيمة عملة دولة ما مقابل الحصول على عملة دولة أخرى والتي يتم تداولها في سوق الصرف.

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003، ص97.

² عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016، ص4.

³ حورية مغربي، " دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013/2014، ص3.

⁴ جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، الاختصاص : تجارة دولية وتنمية مستدامة، مخبر التنمية، الذاتية والحكم الراشد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019، ص29

⁵ Christopher D. Piro, Jerald E. Pinto, Economics for Investment Decision Makers: Micro, Macro, and International Economecs, CFA Institute Investment Series, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2013, p 62.

وهناك عدة طرق لتسعير العملات هي :¹

2- أساليب تسعير العملات :

1-2 التسعير المباشر : وهو عدد الوحدات من العملة الأجنبية التي يجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الوطنية، وفي الوقت الراهن قليل من الدول تستعمل طريقة التسعير المباشر، وأهم الدول التي تستعمل هذه الطريقة هي بريطانيا.

2-2 التسعير غير المباشر : هو عدد الوحدات من العملة الوطنية الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة الأجنبية، ومعظم الدول في العالم تستعمل هذه الطريقة في التسعير بما في ذلك الجزائر.

3-2 التسعير المتقاطع : قد لا يتوفر أحيانا سعر عملة من العملات مقابل أخرى، لا وفقا لطريقة التسعير المباشر ولا غير المباشر، ويتمثل الحل هنا في البحث عن همزة وصل تربط بين العملتين، وهمزة الوصل أو الحلقة الواصلة بين العملتين تكون سوى عملة ثالثة، غالبا ما تكون عملة عالمية مسعرة بجميع العملات، ويسمى السعر المتحصل عليه عن طريق العملة الثالثة سعر الصرف التقاطعي.²

3- أهمية سعر الصرف :

إن سعر الصرف يلعب دورا مهما في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي تقوم بها أي بلد، سواء كان النشاط تجاريا أو استثماريا، حيث أن سعر الصرف يحتل مركزا محوريا في السياسة النقدية، ويمكن أن يستخدم كهدف وكأداة أو ببساطة كمؤشر كون أسعار الصرف تمثل التكاليف والأسعار سواء داخل البلد أو خارجه.³ كما يساهم سعر الصرف في تحقيق الأهداف الاقتصادية الكلية و التي تتمثل في التوازن الاقتصادي الداخلي و الخارجي، إذ يتمثل التوازن الداخلي في استقرار الأسعار المحلية، إلى جانب تحقيق مستوى من النمو الاقتصادي، في حين يتمثل التوازن الخارجي في توازن ميزان المدفوعات والذي يظهر في مختلف المبادلات التجارية للدولة.⁴

II- أنواع ووظائف سعر الصرف

1- أنواع سعر الصرف :

1-1 سعر الصرف الإسمي : هو مقياس لعملة إحدى البلدان والتي يمكن استبدالها بقيمة عملة بلد آخر، ويتم تحديد سعر الصرف الإسمي لعملة ما وفقا للطلب والعرض عليها في سوق الصرف وفي لحظة زمنية معينة، ولهذا يمكن أن نقول أن سعر الصرف يتغير تبعا لتغير ظروف العرض والطلب وبدلالة نظام الصرف المعتمد في الدولة. وينقسم سعر الصرف الإسمي إلى سعر صرف رسمي أي المعمول به فيما يخص المبادلات الجارية الرسمية وسعر صرف الموازي وهو السعر المعمول به في الأسواق الموازية.⁵

¹ هجيرة عبد الجليل، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر- " ، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة تلمسان، 2012/2011، ص31.

² Mohamed Abouobaydi, **Financial Management**, E-Kutube.com, 2014, p 535

³ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص91

⁴ دوحة سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم التجارية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2015/2014، ص12.

⁵ عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسة الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003، ص103.

2-1 سعر الصرف الحقيقي: يعرف سعر الصرف الحقيقي على أنه نسبة مستوى السعر العالمي للسلع المتاجر بها إلى الأسعار المحلية مقاسا بعملة مشتركة ويربط سعر الصرف الحقيقي بين الأرقام القياسية للأسعار وسعر الصرف الإسمي.¹

ويهتم سعر الصرف الحقيقي بتأثير التضخم على سعر الصرف الإسمي لبلد ما وذلك من خلال الصيغة التالية :²

$$\text{سعر الصرف الحقيقي} = \text{سعر الصرف الإسمي} \times (\text{مؤشر الأسعار المحلية} / \text{مؤشر الأسعار الأجنبية})$$

$$TCR = E \cdot \frac{P^*}{P}$$

وبما أن المعاملات المختلفة تخضع لضرائب أو لتدابير أخرى مختلفة، فمن الواضح أنه لا يوجد سعر صرف فعلي واحد، إنما هناك سعر صرف فعلي للصادرات و آخر للواردات كما يلي :³

- **سعر الصرف الفعلي للصادرات:** هو عدد وحدات العملة المحلية الممكن الحصول عليها لقاء ما تبلغ قيمته دولارا واحداً من الصادرات (باعتبار أن الصادرات تحصل بالدولار)، بشرط أن تؤخذ بعين الاعتبار رسوم التصدير والإعانات المالية والرسوم الإضافية والإعانات الخاصة بعوامل الإنتاج متضمنة في الصادرات وغير ذلك من التدابير المالية والضريبية التي تؤثر في سعر الصادرات.

- **سعر الصرف الفعلي للواردات:** هو عدد وحدات العملة المحلية التي تدفع مقابل ما قيمته دولار واحد من الواردات، على أن تؤخذ في الاعتبار التعريفات الجمركية والرسوم الإضافية والفائدة على ودائع الإستيراد وغيرها من التدابير التي تؤثر في سعر الواردات.

3-1 سعر الصرف الفعلي: يعرف سعر الصرف الفعلي أنه عدد وحدات العملة المحلية المدفوعة فعليا أو المقبوضة لقاء معاملة دولية قيمتها وحدة واحدة متضمنة في ذلك التعريفات الجمركية، رسوم، إعانات مالية ... إلخ. ويعرفه بعض الإقتصاديين على أنه عبارة عن متوسط سعر العملة المحلية بالنسبة لمجموعة أو سلة من العملات الأجنبية، حيث ترجح على أساس وزنها وأهميتها في التجارة الخارجية وبالتالي فهو يعطي فكرة عامة عن قيمة العملة الوطنية في الأسواق الدولية.⁴

4-1 سعر الصرف الفعلي الحقيقي: الواقع أن سعر الصرف الفعلي الحقيقي هو سعر إسمي لأنه عبارة عن متوسط لعدة أسعار صرف ثنائية، ومن أجل أن يكون هذا المؤشر ذا دلالة ملائمة على تنافسية البلد اتجاه الخارج، لا بد أن يخضع هذا العمل الإسمي إلى التصحيح بإزالة أثر تغيرات الأسعار النسبية ويصبح سعر الصرف الفعلي

¹ عبد الحسن خليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الإقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، عمان، 2011، ص27.

² أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة مكملة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسويق، التخصص : مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2016/2015، ص5.

³ السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي - النظرية والسياسات، دار الفكر - عمان -، 2011، ص 117-118.

⁴ نادية خلوي، "أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر - دراسة حالة الجزائر -"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الإقتصادية، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر - بسكرة -، 2014/2013، ص5.

الحقيقي عبارة عن دمج بين سعر الصرف الحقيقي وسعر الصرف الفعلي وهو يمثل تطور سعر الصرف الحقيقي بالنسبة إلى مجموع الدول الأخرى.¹

1-5 سعر الصرف التوازي : سعر الصرف التوازي هو السعر الذي تحدده قوى العرض والطلب عند تساوي القيمة المطلوبة مع القيمة المعروضة من إحدى العملات بغض النظر عن أثر المضاربة وحركات رؤوس الأموال غير العادية، فسعر الصرف التوازي مثل التوازن لأي سلعة من السلع المتداولة في الأسواق الحرة وفي وجود المنافسة التامة، ويكون هذا السعر متزامنا مع التوازن في ميزان المدفوعات، ومن هذا التعريف يمكن القول أن سعر الصرف التوازي هو سعر الصرف الذي يتلاءم مع التوازن الكلي كونه يمثل التوازن المستدم لميزان المدفوعات.²

2- وظائف سعر الصرف :³

1-2 وظيفة قياسية : حيث يعتمد المنتجون المحليين على سعر الصرف لغرض قياس ومقارنة الأسعار المحلية (لسلعة معينة) مع أسعار السوق العالمية، وهكذا يمثل سعر الصرف بالنسبة لهؤلاء بمثابة حلقة الوصل بين الأسعار المحلية والأسعار العالمية.

2-2 وظيفة تطويرية : أي يستخدم سعر الصرف في تطوير صادرات معينة إلى مناطق معينة من خلال دوره في تشجيع تلك الصادرات، ومن جانب آخر يمكن أن يؤدي سعر الصرف إلى الاستغناء أو تعطيل فروع صناعية معينة أو الاستغناء عنها بالإستيرادات التي تكون أسعارها أقل من الأسعار المحلية، في حين يمكن الاعتماد على سعر صرف ملائم لتشجيع إستيرادات معينة، وبالتالي يؤثر سعر الصرف على التركيب السلعي الجغرافي للتجارة الخارجية للدولة.

2-3 وظيفة توزيعية : أي أن سعر الصرف يمارس وظيفة توزيعية على مستوى الإقتصاد الدولي وذلك بفعل ارتباطه بالتجارة الخارجية، حيث تقوم هذه الأخيرة بإعادة توزيع الدخل القومي العالمي والثروات الوطنية بين دول العالم.

III- العوامل المؤثرة في سعر الصرف ومخاطر تقلباته

1- العوامل المؤثرة على سعر الصرف

1-1 العوامل الاقتصادية :

1-1-1 التغير في قيمة الصادرات و الواردات : فعندما ترتفع قيمة الصادرات نسبة إلى الواردات ستتجه قيمة العملة للارتفاع نتيجة لتزايد طلب الأجانب على هذه العملة و سيحصل ذلك على تشجيع الإستيراد من الخارج مما يؤدي إلى عودة حالة التوازن إلى سعر الصرف.⁴

¹ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص106.

² سلمى دوح، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015، ص12.

³ محمد العربي ساكر، مرجع سبق ذكره، ص 97-98.

⁴ علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعلم الجامعية، الاسكندرية، 2011، ص 263.

2-1-1 نتائج حساب العمليات الرأسمالية في ميزان المدفوعات : ويقصد بها مقدار الاستثمارات التي تدخل

إلى الدولة أو تخرج فانتقال رؤوس الأموال من دولة إلى أخرى يزيد من حجم الطلب على عملة الدولة التي انتقلت إليها رؤوس الأموال¹.

3-1-1 كمية النقود : تزايد كمية النقود تؤدي إلى ارتفاع مستوى الأسعار و بالتالي جعل إن الإفراط في

الإصدار النقدي و سلع الدولة المعنية أقل قدرة على منافسة سلع الدول الأخرى، مما يتسبب في زيادة الواردات و انخفاض الصادرات و يقابل ذلك زيادة في طلب على عملات تلك الدول و انخفاض في الطلب على العملة المحلية، مما ينتج عنه ارتفاع في أسعار العملات الأجنبية، و هذا قد يكون مفيداً للاقتصاد المحلي، حيث انخفاض سعر الصرف العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية يشجع الصادرات و بالتالي تحسن رصيد الميزان التجاري².

4-1-1 معدل التضخم : عادة ما نجد أن ارتفاع مستوى أسعار السلع في دولة معينة مقارنة بأسعار السلع

في الدول الأخرى يتطلب إجراءات مالية أو نقدية لهذه الدولة، وفي غياب ذلك فإن هذا يتطلب تخفيض عملة تلك الدولة، ويحدث العكس لو أنها تتمتع بمستوى أسعار أقل من الدول الأخرى فذلك يحتاج إلى إعادة تقييم لعملتها وإذا ما واجهت أية دولة ظروف الكساد والكساد التضخمي فمن المغري لها أن تجعل أسعارها متدنية ومنافسة من خلال تخفيض عملتها مقابل عملات الدول الأخرى.

وبهذا الإجراء فإنها تحفز الدول الأخرى على زيادة وارداتها أي أن الدولة التي تخفض عملتها تزيد صادراتها³.

5-1-1 معدل الفائدة : ارتفاع في معدلات الفائدة المحلية بالمقارنة بمعدلات الفائدة الأجنبية تؤدي إلى

ارتفاع قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي بعد مرور فترة زمنية معينة والعكس صحيح فالارتفاع في معدلات الفائدة في البلدان الأجنبية سيحفز المستثمرين المحليين في الأجل القصير على استبدال عملتهم بعملات تلك البلدان وذلك لجني الأرباح في السوق الأجنبي، وعليه فإن ارتفاع أسعار الفائدة في الخارج سيعمل على زيادة الطلب على العملات الأجنبية وهذا ما يؤثر على سعر الصرف⁴.

6-1-1 السياسة الضريبية : إن الإجراءات الضريبية المختلفة التي قد تضع الأموال داخل جيوب الناس أو قد

تسحبها تؤثر على سعر العملة، إلا أنه في أوقات متعددة تكون مثل هذه السياسات والإجراءات مهمة، ويجب أن تأخذ في الحسبان لما لها من آثار على الدخل وحوافز الإنتاج وبالتالي الأسعار والصادرات والميزان التجاري⁵.

7-1-1 الدخل : ويمكن التمييز بين التغيرات في مستويات الدخل المحلية والأجنبية كما يلي⁶:

¹ لخلو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية لسياسة الصرف، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010، ص 126.

² علي سعد محمد داود، مرجع سبق ذكره، ص 264.

³ شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان - الأردن، 2012، ص 151.

⁴ عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2012، ص 160.

⁵ حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص 8.

⁶ عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص 17-18.

- التغيرات في مستويات الدخل المحلية : فلو تغيرت الدخل المحلية ولنفرض أنها ارتفعت فإن ذلك

يؤدي إلى زيادة الطلب المحلي على السلع والخدمات بشكل عام، ومن هذه السلع والخدمات ما هو مستورد من الخارج وهذا ما يؤدي إلى زيادة الواردات، مما يزيد من الطلب على العملة الأجنبية، وهذا ما يؤدي إلى ارتفاع سعر الصرف العملة الأجنبية مقابل العملة المحلية لانخفاض سعر الصرف العملة المحلية، وهذا بافتراض أن عرض العملة الأجنبية لم يتغير.

-التغيرات في مستويات الدخل الأجنبية : إن ارتفاع الدخل في الدول الأجنبية يؤدي إلى زيادة

الطلب على السلع والخدمات بشكل عام، ومن بينها الطلب على السلع المحلية أي زيادة الصادرات إلى الخارج، وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على العملة المحلية وبالتالي ارتفاع سعر الصرف العملة المحلية.

1-1-8 نشاط البنوك المركزية : وذلك عندما تتدخل في السوق بيعا أو شراءً لدعم قيمة العملة أو

تخفيضها.¹

1-1-9 مدى الحاجة للعملة المطلوبة ومدى التنوع العملات : تتناسب شدة الحاجة للعملة مع السعر

بشكل عكسي وذلك لأنه يصعب الحصول على العملة بأفضل سعر إذا ما كان هناك ملحة لها، لو تساوت مجموع أوامر الشراء مع أوامر البيع فإن سعر العملة يميل للجهة التي تستطيع أن تجد ظروف أفضل لإتمام عملياتها، كما أن التنوع في عدد العمليات المطلوبة واكتشاف أساليب جديدة لتنفيذها أو الاستمرار في الأساليب الموجودة كلها يؤثر على أسعار العملات.²

1-1-10 التغيرات في الأسواق المالية والأسواق الأخرى غير سوق العملات : أية تغيرات تطرأ في الأسواق

المالية وغيرها تؤثر على أسعار العملات الأجنبية من خلال تأثيرها على العرض والطلب لهذه العملات، فارتفاع أسعار الأسهم في سوق الأسهم أو ارتفاع أسهم أو مردود أدوات الاستثمار في السوق النقدي سيؤدي إلى المزيد من الطلب على هذه العملات للاستثمار في أدوات تلك الأسواق مما يؤدي إلى زيادة سعرها والعكس فيما إذا انخفض مردود الاستثمار في أدوات هذه الأسواق.³

1-1-11 التدخلات الحكومية : تحصل هذه التدخلات عندما يحاول البنك المركزي لبلد ما تعديل سعر

صرف العملة عندما لا يكون ملائماً لسياسته المالية والإقتصادية، وتتم هذه التدخلات في حالة تطبيق نظام الصرف الثابت حيث لا يخضع سعر العملة لتفاعل قوى العرض والطلب عليها.

ففي حال حدوث إختلال في ميزان المدفوعات ستتبع الدول سياسة انكماشية أو تضخمية لإعادة التوازن عن طريق التخفيض أو الرفع في سعر العملة، هذه العملية التي تسمح للدولة في التحكم في كمية النقود المعروضة،

¹ لخلو موسى بوحاري، مرجع سبق ذكره، ص126.

² توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص78.

³ مرجع نفسه، ص78-79.

لتجنب تنامي القوى التضخمية في السوق الداخلي، كما يسمح باستقرار العملة المحلية، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة ثقة بقية العالم في تعاملاتهم التجارية والرأسمالية مع الدولة المثبتة لسعر صرفها.¹

2-1 العوامل غير اقتصادية :

1-2-1 ظروف السوق : إن الطريقة التي يتجاوب بها السوق مع الإخبار والتقارير والمعلومات التي يستلمها

تؤثر على أسعار العملات فيه، فنجد تجاوب السوق لوضع معين في بعض الأحيان حساسا وقويا في حين يكون تجاوبه لنفس الوضع في وقت آخر مختلفا تماما، فالتقارير والتصريحات والإشاعات نفسها تؤثر على الأسعار بدرجات مختلفة معتمدة في ذلك على درجة التجاوب الذي يكون أحيانا قويا وأحيانا أخرى ضعيفا في نظرة المتعاملين في السوق وحسب تجاربهم.²

2-2-1 خبرة المتعاملين وأوضاعهم : يقوم المتعاملون في سوق العملات في ضوء مهارتهم وخبراتهم بالسوق

وأحواله بتحديد اتجاه الأسعار، واتخاذ قراراتهم بشأنها وتحديد ما إذا كان من الضروري تعديلها أو إبقائها على ما هي عليه، وبناء عليه فإن الأسعار تتأثر بخبرة هؤلاء المتعاملين ومهاراتهم فضلا عن أسعار الصرف التي تتأثر بالقدرة التفاوضية للمتعاملين والأساليب المستخدمة لتفنيد عملياتهم المختلفة، كما تتأثر بحجم التزاماتهم القائمة إن كانت كبيرة يتطلب إقناعهم بالتزاماتهم القائمة إن كان يتطلب إقناعهم بالتزامات إضافة وتغير جذري في السعر ليغريهم بزيادة حجمها والعكس يحدث إذا كانت قليلة.³

3-2-1 الإضطرابات والحروب : إن من العوامل المؤثرة على سعر الصرف ولاسيما في المدى القصير وأحيانا

على المدى البعيد هي الإضطرابات السياسية، وحالات الحروب الداخلية والخارجية، والتي تؤثر على أوضاع التجارة والصناعة والزراعة والمال، والتي من شأنها أن تغير الطلب على الصرف الأجنبي وبالتالي تغير أسعار الصرف، وفي مثل هذه الظروف تسيطر الحكومة عادة على موارد الصرف الأجنبي وتقيّد استعماله لخدمة الحرب، وشواهد الحروب والإضطرابات كثيرة، فقد تولدت إضطرابات كبيرة في أسعار صرف عملات عدد كبير من البلدان إبان الحربين العالميتين الأولى والثانية.⁴

2- مخاطر تقلبات أسعار الصرف

1-2 تعريف خطر الصرف :

يعرف خطر الصرف على أنه "تلك خسائر المحتملة التي من الممكن أن تحدث بفعل تقلبات أسعار الصرف بين العملات".⁵

¹ حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص8.

² ماهر كنج شكري، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، 2004، ص 219.

³ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص82

⁴ عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، مرجع سبق ذكره، ص84

⁵ مريم آيت بارة، محمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية - دراسة حالة شركة أرسلور ميتال - فرع عنابة -، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2014، ص 234.

ويمكن تعرف خطر الصرف بأنه التغير الإجمالي المتزايد في قيمة النقد المحلي الناتج عن تغيرات أسعار الصرف وهو ما يمس القروض والتحويلات والديون بالعملة الصعبة.¹

كما يعرف خطر الصرف أيضا أنه تلك المخاطر التي يتأثر بها أداء المنشأة عن طريق التحركات التي تحصل في سعر الصرف.²

حيث أنه كلما كانت قيمة المبادلات الخارجية كبيرة كلما كانت الخسارة في القيمة المطلقة كبيرة عند حدوث تغيرات في قيمة العملات.³

2-2 أنواع مخاطر سعر الصرف :

1-2-2 المخاطر المالية : وهي تلك المخاطر الناتجة من التقلبات الحاصلة في سعر الصرف والتي تتأثر بها كل

أنواع المعاملات المستقبلية، وتنشأ هذه المخاطر بسبب تغيرات في قيمة العملة والتي تحدث فجأة وبحدة في بعض الأحيان وهي من أكثر المخاطر وضوحا وهذه التقلبات تتكرر باستمرار في ظل نظام تعويم أسعار الصرف.⁴

2-2-2 مخاطر التمويل : وهي التي يتعرض لها البنك عندما يجد صعوبة في الحصول على الأرصدة اللازمة

لتمويل نشاطه المصرفي، فيضطر إلى سداد أسعار فائدة مرتفعة على الودائع النقدية المودعة، من أجل تمويل أحد الحسابات بالعملة الصعبة.⁵

3-2-2 مخاطر الائتمان : وتسمى كذلك بخاطر الطرف المقابل وينص عادة في عقود الائتمان الذي يمنح

بالعملة الأجنبية على التزام كل طرف بتسليم العملة موضوع العقد للطرف الآخر بالسعر والموعد المتفق عليه في العقد، وهناك مخاطر تنشأ من احتمال عدم وفاء أي من الطرفين بالتزامه.

وينقسم خطر الطرف المقابل إلى خطرين :

- خطر التسليم : هو عبارة عن خطر إفلاس الطرف المقابل يوم استحقاق العملية وهو أخطر من خطر

القرض لأنه يؤدي إلى خسارة كلية لمبلغ العملية.

- خطر القرض : ويتمثل في إمكانية إفلاس الطرف المقابل قبل حلول موعد استحقاق العملية.⁶

4-2-2 مخاطر الأسعار : هناك نوعان من الأسعار التي تؤثر على عمليات التعامل بالعملات الأجنبية :⁷

- أسعار الفوائد على العملات : تؤثر أسعار الفوائد على العملات على عمليات السوق النقدي عندما

يكون استحقاق عمليات الإقراض والاقتراض غير متطابق وعندما يكون هناك اختلاف في تاريخ حق شراء وبيع العملة في عملية المقايضة وتحدث المخاطر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار الفائدة.

¹ Michel Jura, **Technique financière internationale**, paris, 1999, p 142

² عدنان تايه النعيمي، مرجع سبق ذكره، ص 270.

³ نادية الحلوجي، مرجع سبق ذكره، ص 19.

⁴ مدحت صادق، **النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي**، دار غريب، مصر، 1997، ص 145.

⁵ عبد العزيز برنة، مرجع سبق ذكره، ص 34.

⁶ نادية الحلوجي، مرجع سبق ذكره. ص 21.

⁷ سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- أسعار العملات لنفسها : وهي أسعار العملات الأجنبية والمخاطر فيها تظهر نتيجة التغير العكسي المحتمل في أسعار العملات خلال فترة الاحتفاظ بها.

المطلب الثاني : أنظمة وسياسات سعر الصرف ونظريات المفسرة لها

I- أنظمة سعر الصرف

1- أنظمة الصرف الثابتة :

يقوم هذا النوع من أسعار الصرف على تدخل السلطات النقدية في تحديد سعر الصرف الإسمي والمحافظة عليه، حيث تكون العلاقة بين العملات محددة إداريا وبطريقة نظرية باتفاق بين السلطات النقدية لمختلف الدول على أساس معطيات اقتصادية وسياسية، فالدولة تقوم بتثبيت عملتها على أساس معين، وذلك دون أن تعطي أهمية كبيرة لقوى العرض والطلب على العملات الأجنبية كما هو الحال في نظام الصرف الحر، وفي ظل أسعار الصرف تفرض الدولة رقابة على أسعار الصرف لتحقيق التثبيت وبتالي الاستقرار.¹

1-1 في ظل قاعد الذهب : من المعروف أن هذا النظام يتحقق في حالة الدول التي تأخذ بقاعدة الذهب

حيث ترتبط قيمة عملتها الوطنية بوزن معين من الذهب ويتربط على احتفاظ كل دولة بسعر ثابت للذهب، أن يتحقق سعر ثابت للعملات المختلفة بعضها ببعض، ولذلك فإنه في ظل قاعدة الذهب الأصل ألا يتغير سعر الصرف بل يظل ثابت، لأنها إذا ارتفع ثمن إحدى العملات فيكفي أن يقوم الأفراد بشراء الذهب ثم يبعه للدولة هذه العملة بسعر التعادل مما يعود بثمن العملة إلى الأصل.²

فمثلا : قبل عام 1914 كان 1 FRF = 0.32256 غ ذهب و 1 \$ = 1.67 غ ذهب.

أي أن سعر صرف الدولار هو : 1 \$ = 5.18 FRF.

حيث أن سعر الصرف لا يتجاوز هذا السعر ولا يقل عنه إلا في حدود ضيقة قدرت بنسبة 1% لاجتياز نفقات نقل الذهب وهي حدود تصدير و إستيراد الذهب.³

1-2 في ظل نظام بروتون وودز : مع تطور النظام النقدي الدولي وانعقاد اتفاقية بروتون وودز عام 1944 في

الولايات المتحدة الأمريكية ارتبط ثبات سعر صرف العملات الأخرى بالدولار الأمريكي مع قابلية تحويل الدولار إلى ذهب، فالدولار الأمريكي كان عملة الاحتياطي الرسمي وكان من أهم أهدافه هو ضمان تحقيق درجة أكبر من الاستقرار في أسعار الصرف.⁴

حيث وضع صندوق النقد الدولي حد أقصى لتقلبات مختلف العملات مقابل الدولار والمتمثل بنسبة (1% للأعلى و 1% جهة الانخفاض)، ولا يسمح للدول الأعضاء بتعديل سعر صرفها بمحدود 10% دون رجوع مسبق

¹ سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص 14.

² أحمد فريد مصطفى، الاقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص 385.

³ نوزاد عبد الرحمن الهيتي ومنجد عبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص 51.

⁴ مورد خاي كريانين، الاقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد إبراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007، ص 283.

لصندوق النقد الدولي، مع إبلاغ الصندوق بذلك التعديل، وهو ما يطلق عليه بالتثبيت القابل للتعديل،¹ والذي تلجأ إليه الدولة عندما تواجه خطر ما في مركزها الخارجي.²

وفي ظل هذا النظام يتم تثبيت سعر صرف العملة إلى :³

- **إما عملة واحدة :** تتميز بمواصفات معينة كالقوة والاستقرار، وفي هذا الإطار تعمل الإقتصاديات على تثبيت عملاتها إلى تلك العملة دون إحداث تغيير، إلا في بعض الحالات، كما هو حال الفرنك الإفريقي سابقا مع الفرنك الفرنسي، وكما هو الحال الدينار الأردني مع الدولار الأمريكي. ولقد شكلت العملات المربوطة بعملة واحدة سنة 1996:

-20 عملة بالدولار الأمريكي.

-14 عملة بالفرنك الفرنسي.

- **إما سلة عملات :** وعادة ما يتم اختيار العملات انطلاقا من عملات الشركاء التجاريين الأساسيين، أو من العملات المكونة لوحدة حقوق السحب الخاص كما هو شأن للدرهم الإماراتي، أو الربط حاليا بالأورو واعتباره امتدادا لسلة العملات المكونة للايكو سابقا، ولقد تم تسجيل 20 عملة مرتبطة بسلة من العملات من غير حقوق السحب الخاصة في سنة 1996.

- **ضمن هوامش محددة :** سواء تعلق التثبيت بعملة واحدة أو سلة العملات، وهذا يتم تحديد مجال التقلب المسموح به.

ويستطيع الأفراد في ظل هذا النظام أن يباشروا المعاملات بحرية كما يرغبون عند الأسعار المقررة والمعمول بها، وكذلك تقوم الدولة في ظل هذا النظام بشراء وبيع النقد الأجنبي للمحافظة على سعر الصرف.

3-1 مزايا وسلبات سعر الصرف الثابت :

1-3-1 مزايا نظام سعر الصرف الثابت :

- السيطرة على التضخم : نظام سعر الصرف الثابت يوفر بيئة دولية أكبر توافقا مع نمو اقتصادي حقيقي عالمي أكبر واستقرار للأسعار،⁴ وكذلك يساهم في إبقاء التضخم تحت السيطرة.⁵

- الاستقرار وتشجيع الاستثمار : يؤدي نظام سعر الصرف الثابت إلى "تقليل عدم اليقين في إقامة المشاريع في ظل إمكانية حدوث إختلالات كبيرة في العملة".⁶

¹ مروان عطون، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992، ص 81.

² Ephraim Clark et autres, *Le Management des Risques Internationaux*, Economica, paris, 2001, p18.

³ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 115-116.

⁴ Wolfgang Filc, *Claus Köhler, Macroeconomic Causes of Unemployment: Diagnosis and Policy Recommendations*, Duncker & humblot, Berlin, Germany, 1999, p 106.

⁵ Robert Carbaugh, *International Economics*, South-Western Cengage Learning, Mason, USA, 12th Ed, Op cit, p 472

⁶ Wolfgang Filc, *Claus Köhler*, Op cit, p 106.

- تحقيق التنمية العالمية : تزامن نظام سعر الصرف الثابت مع الحقبة التي تم فيها تحقيق عصر ذهبي من التنمية الاقتصادية.¹

- توفير الثقة : يوفر نظام سعر الصرف الثابت ثقة عالية في عملة البلد، باعتبار أن هذه العملة ترتبط بعملة معروفة أو بسلة من العملات الأجنبية.²

- الانضباط : يؤدي نظام سعر الصرف الثابت، بالنسبة للبلدان التي تتبعه، إلى نوع من الانضباط في السياسات الداخلية.³

- ترشيد السياسة النقدية : يصب تبني نظام التثبيت إلى "الالتزام بالامتناع عن الاستخدام النشط للسياسة النقدية، فإن فرض سعر الصرف يفرض انضباطاً صارماً على السلطات النقدية، مما يؤدي إلى تجنب زيادة المعروض من الأموال بشكل مفرط".⁴

1-3-2 سلبات نظام سعر الصرف الثابت :

- فقدان السياسة النقدية : في حالة أسعار الصرف الثابتة، تسعى السياسة النقدية إلى تحقيق الهدف الوحيد والمتمثل في الحفاظ على سعر الصرف عند المستوى المعلن عنه، في حين أن سعر الصرف هو الآخر يعد أحد المتغيرات الاقتصادية الكلية العديدة التي تسعى السياسة النقدية إلى السيطرة عليها.⁵

- إختلال ميزان المدفوعات : يفشل نظام سعر الصرف الثابت غي تزويد البلد بآلية تسوية فعالة لميزان مدفوعاته.⁶

- الحاجة للاحتياطي الأجنبي : تسبب الحاجة إلى الاحتفاظ باحتياطيات النقد الأجنبي مشكلة، وذلك ما من شأنه أن يشكل عبئاً على اقتصاد البلد الذي يعاني عجز في ميزان المدفوعات.⁷

- عرضة للصدمات والهجمات : يعد تبني نظام سعر صرف ثابت أكثر "عرضة لهجمات المضاربة"،⁸ وقد تكون في بعض الأوقات "غير عقلانية ومزعزعة للاستقرار لدى المستثمرين الدوليين".⁹

- فقدان حرية حركة العملة الصعبة : يؤدي تبني نظام سعر الصرف الثابت إلى مواجهة ما يسمى بالثلاثية المستحيلة، وبتالي فقدان السياسة النقدية المستقلة أو وقف حرية حركة رؤوس الأموال، لأنه يستحيل على البلد أن يوفق في الجمع بين تثبيت سعر الصرف وفي نفس الوقت تحرير حركة رؤوس الأموال والتمتع باستقلالية السياسة النقدية.¹⁰

¹ Ibid.

² العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010، ص 100

³ مرجع سابق، ص 100.

⁴ Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, Worth Publishers, New York, USA, 2016, 9th Ed , p p 452-453

⁵ Ibid, p 452.

⁶ Ronald MacDonald, Abdulrazak Al Faris, **Currency Union and Exchange Rate Issues: Lessons for the Gulf States**, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, UK, 2010, p 105.

⁷ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 50.

⁸ Robert Carbaugh, **International Economics**, South-Western Cengage Learning, Mason, USA, 12th Ed, Op cit,

p 472

⁹ Gregory N. Mankiw, Op cit, p 452

¹⁰ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 51.

- عدم اليقين : تثبيت سعر الصرف من شأنه "جعل التجارة الدولية أكثر صعوبة، ويزيد من المخاطر الكاملة في عدم التماثل في العملات وعدم اليقين المحيط بالمعاملات الدولية".¹

2-أنظمة الصرف المرنة (المعومة) :

يطلق على نظام سعر الصرف المرن اسم "نظام تعويم العملات" وفي ظل هذا النظام لا تتحمل السلطات المالية والنقدية عبء معالجة الخلل في ميزان المدفوعات عن طريق اتخاذ السياسات المناسبة من خلال الحد من الواردات وإحداث تغييرات مهمة في مستويات الأسعار، وكذلك من خلال إحداث تغييرات في مستويات الدخل، أو إحداث تغييرات في مستوى أسعار الفائدة، أو وضع قيود على انتقال رؤوس الأموال.² وهذا ما يساهم في توسيع درجة استقلالية السياسة النقدية،³ فجهاز الأسعار يتكفل بإحداث التغييرات المناسبة في معدلات الصرف والتي تنعكس بدورها في التأثير على قيمة الصادرات والواردات وكذا انتقال رؤوس الأموال.⁴

وفي ظل نظام الصرف المرن تتحدد القيمة الخارجية للعملة من خلال قوى العرض والطلب على العملات في أسواق الصرف الأجنبية من أجل تحقيق سعر الصرف التوازني وتحقيق التوازن في ميزان المدفوعات،⁵ حيث يتحدد سعر الصرف عند المستوى الذي تتوازن عنده الكميات المطلوبة من الصرف الأجنبي مع الكميات المعروضة.⁶ وينقسم هذا النظام إلى:⁷

-التعويم المدار : وضمن هذا المنظور تقوم السلطات بتعديل أسعار صرفها بتواتر على أساس مستوى

الاحتياطي لديها من العملات الأجنبية والذهب وعلى أساس وضعية ميزان المدفوعات ويسمى أيضا الموجه.

- التعويم الحر : وهو وضع يسمح بموجه لقيمة العملة أن تتغير صعودا وهبوطا حسب قوى السوق، ويسمح

التعويم للسياسات الاقتصادية الأخرى بالتححر من قيود سعر الصرف، وبالتالي فإن تعويم العملات يسمح للسلطات بإعداد السياسة الملائمة، ومثل هذا الوضع يدفع بأسعار الصرف ذاتها أن تتكيف مع الأوضاع السائدة لا أن تشكل قيودا.

ويوجد نوعين أساسيين من هذا التعويم وهما:⁸

- التعويم النظيف : ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق قيام السلطات التنفيذية بترك سعر الصرف حرا،

يتحدد وفقا لقوى العرض والطلب في سوق الصرف الأجنبي، وفي الوقت نفسه تقوم بإنشاء ما يعرف باسم أموال

¹ Ibid.

² شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي و نظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012، ص 165.

³ Mohsen Bahmani-Oskooee, **The long-run relation between a black market exchange rate and the trade balance**, Journal of Economic Studies, Vol. 26 Iss 2, 1999, p122

⁴ Abdol S. Soofi, **China's exchange rate policy and the United States' trade deficits**, Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss1, 2009, p36

⁵ Michael G. Papaioannou, **Exchange Rate Unions Versus Flexible Exchange Rates An Empirical Investigation**, Essays in Honor of Lawrence, 1995, p305

⁶ بربري محمد لين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010-2011، ص 32.

⁷ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 116.

⁸ شقيري نوري موسى وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 165-166.

موازنة الصرف عن طريق تخصيص أرصدة مناسبة من الذهب والاحتياطات النقدية التي يتسنى من خلالها للسلطات النقدية أن تتدخل في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بقصد حماية قيمة العملة الخارجية من التأثيرات العارضة أو المؤقتة والتي تسببها عمليات المضاربة غير الموازنة.

- **التعويم الغير نظيف :** ويتم هذا النوع من التعويم عن طريق تدخل السلطات التنفيذية في أسواق الصرف الأجنبي بائعة أو مشتريّة بغية التأثير على قيمة عملتها لتحقيق أهداف معينة فقد تدخل السلطات النقدية بائعة لعملتها الوطنية بهدف زيادة العرض منها أو تخفيض أسعار صادراتها لزيادة الطلب العالمي عليها، وقد تدخل هذه السلطات النقدية كمشتريّة لعملتها الوطنية بهدف زيادة الطلب عليها وبالتالي رفع قيمتها لمنع رؤوس الأموال من الهرب للخارج حتى ولو كان ميزان المدفوعات فائضاً.

- **التعويم المستقل :** هو مجرد تخمين، لكيفية عمل نظام الصرف، وفق تصور افتراضي، يتماشى مع مبادئ آدم سميث، والحرية المطلقة لتقلب أسعار الصرف دون تدخل الدولة في التعديل مهما آلت إليه معدلات الصرف، بحيث "يتم فيه تحديد سعر الصرف بشكل مستقل من قبل قوى السوق".¹

1-2 إيجابيات وسلبيات سعر الصرف المرن

1-1-2 إيجابيات سعر الصرف المرن :

- الاستقرار التلقائي : يمكن تبني نظام سعر الصرف المرن من موازنة ميزان المدفوعات آلياً، وذلك بتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات تلقائياً من خلال تغيير سعر الصرف، بحيث أنه "إذا كان البلد يعاني من عجز في ميزان المدفوعات، فإن عرض العملة يزداد وعليه ينبغي أن تنخفض قيمة العملة في بلد، وهو ما من شأنه أن يجعل صادراً البلاد أرخص، وبالتالي زيادة الطلب عليها في الوقت الذي جعل الواردات مكلفة وخفض الطلب عليها، ولذلك سيعاد التوازن في ميزان المدفوعات".²

- الإدارة : يساهم نظام الصرف العائم في "تطبيق سياسة نقدية لأغراض أخرى مثل إدارة الأسعار، وبالتالي فإن نظام سعر الصرف العائم يسمح للسلطات النقدية بمتابعة أهداف أخرى مثل تثبيت العمالة أو الأسعار".³

- تحرير السياسة المالية والنقدية الداخلية : تبني نظام سعر الصرف المرن يسمح بتجاوز وكسر الثلاثية المستحيلة، وذلك لأن يوفر خيارات، وبالتالي "فإن سعر الصرف العائم يسمح للحكومة بمتابعة السياسات الداخلية مثل نمو العمالة".⁴

- الاحتياطات المنخفضة : الاستفادة من استخدام احتياطي العملة في مشاريع استثمارية، من خلال شراء معدات تساهم في تطوير البنية الصناعية للبلد، وذلك لعدم حاجة البلد إلى الاحتياطي الكبير.⁵

¹ Sampat Mukherjee, **Modern Economic Theory**, New Age International Publishers, New Delhi, India, 2nd Ed, 2005, p 904

² Sampat Mukherjee, Op cit, p 902

³ Gregory N. Mankiw, Op cit, p 452

⁴ Sampat Mukherjee, Op cit, p 903

⁵ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 57.

- المرونة : توفر المرونة في أسعار الصرف يسمح بمزيج محلي من (عرض النقد/سعر الفائدة)، من أجل السيطرة على نمو المعروض النقدي، وأيضا لمعالجة الآثار التضخمية للتحركات السلبية.¹
- عزل الصدمات الخارجية : توفير الحماية من الصدمات والأزمات الحقيقية، بحيث أنه "عند انخفاض الطلب في بقية دول العالم على صادرات البلد الأصلي، سيواجهه تلقائيا انخفاض في أسعار الصرف، وانخفاض في معدلات التبادل التجاري ينتج حافزا مقابلا للطلب.²
- تفعيل سعر الفائدة : يسمح من الاستفادة من تقنية استخدام سعر الفائدة وذلك "دون اللجوء إلى الحواجز التجارية والتعريفات الجمركية، وهي الفكرة القائلة بأنه إذا كان سعر الصرف حر، فإن موازنة ميزان المدفوعات ليست بحاجة إلى اللجوء لرفع والزيادة في التعريفات وفرض الحصص.³
- عزل التضخم : يمكن نظام سعر الصرف العائم من عزل التضخم الخارجي وعدم التأثير به وإستيراده، وبالتالي فهو في منأى عن الصدمات الإسمية.⁴

2-1-2 سلبيات نظام سعر الصرف المرن :

- المرونة العالية : مرونته الكبيرة في مواجهة الإختلالات الإقتصادية الداخلية والصدمات الخارجية، وهذه المرونة تعني في بعض الأحيان حدوث تقلبات شديدة في أسعار الصرف، وذلك في الأجل القصير استجابة لعمليات المضاربة أو لاعتبارات طارئة، ويؤثر ذلك سلبا على التجارة الدولية وتحركات رؤوس الأموال، حيث يتردد المصدرون والمستوردون والمستثمرون في تحمل مخاطر التغير في قيمة العملة.⁵
- عدم التأكد واليقين : هناك حقيقة تفيد بأنه؛ "العملات تتغير من حيث القيمة من يوم إلى يوم، بحيث يسود جو من عدم اليقين في التجارة، وبالتالي فقد لا يكون البائع متأكدا تماما من حجم المال الذي سيحصل عليه عندما يبيع البضائع في الخارج.⁶
- سوء التسيير : يؤدي تعويم العملة في بعض الأحيان بالحكومات إلى الوقوع في دائرة الاستخدام السيئ والمتهور للسياسات المالية الغير نافعة.⁷
- انحراف الأسعار : يؤدي تبني نظام التعويم إلى الانحراف في أسعار الصرف، ويقصد بالانحراف وجود اختلاف بين سعر السائد في السوق وبين سعر التوازن، وهذا الأخير يعني بالنسبة لبلد العجز أنه ذلك السعر الذي يحقق التساوي بين العجز في ميزان المدفوعات الجارية والفائض في صافي التحويلات الرأسمالية العادية، والعكس في حالة بلد فائض، ودون الالتجاء إلى فرض القيود على التجارة الدولية أو وضع حواجز، خاصة لانتقالات رؤوس الأموال.⁸

¹ Ronald MacDonald, Abdulrazak Al Faris, Op cit, p p 104- 105.

² Ibid.

³ Ibid.

⁴ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 58.

⁵ فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013، ص 20-21.

⁶ Sampat Mukherjee, Op cit, p 903

⁷ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 59.

⁸ فاطمة الزهراء خبازي، مرجع سبق ذكره، ص 21.

- الافتقار إلى الاستثمار : إن عدم اليقين الذي تفرضه أسعار الصرف المتغيرة، قد يثبط الاستثمار الأجنبي الخاص (أي استثمار الشركات المتعددة الجنسيات).¹

- المضاربة : قد تؤدي التقلبات اليومية في أسعار الصرف إلى تشجيع تحركات المضاربة "من الأموال الساخنة" من بلد إلى آخر، مما يزيد من تقلبات أسعار الصرف.²

II- النظريات المفسرة لسعر الصرف

1- نظرية تعادل القوة الشرائية :

يعتبر مفهوم تعادل القوة الشرائية أساس هاماً عند دراسة وتوقع تحركات معدل الصرف، وإن كانت جذور نظرية تعادل القوة الشرائية تعود إلى القرن السادس عشر، فإن فضل صياغة هذه النظرية بصورتها (المطلقة و النسبية) يرجع إلى الإقتصادي السويدي جوستاف كاسل في بداية العشرينات من القرن العشرين.³

عبارة عن نظرية تفي بأن سعر الصرف بين عملتين يتعادل عندما تكون قوتهما الشرائية متساوية في كلا الدولتين، وهذا يعني أن سعر الصرف بين العملتين يجب أن يتعادل مع مستوى السعر لسلة من السلع والخدمات في الدولتين، وعند ارتفاع مستوى الأسعار المحلية في دولة ما (في حالة التضخم) يجب تخفيض سعر الصرف في تلك الدولة للحفاظ على تعادل القوة الشرائية ويعتمد تعادل القوة الشرائية على أساس قانون السعر الواحد.⁴ وقد تم توجيه عدة انتقادات لهذه النظرية تتمثل في ما يلي⁵:

- صعوبة تقدير الأرقام القياسية للأسعار لمدة قادمة في المستقبل تزيد عن سنة، وصعوبة اختيار سنة الأساس لتحديد الأرقام القياسية للأسعار؛

- تحمل النظرية العوامل الأخرى المؤثرة في تحديد سعر الصرف مثل الدخل وسعر الفائدة بين الدول وأصر المضاربة، إذ أن مستوى الدخل من العوامل المؤثرة على الإستيرادات ومن ثم يؤثر في الطلب على العملة الأجنبية في أسواق النقد؛

- تحمل النظرية أثر اختلاف مرونة الطلب السعرية في الصادرات، وأثر الرقابة على النقد الأجنبي، وأثر المديونية الخارجية وأعباء الضرائب؛

- النظرية غير مهتمة بتأثير تغيرات أذواق المستهلكين وظهور السلع البديلة في مستويات الأسعار المحلية، ومن ثم تأثيرها في حساب سعر الصرف؛

- عدم اهتمام النظرية بأثر التعريف الجمركية المانعة، والتي نسبتها مرتفعة جداً من قيمة السلع المستوردة في معظم الدول النامية، مما يؤدي إلى زيادة الأسعار المحلية لبيع السلع المستوردة، ومن ثم يتفاوت أثر التجارة الخارجية على القوة الشرائية، مما يؤدي إلى تخفيض سعر الصرف اللازم لحدوث التوازن في ميزان المدفوعات.

¹ Sampat Mukherjee, Op cit, p 903.

² Ibid.

³ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص 52.

⁴ عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008، ص 53.

⁵ سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011، ص 22-23.

2- نظرية تعادل أسعار الفائدة (سعر الخصم) :

يرى أصحاب هذه النظرية بأن رفع سعر الخصم معناه زيادة أسعار لفائدة، وهذا يؤدي إلى اجتناب رؤوس الأموال الأجنبية وبالتالي زيادة طلب الأجانب على عملة تلك الدولة، وارتفاع قيمتها الخارجية، أي ارتفاع سعر صرفها وعلى العكس يؤدي خفض سعر الفائدة إلى انخفاض سعر صرفها، ولا زال الأساس في تغير أسعار الخصم كوسيلة لعلاج ميزان المدفوعات يستند إلى هذه النظرية.¹

وفق هذه النظرية فإن قيام المستثمر بتوظيف أموال في الدولة بالعملة الأجنبية يتضمن خطر تغير سعر الصرف، إذ أنه لن يحصل على مردودية مرتفعة في الخارج عنها في السوق المحلية سواء كان توظيف أمواله بالعملة المحلية أو الأجنبية.

لأن الفارق بين معدلات الفائدة يتم تعويضه بالفارق بين سعر الصرف الآني وسعر الصرف الآجل في نفس الوقت مادام هناك فرصة للاستفادة من المراجعة، فهذه الطريقة تعتبر مهمة تفيد في متابعة الاتجاهات التي تأخذها أسعار الصرف بناء على معطيات محدودة.²

لكن رغم الإيجابيات التي تمتاز بها هذه النظرية إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات منها:³

- إن معدلات الفائدة لا تمثل عاملاً مهماً في توجيه طريقة وسلوك المحكمين؛

- يمكن أن تحدث عملية المضاربة آثاراً تذبذبية؛

- يمكن أن توجد حواجز تعيق تحركات رؤوس الأموال؛

- المحكمين لا يمكنهم القيام بعملية التحكيم مثلما تفترضه هذه النظرية.

3- النظرية الكمية :

تقوم هذه النظرية على زيادة كمية النقود مع ثبات بقيمة العوامل كسرعة تداول النقود، مما يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار مما يؤدي إلى ضعف الوضع التنافسي مقابل سلع الدول المنافسة، مما يشجع على الإستيراد وتخفيض الصادرات وهذا ما يقابله ارتفاع الطلب على عملات الأجنبية، بغية تسوية المدفوعات الدولية للمتعاملين المحليين، و انخفاض في الطلب على العملة المحلية و زيادة عرضها، وهذا ما يدفع بأسعار صرف العملات الأجنبية للارتفاع.⁴

نستعرض هنا الانتقادات التي ساقها كينز وأتباعه من الإقتصاديين بحق نظرية كمية النقود واعتبر أنه لا يمكن لهذه النظرية أن تتحدد من خلال المستوى العام للأسعار فقط، كما يرى هؤلاء الإقتصاديين أن التغيرات في مستوى الأسعار لا ترتبط بالتغيرات في كمية النقود، وبالتالي فإن التغيرات في سعر الصرف لا يمكن ربطها بهذه التغيرات

¹ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط 01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 88.

² بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 29.

³ آمال باب وسعيدية صحراء، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات -حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)-، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي، قسم : العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018، ص 18-19.

⁴ فليح حسن خلف، العلاقات الاقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009، مرجع سبق ذكره، ص 228.

فقط، وكمثال فإن قيمة المارك الألماني لم تنخفض خلال الحرب العالمية الأولى على الرغم من الزيادة الحاصلة في عدد الماركات المتداولة، ويرى كينز أن الزيادة في كمية النقود لا أثر لها أكثر من مجرد زيادة الطلب على النقود عندما تسود حالة الكساد، ويقع الإقتصاد في نطاق مصيدة السيولة وفي هذه الحالة لا يمكن للسياسة النقدية التأثير في مستوى الأسعار.¹

4- نظرية كفاءة السوق :

قدم الإقتصادي Eujéne fama مفهوم السوق الكفاء في بداية السبعينات فالسوق الكفاء أو الفعال هو ذلك السوق الذي تعكس فيه الأسعار على درجة السرعة لكل المعلومات المتاحة وبدون أي تكلفة، حيث أن الكفاءة في أسواق الصرف تعني أن توقعات الإقتصاديين حول القيم المستقبلية لسعر الصرف يتضمنها سعر الصرف الآجل، فالسوق الكفاء يتميز بأن تكاليف المعاملات ضعيفة، كما أن تغيرات أسعار الصرف عشوائية.² وهذه النظرية تؤدي إلى النتائج التالية³:

* التسعيرة الآجلة يمكن اعتبارها كمؤشر من دون مضاربة على السعر الآني (نقد).

* لا يمكن لأي مضارب أن يحقق باستمرار مكاسب.

إلا أنه هناك جدالا قائما اليوم، بخصوص ما إذا كانت أسواق الصرف الحالية كفاءة نسبية، وهذا ما أدى إلى القيام بعدة اختبارات لإثبات ذلك، اظهر بعضها كفاءة السوق، في حين أن البعض الآخر يؤكد عدم كفاءة سوق الصرف نسبيا في الوقت الذي يعتقد فيه الممارسون أن هناك عدم كفاءة نسبية في أسواق الصرف.⁴

5- نظرية الإنتاجية :

وتتلخص هذه النظرية في أن القيمة الخارجية لعملة دولة ما تتحدد على أساس كفاية ومقدرة جهازها الإنتاجي، وزيادة الإنتاجية، بما في ذلك زيادة إنتاجية الفرد، ومن ثم مستوى معيشتته، بما يتضمن هذا من ارتفاع في مستويات الدخل والأسعار، الأمر الذي يؤدي إلى الحد من الصادرات وزيادة الواردات، وهذا معناه زيادة الطلب على العملات الأجنبية مقارنة بالعملة المحلية، مما يؤدي إلى انخفاض قيمة العملة المحلية، وانخفاض سعر صرفها، وارتفاع قيمة العملة الأجنبية وارتفاع سعر صرفها. ويحصل العكس في حالة انخفاض الأسعار المرتبطة بانخفاض الدخل، والمتأتبة من انخفاض الإنتاجية.⁵

6- نظرية الأرصدة (نظرية ميزان المدفوعات) :

أساس هذه النظرية هي التغيرات التي تطرأ على أرصدة ميزان المدفوعات، فإذا كان رصيد ميزان المدفوعات للدولة موجبا بمعنى زيادة قيمة الصادرات عن قيمة الواردات، فهذا يدل على زيادة الطلب على العملة الوطنية مما

¹ العمار، رضوان، "النقود والمصارف"، جامعة تشرين، دمشق، 1995، ص 70.

² Jean Marc Siroen, *Finances Internationales*, Armand colin éditeur, Paris, 1993, p107

³ أمين غوبال، مرجع سبق ذكره، ص 43.

⁴ زيان بغداد، تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الإقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الإقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013، ص 39-40.

⁵ فليح حسن خلف، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص 87-89.

يؤدي إلى ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، أما إذا كان رصيد ميزان المدفوعات سالبا بمعنى قيمة الواردات تفوق قيمة الصادرات فهذا يدل على زيادة عرض العملة الوطنية، ما يؤدي إلى انخفاض قيمتها الخارجية، وفي حالة ما إذا حقق رصيد ميزان المدفوعات توازن فهذا يدل على حدوث توازن في عرض العملة المحلية والطلب عليها وهذا يؤدي إلى ثبات القيمة الخارجية للعملة المحلية.¹

و تلخص هذه النظرية في ما يلي :²

- بما أن ميزان المدفوعات وفقراته المختلفة هي المصادر الأساسية لطلب البلد على العملات الأجنبية ومن ثم عرض البلد للعملة الوطنية، فإن وضع ميزان المدفوعات يعد العامل الحاسم لتحديد سعر صرف العملة الوطنية؛
- يتحدد سعر الصرف كما يتحدد كل سعر آخر طبقا لقوى العرض والطلب على العملة المحلية والطلب الخارجي عليها؛

- إن ميزان المدفوعات هو عامل مستقل وان سعر الصرف هو عامل تابع (هو العامل الذي يتأثر ولا يؤثر في ميزان المدفوعات).

بالرغم من العلاقة الأكيد بين سعر صرف العملة وميزان المدفوعات ، إلا إن اتجاه هذه العلاقة غير ثابت ، فتارة يكون سعر الصرف هو المتغير المستقل الذي يؤثر على اتجاه الصادرات والإستيرادات ومن ثم على الميزان، ومرة أخرى يكون العكس هو الصحيح، إن أغلب الدول اليوم هي التي تحدد وتتدخل في تحديد سعر الصرف ولا تترك الحبل على غارب ميزان المدفوعات.³

7-نظرية توازن حقيية الأوراق المالية:

يعتمد الطلب على المال على الطلب على الأصول المالية و ليس على العملة نفسها، لذلك فإن ازداد الطلب على نوع معين من الأصول في إحدى الدول يؤدي إلى زيادة الطلب على عملة تلك الدولة، وكثيراً ما يحصل ذلك عندما يصبح نوع معين من الأصول جاذباً للمستثمرين، و نظرا لتقلبات أسعار الصرف من الصعب تتبع كل العوامل المؤثرة على أسعار الفائدة، ولأن أسواق السلع تتأقلم بشكل أبطأ من أسواق رأس المال فيمكن الافتراض بأن العملات تتأثر بأسواق رأس المال على المدى القصير بينما تتأثر بأسواق السلع على المدى الطويل.⁴

III- سياسات أسعار الصرف

1- مفهوم سياسة سعر الصرف

تعتبر سياسة سعر الصرف من أهم السياسات الاقتصادية إذ أنها تعبر عن مجموع التوجيهات والسياسة سعر الصرف من تصرفات للسلطات النقدية التي لها انعكاسات على نظام وواقع سعر الصرف كما تعتبر سياسة سعر

¹ علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013، ص 116.

² سمير فخري نعمة، مرجع سبق ذكره، ص 26.

³ بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي لباس، سيدي بلباس، 2016-2017، ص 60.

⁴ بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010، ص

الصرف أهم مجالات السياسة النقدية، والتي تتخذ من معطيات سعر الصرف موضوعاً لتدخله، معتمدة في ذلك على العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والمتغيرات الاقتصادية الأخرى، وكغيرها من السياسات الاقتصادية الأخرى فإن هدفها الرئيسي والشمال هو تحقيق الرفاهية العامة، وهي بذلك تسعى إلى تحقيق معدل نمو اقتصادي جيد، والبحث عن التوازن الخارجي والتحكم في التضخم.¹

2- أهداف سياسة سعر الصرف :²

2-1 مقاومة التضخم : يؤدي تحسن سعر الصرف إلى انخفاض في مستوى التضخم المستورد وتحسين في مستوى تنافسية المؤسسات ففي المدى القصير يكون لانخفاض تكاليف الإستيراد أثر إيجابي على انخفاض مستوى التضخم، وتتضاعف أرباح المؤسسات بما يمكنها من ترشيد أداة الإنتاج في المدى المتوسط، وهذا تحقق المؤسسات عوائد إنتاجية وتتمكن من إنتاج سلع ذات جودة عالية بما يعني تحسن تنافسيتها وتسمى هذه الظاهرة بالحلقة الفاضلة للعملة القوية، وتم اعتمادها كأساس للسياسة المناهضة للتضخم التي تبنتها فرنسا انطلاقاً من سنة 1983.

2-2 تخصيص الموارد : يؤدي سعر الصرف الحقيقي الذي يجعل الإقتصاد أكثر تنافسية إلى تحويل الموارد إلى تحويل الموارد إلى قطاع السلع الدولية (الموجهة للتصدير)، وهذا ما يعمل على توسع قاعدة السلع الدولية بحيث يصبح عدد كبير من السلع قابلاً للتصدير، وبالتالي يقل عدد السلع التي تم إستيرادها، ويزيد إنتاج السلع التي كانت تستورد محلياً (إحلال واردات) والسلع التي يمكن تصديرها.

كما ينعكس أثر تغيير سعر الصرف الحقيقي في إعادة تخصيص الموارد في أسواق عوامل الإنتاج، إذ يؤدي انخفاضها إلى زيادة استخدام عنصري العمل ورأس المال في قطاع التصدير وفي الصناعات المنافسة للإستيراد.

2-3 توزيع الدخل : يؤدي سعر الصرف دوراً هاماً في توزيع الدخل بين الفئات أو بين القطاعات المحلية فعند ارتفاع التنافسية لقطاع التصدير التقليدي (مواد أولية، زراعة) نتيجة انخفاض سعر الصرف الحقيقي، فإن ذلك يجعله أكثر ربحية، ويعود الربح من هذا الوضع إلى أصحاب رؤوس الأموال في الوقت الذي تنخفض فيه القدرة الشرائية للعمال، وعند انخفاض القدرة التنافسية الناجمة عن انخفاض سعر الصرف الإسمي (ارتفاع سعر الصرف الحقيقي) فإن ذلك يؤدي إلى ارتفاع القدرة الشرائية للأجور في الوقت الذي تنخفض فيه ربحية الشركات العاملة في قطاع السلع الدولية فتقلص استثمارها، ويهدف تقليص الآثار السلبية الناجمة عن سعر الصرف التنافسي يلجأ أصحاب القرار أحياناً إلى اعتماد أسعار صرف متعددة مثل سعر صرف للصادرات التقليدية سعر صرف للواردات الغذائية... الخ.

2-4 تنمية الصناعة المحلية : يمكن للبنك المركزي اعتماد سياسة لتخفيض أسعار الصرف من أجل تشجيع الصناعة الوطنية، فلقد قام البنك الفيدرالي الألماني عام 1948 بتخفيض هام للعملة مما شجع الصادرات، كما اعتمدت السلطات النقدية اليابانية سياسة التخفيض لحماية السوق المحلي من المنافسة الخارجية وتشجيع الصادرات.

¹ أمين غبال، مرجع سبق ذكره، ص 8.

² عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص 131.

3- أدوات سياسة سعر الصرف

1-3 استخدام سعر الفائدة : عندما تكون العملة ضعيفة يقوم البنك المركزي باعتماد سياسة سعر الفائدة المرتفعة لتعويض خطر انهيار العملة، حيث تقوم الدولة بتعويض خطر التخفيض المستقبلي لعملتها، فالرفع من سعر الفائدة يسمح بتكوين عملة، فارتفاع سعر الفائدة يقوم بجلب رؤوس الأموال الأجنبية ويقلل خروج رؤوس الأموال المحلية ومنه ارتفاع سعر الصرف، ففي النظام النقدي الأوروبي عندما اعتبر الفرنك أضعف من المارك الألماني اعتمد بنك فرنسا إلى تحديد أسعار فائدة أعلى من أسعار الفائدة الألمانية.¹

2-3 استخدام احتياطات الصرف : في ظل نظام أسعار صرف ثابتة أو شبه مدارة تلجأ السلطات إلى المحافظة على سعر عملتها، ففي حالة ما إذا واجهت عملتها أزمة ما تقوم ببيع العملات الصعبة لديها مقابل العملة المحلية وعندما تتحسن العملة تقوم بشراء العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية، وفي حالة عدم كفاية الاحتياطات يتم اللجوء إلى تخفيض العملة.²

3-3 تعديل سعر صرف العملة : لما ترغب السلطات النقدية في تعديل توازن ميزان المدفوعات تقوم بتخفيض العملة أو إعادة تقويمها لما تتدخل في ظل نظام سعر صرف ثابت، أما عندما تتدخل في ظل نظام سعر صرف عائمتعمل على التأثير على تحسين أو تدهور قيمة العملة.³

1-3-3 سياسة تخفيض العملة

مفهوم سياسة التخفيض :

هي تلك العملية التقنية التي تقوم بموجبها السلطات العمومية (أو النقدية) بتخفيض قيمة العملة المحلية اتجاه قاعدة نقدية معينة و بالتالي اتجاه جميع العملات. بهذا المعنى يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية مقومة بالعملات الأجنبية ويرفع الأسعار الخارجية المقومة بالعملة الوطنية، و يراعي في هذه الحالة عدم الخلط بين اصطلاحى انخفاض قيمة العملة الذي يحدث نتيجة تفاعل قوى العرض و الطلب و تخفيض قيمة العملة الذي تتخذه الدولة بناء على سياسة مرسومة لتحقيق أهداف معينة وعلى رأسها تشجيع صادراتها و الحد من وارداتها، وبالتالي تفادي اللجوء إلى سياسات انكماشية في الداخل وتخفيض مستوى الدخل الوطني الحقيقي.⁴

شروط نجاح سياسة التخفيض :

إن نجاح سياسة التخفيض يتوقف على توفر مجموعة من الشروط :⁵

¹ بليوز خديجة، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الإقتصادي الجزائري-دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017، ص19.

² سلامة نجاح، "تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر- الفترة (1990-2012)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص21.

³ نفس المرجع، ص21.

⁴ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص47.

⁵ عبد المجيد قدي، مرجع سبق ذكره، ص134.

- اتسام الطلب العالمي على منتجات الدولة بقدر كاف من المرونة، بحيث يؤدي تخفيض العملة إلى زيادة أكبر في الطلب العالمي على المنتجات المصدرة من نسبة التخفيض؛
 - ضرورة اتسام العرض المحلي لسلع التصدير بقدر كاف من المرونة بحيث يستجيب الجهاز الإنتاجي للارتفاع في الطلب أو الطلب الناجم عن ارتفاع الصادرات؛
 - ضرورة توفر استقرار في الأسعار المحلية، و عدم ارتفاعها بعد التخفيض حتى لا ينعكس هذا الارتفاع في صورة ارتفاع لأسعار تكلفة المنتجات المحلية؛
 - عدم قيام الدول المنافسة الأخرى بإجراءات مماثلة لتخفيض عملتها مما يزيل الأثر المترتب على التخفيض؛
 - استجابة السلع المصدرة للمواصفات، الجودة والمعايير الصحية و الأمنية الضرورية؛
 - الاستجابة لشرط مارشال ليرنر (مرونة الصادرات + مرونة الواردات) تكون أكبر من الواحد الصحيح.
- أسباب اللجوء إلى التخفيض :

- إن عملية تخفيض العملة لا يكون أمراً عابراً أو ارتجالياً ولكن هناك أسباب قصوى تدع إلى انتهاج مثل هكذا عمليات وهي:¹
- معالجة العجز في ميزان المدفوعات : ويقصد بالعجز أن التزامات البلد اتجاه العالم الخارجي أكبر من حقوقه عليه، وهو وبدوره ينتقل من الميزان التجاري نتيجة لقلة الصادرات بسبب ارتفاع أسعارها وزيادة الواردات نتيجة انخفاض الأسعار في الخارج؛
 - ارتباط العملة بمنطقة نقدية معينة : يقصد بهذه العبارة ارتباط العملة المحلية بدول العملات القوية كمنطقة الأورو أو الدولار، حيث أن أي تغير يحصل على العملات الارتكازية في المنطقة النقدية، سينعكس على عملات كل البلدان المرتبطة بالمنطقة.

3-3-2 سياسة رفع العملة

مفهوم سياسة رفع قيمة العملة :

- قبل التطرق لمفهوم سياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لابد من توضيح الفرق بين كل رفع و ارتفاع قيمة العملة، فارتفاع قيمة العملة Appreciation يعبر عن ارتفاع سعر العملة المحلية لبلد ما إزاء العملات الأجنبية الأخرى، حيث أن العوامل المؤدية إلى ارتفاع قيمة عملة ما في سوق الصرف الأجنبي ستعكس تلك المؤدية إلى انخفاض قيمة العملة وهذا راجع إلى قوى العرض و الطلب في السوق و ليس للدولة أي دخل في هذا الارتفاع الحاصل، أما رفع القيمة الخارجية للعملة Revaluation فهي سياسة يعتمد بها البنك المركزي ومعناه زيادة الوحدات من العملات الأجنبية مقابل العملة المحلية وهي عملية معاكسة للتخفيض.²
- ترتكز سياسة رفع سعر الصرف التي ينتهجها البنك المركزي على التدخل المستمر في سوق الصرف والتوظيف الضخم للصرف الأجنبي القائم على بيع العملة الأجنبية وشراء العملة المحلية، و نقول عن عملة ما أنها مقدرة أكبر

¹ عرفان تقي الحسيني، مرجع سبق ذكره، ص 151.

² غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية، دار وائل للنشر، الأردن، 2001، ص 154.

من قيمتها الحقيقية عندما يكون سعرها الرسمي يفوق سعرها في السوق الحر، وفي هذه الحالة تنشط عملية المضاربة، حيث لا يمكن أن نتكلم عن تجاوز العملة لقيمتها الحقيقية إلا إذا كان السعر الرسمي لا يعكس السعر التوازني الذي يجد من العجز في ميزان المدفوعات في المدى الطويل.¹

شروط نجاح سياسة رفع قيمة العملة :

لتجنب الآثار السلبية لسياسة رفع القيمة الخارجية للعملة لا بد من توافر جملة من الشروط حتى تنجح هذه السياسة في تحقيق التوازن و تتمثل هذه الشروط في² :

- يجب أن يكون مجموع مرونات السعر للطلب الخارجي على الصادرات و الطلب الداخلي على الواردات أكبر من الواحد، في هذه الحالة فإن ارتفاع أسعار الصادرات يرافقه انخفاض الطلب الخارجي بنفس النسبة أما الواردات فهي على العكس من ذلك، يجب أن ترتفع نتيجة انخفاض أسعارها؛
- إذا كانت عملية التصحيح هذه بواسطة الأسعار تتوافق مع عملية تخفيض الناتج القومي من خلال تقليص الاستثمارات عندها يصبح نجاح عملية رفع قيمة النقد مؤكداً؛

- نجاح عملية رفع قيمة النقد يرتبط أيضاً و بشكل أساسي، بإمكانية تقليص أو حتى إلغاء الفوارق مقارنة مع الخارج، على صعيد الإنتاجية التي تجعل البلد المحقق للفائض أكثر قدرة على المنافسة مع شركائه التجاريين. في ظل توفر هذه الشروط تكون سياسة رفع قيمة العملة ذات أهمية بالنسبة للدول المدينة، ذلك أن فوائد سداد الديون المحلية ستتجه نحو الانخفاض نظراً لشيوع ضغوط انكماشية في الإقتصاد القومي و اتجاه أسعار الفائدة المحلية نحو الانخفاض، أما بالنسبة لفوائد سداد الديون الخارجية فغالبا ما تكون أقل ضرراً على الموازنة العامة نتيجة لهبوط قيمة الدفعة المسددة بالعملة المحلية.

أسباب رفع القيمة الخارجية للعملة :

- يمكن أن تغير الدولة سعر صرف عملتها صعوداً وهبوطاً كوسيلة للتغلب على بعض المشكلات الإقتصادية، فمن أهم الأسباب التي تدفع السلطات النقدية إلى رفع القيمة الخارجية لعملتها نذكر منها³ :
- لوجود فائض في ميزان المدفوعات ومن أجل التخلص من هذا الفائض، تقوم السلطات العامة بإصدار عملة وطنية مقابل هذا الفائض، مما يؤدي بدوره إلى ارتفاع التضخم وبالتالي تزايد الواردات مقابل انخفاض الصادرات، وهكذا يحصل التوازن في ميزان المدفوعات؛

- من أجل معادلة الارتفاع الحاصل في الأسعار العالمية لسلعة إستراتيجية (النفط مثلاً) ؛
- من أجل تدعيم العملات الأجنبية الأخرى، كما فعلت اليابان وألمانيا ودول أوروبية أخرى حينما رفعت قيم عملاتها لدعم الدولار الأمريكي، عندما امتنعت الولايات المتحدة الأمريكية عن تخفيض قيمة الدولار لأسباب معنوية تتعلق بسمعتها؛

¹ عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الإقتصادية، العراق، 2012، ص4.

² وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001، ص98.

³ دوحه سلمى، مرجع سبق ذكره، ص82-83.

- انخفاض القدرة التنافسية لسلع البلد الذي قام برفع عملته وذلك بسبب انخفاض الصادرات وزيادة الواردات.

فسياسة رفع قيمة العملة لا تقوم بها سوى البلدان التي لها مواقع هامة في الأسواق الدولية، إضافة إلى امتلاكها لقدرات تنافسية كبيرة واحتياطيات ضخمة من العملات الأجنبية.

3-4 الرقابة على الصرف

3-4-1 مفهوم الرقابة على الصرف :

"الرقابة على الصرف هي تأمين استخدام الموارد من العملات الأجنبية المتوفرة و المرتبطة طبقا للمصالح الوطنية، وهي إجراء تتخذه الدولة من أجل رفع سعر عملتها و المحافظة على قيمته في أسواق الصرف، يتم ذلك بأن تقرر الدولة سعرا معيناً لعملتها ثم تقوم بوضع نظام كامل لمراقبة هذا السعر حتى لا ينخفض أو يرتفع إلا في حدود الهامش المسموح به".¹

3-4-2 أهداف عملية الرقابة على الصرف :²

- المحافظة على العملة فوق المستوى السائد وفق ظروف العرض والطلب، حيث تقوم بعض الدول على تثبيت القيمة الخارجية للعملة عند مستوى أعلى من الذي تحدده قوى السوق، وكذلك لأسباب عديدة، فقد تحتاج الدولة إلى إستيراد كميات كبيرة من المواد الخام والتجهيزات الرأسمالية لتفنيذ برامج التنمية الإقتصادية، كما قد تحتاج لسداد ديونها الخارجية؛

- التغلب على النقص الذي تعانيه الدولة في الأرصدة الأجنبية من عملات وذهب ومحاولة الحد من الطلب عليها وكذلك الحد من هروب رؤوس الأموال حيث أن تصدير الذهب ورؤوس الأموال لا يمكن أن يتم بدون تصريح أو ترخيص من سلطات الرقابة على الصرف؛

- رفع الأسعار الداخلية لإنعاش الصناعات الهامة ومواجهة الكساد وتشجيع الانتعاش وهذا عن طريق إتباع نظام الرقابة على الصرف للمحافظة على قيمة منخفضة للعملة بهدف تشجيع الصادرات وتقليل الواردات؛

- استقرار أسعار الصرف حيث إن تقلبها يؤدي إلى تضرر الصناعة والتجارة فقد ترى الحكومة تقييد المعاملات التي على أساس سعر الصرف الحر وإعلان استعدادها للتحويل على أساس سعر الصرف الرسمي المحدد؛

- حماية الصناعات المحلية والحد من استيراد السلع غير الضرورية وذلك بمنح رخص لإستيراد السلع الضرورية فقط.

- زيادة دخل الدولة وتقوية مركزها التنافسي من خلال قيام البنك المركزي ببيع العملات الأجنبية بمعدلات أسعار أعلى من معدلات شرائها من الأسواق الدولية، لذلك فإن الرقابة على الصرف تساعد الدولة على ضمان مركزها الإقتصادي مع الدول الأخرى.

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص42.

² شوشان الزهير، تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري، "دراسة قياسية" حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة مكتملة متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015، ص11.

3-4-3 وسائل الرقابة على الصرف :

تدرج وسائل الرقابة على الصرف في صنفين وسائل مباشرة وأخرى غير مباشرة

الوسائل المباشرة : تتمثل في عدة وسائل يستخدمها البنك المركزي، الشيء الذي يمثل سلطة الرقابة على

الصرف الأجنبي للدولة وندرجها فيما يلي¹:

- التدخل المباشر : يتضمن التدخل المباشر في سوق الصرف قيام الحكومة بتثبيت سعر الصرف عند مستوى أعلى أو أقل من سعر الصرف السائد في سوق الصرف، وذلك عن طريق شراء أو بيع العملة المحلية مقابل العملات الأجنبية عند مستوى السعر المحدد، فعندما تحدد الدولة سعر أعلى لعملتها يكون الطلب عليها أقل من العرض فيتدخل البنك المركزي لشراء العملة الوطنية حتى يتساوى الطلب والعرض عند مستوى السعر المحدد، ومن ناحية أخرى يقوم البنك المركزي ببيع العملة المحلية في حالة تحديد سعر أقل للعملة حيث يكون الطلب أكبر من العرض عند هذا السعر.

- تقييد الصرف الأجنبي : يتم تجميع العملات الأجنبية المكتسبة في البنك المركزي للدولة وتقييدها ومن أهم الوسائل لذلك نذكر ما يلي:

* **التخصيص طبقاً للأولويات :** يتم تخصيص العملات الأجنبية لتمويل الواردات الضرورية كتلك الخاصة بالغذاء والمواد الخام وتستخدم هذه الطريقة على نطاق واسع في الدول النامية.

* **أسعار الصرف المتعددة :** تسعى السلطات النقدية من إتباع نظام سعر صرف متعدد إلى تخفيض حدة آثار التقلبات في الأسواق وتوجيه السياسة التجارية لخدمة بعض الأغراض المحددة، ومن أهم الوسائل المستخدمة اعتماد نظام ثنائي أو أكثر لسعر الصرف، بوجود سعرين أو أكثر لسعر صرف العملة أحدهما مغالى فيه ويتعلق بالمعاملات الخاصة بالواردات الضرورية أو الأساسية أو واردات القطاع المراد دعمه وترقيتها، أما السلع المحلية الموجهة للتصدير أو الواردات غير الأساسية فتخضع لسعر الصرف العادي.

- الحسابات المحمّدة : تقوم الدولة بتقييد المدفوعات على الواردات التي تستحق للدائنين الأجانب في شكل حسابات محمّدة بالبنك المركزي، حيث يقوم المدينون بدفع ما عليهم بالعملة المحلية لصالح الدائنين الأجانب، ولا يسمح للدائنين الأجانب بالسحب من هذه الحسابات أو التصرف فيها إلا بشروط معينة كأن يمضي وقت معين قبل عملية السحب من هذه الحسابات أو السماح باستخدامها في الاتفاق على مشاريع في الدول النامية.

- اتفاقيات المقاصة : يتم الاتفاق بين دولتين على فتح لكل منهما حساباً للدولة الأخرى بعملتها المحلية بينكها المركزي، حيث يتم إجراء تسوية المدفوعات عن الصادرات والواردات التي تتم بينهما على أن يتم الاتفاق على أسعار صرف معينة، وتعرف هذه الاتفاقيات باسم الاتفاقيات الثنائية.

- اتفاقيات الدفع : تعتبر اتفاقيات ثنائية لكن أكثر شمولاً، حيث تشمل إضافة إلى المعاملات بالسلع معاملات مثل الخدمات، رسوم الشحن، خدمة الديون، خدمات السياحة... وتتم هذه الاتفاقيات بغرض تسديد

¹ نفس المرجع، ص 12.

الدين من دولة أخرى، وقد عقدت إنجلترا سلسلة من اتفاقيات الدفع سنة 1947 مع الهند، مصر، البرازيل، إنجلترا...إلخ.

الوسائل الغير مباشرة : أهم الوسائل غير مباشرة للرقابة على الصرف الأجنبي تتمثل في:¹

- قيود الكمية : تتمثل في تقييد وحظر الواردات عن طريق حصص الإستيراد وسياسات الشراء التي تتبعها مؤسسات التجارة الحكومية، وتهدف إلى الحد من الواردات بالرفع من الضرائب والرسوم الجمركية وهذا للحد من العجز في ميزان المدفوعات.

- تقديم إعانات التصدير : تهدف الإعانات إلى تنشيط الصادرات وزيادة قيمتها الكلية وتكون أكثر فعالية في حالة الصادرات المرتفعة.

- رفع أسعار الفائدة : رفع أسعار تؤثر في أسعار الصرف من خلال تأثيرها على حركات رؤوس الأموال

داخل وخارج الدولة، فزيادة سعر الفائدة تزداد تدفقات رؤوس الأموال الأجنبية من الخارج ويقل خروج رؤوس الأموال من الدولة وبالتالي الزيادة في الطلب على العملة الوطنية وارتفاع قيمتها الخارجية، لكن تغيرات سعر لفائدة تؤثر عكسيا على الاستثمار، فضلا عن إمكانية قيام الدول الأخرى برفع أسعار الفائدة، الأمر الذي يؤدي إلى تقليل الآثار المنتظرة على سعر الصرف الأجنبي.

¹ هجيرة عبد الجليل، مرجع سبق ذكره، ص45.

المبحث الثاني : ميزان المدفوعات

المطلب الأول : مفاهيم أساسية حول ميزان المدفوعات

I- مفهوم ميزان المدفوعات، خصائصه وأهميته

تنشأ من المعاملات الإقتصادية الدولية حقوق والتزامات لكل دولة عند الدول الأخرى، حيث تقوم هذه الدولة بقبض مستحقاتها اتجاه تلك الدول ودفع التزاماتها لهم، ومن خلالها تسجل كل دولة نتيجة هذا المعاملات في ميزان يسمى ميزان المدفوعات، ويشهد هذا ميزان إختلالات عديدة طبقاً لعوامل مختلفة تسعى من خلالها الدول لتحقيق التوازن الخارجي.

1- تعريف ميزان المدفوعات :

هناك عدة تعريف لميزان المدفوعات ونذكر منها ما يلي :

يعرف ميزان المدفوعات على أنه : "سجل منظم يسجل فيه مصادر وتطبيقات الأموال الخارجية للبلد، كون كل الفئات التي تدخل في حسابات الميزان تعبر عن تدفقات"¹.

ويعرف كذلك على أنه : "سجل يشمل كل المعاملات الإقتصادية للدولة مع العالم الخارجي وذلك من خلال تسجيل كل المعاملات التي تتم بين المقيمين (سواء كانوا أشخاص طبيعيين أو معنويين) في دولة معينة مع بقية دول العالم خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة"².

والمقصود بالمقيمين الأشخاص و المؤسسات التجارية و الحكومية الذين يقومون بعمليات تجارية دولية مع الخارج، وعبرة الإقامة لا تعني الإقامة المادية أو الجنسية بل المركز الأساسي للنشاط التجاري"³.

كما يعرف على أنه: "بيان حسابي يسجل فيه قيم جميع السلع والخدمات والهبات والمساعدات الأجنبية و كل المعاملات الرأسمالية و جميع كميات الذهب النقدي الداخلة إلى البلد والخارجة منه خلال فترة زمنية محددة والتي عادة ما تكون سنة، فميزان المدفوعات يعد تقريراً يأخذ قيم جميع العمليات الإقتصادية التي تتم بين البلد و بقية البلدان المتعاملة معه"⁴.

و يمكن التفريق بين ميزان المدفوعات ونوعين آخرين من الموازين⁵:

- ميزان المدفوعات الدولية : حيث يقتصر ميزان المدفوعات الدولية على المدفوعات النقدية الدولية، في حين أن ميزان المدفوعات يشمل كل أنواع المعاملات الإقتصادية الدولية للاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية محددة و التي عادة تكون سنة.

¹ محمد صالح القرشي، المالية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008، ص56.

² إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الإقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008، ص289.

³ علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي "نظريات وسياسات"، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، ط3، 2013، ص215.

⁴ عبد الرحمن يسري احمد، الإقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص203.

⁵ محمد دويدار، محاضرات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص39.

- ميزان المديونية : يحتوي ميزان المدفوعات على التغيرات التي تطرأ على ما لدى الإقتصاد الوطني من أصول وخصوم في مواجهة العالم الخارجي فق، ما يفرقه عن ميزان المديونية الذي يبين أصول وخصوم البلد في مواجهة الخارج في لحية زمنية معينة.

يرتكز ميزان المدفوعات على أساس التسجيل بمبدأ القيد المزدوج ، حيث تسجل وفقه كل معاملاته والذي يوضح أن لكل عملية تتم مع الخارج قيدين أحدهما مدين والآخر دائن متساويين في القيمة ويسجل في الجانب الدائن من ميزان المدفوعات حقوق الدولة لدى غيرها من الدول الأجنبية وفي الجانب المدين تسجل قيمة واردات الدولة من الخارج أي ديون الدولة و التزاماتها مع الخارج.¹

من خلال هذه التعاريف يمكن تقديم تعريف شامل :

ميزان مدفوعات هو سجل منظم يشمل على كل المعاملات الإقتصادية الداخلة إلى دولة والخارجة منه وتنشأ عنه حقوق وديون اتجاه العالم الخارجي، حيث تسجل فيه الأموال الخارجية للدولة نتيجة المعاملات التي تتم بين المقيمين والغير مقيمين فيها خلال فترة زمنية عادة ما تكون سنة.

يجب الإشارة إلى أن المعلومات أو البيانات اللازمة لإعداد ميزان المدفوعات تستقي أساسا من التصريحات أو التقارير المالية والبنكية المعدة بعد كل عملية شراء أو بيع للعملة، ومن التصريحات الجمركية بعد عمليات التصدير والإستيراد، وكذلك تبعا للبيانات الإحصائية الدورية التي يتم إعدادها من طرف مختلف المؤسسات والهيئات العامة والخاصة الخاضعة لوجوب التصريح الإحصائي.²

2- أهمية ميزان المدفوعات:

تعكس بيانات ميزان المدفوعات دلالاتها الخاصة التي تعبر عن الأحوال الإقتصادية للبلد بغض النظر عن الفترة الزمنية التي تغطيها دراسة هذه البيانات لذلك فان تسجيل هذه المعاملات الإقتصادية الدولية في حد ذاتها مسألة حيوية لأي اقتصاد وطني وذلك للأسباب التالية:³

1-2 يعكس قوة الإقتصاد الوطني للدولة:

إن هيكل هذه المعاملات الإقتصادية يعكس قوة الإقتصاد الوطني، وقابليته ودرجة تكييفه مع المتغيرات المؤثرة في الإقتصاد الدولي، لأنه يعكس حجم وهيكل كل من الصادرات والواردات، بما فيه العوامل المؤثرة عليه كحجم الاستثمارات ودرجة التوظيف، ومستوى الأسعار والتكاليف... الخ

2-2 يظهر القوى المحددة لسعر الصرف:

إن ميزان المدفوعات يعكس قوى طلب وعرض العملات الأجنبية، ويثت أثر السياسات الإقتصادية على هيكل التجارة الخارجية من حيث حجم ونوع سلع التبادل، الشيء الذي يؤدي إلى متابعة ومعرفة مدى تطور البنين الإقتصادية للدولة ونتائج سياستها الإقتصادية.

¹ توفيق عبد الرحيم يوسف حسن، الإدارة المالية الدولية و التعامل بالعملات الأجنبية، دار الصفاء للنشر و الطباعة، الأردن، 2004، ص20.

² آمال باب وسعايدية صحراء، مرجع سبق ذكره، ص41.

³ السيد محمد أحمد السريتي، مرجع سبق ذكره، ص 200-201.

2-3 يساعد على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة:

حيث يشكل ميزان المدفوعات أداء هامة تساعد السلطات العامة على تخطيط وتوجيه العلاقات الاقتصادية الخارجية للدولة بسبب هيكله الجامع، كتخطيط التجارة الخارجية من الجانب السلعي والجغرافي أو عند وضع السياسات الدالية النقدية، ولذلك تعد المعلومات المدونة فيه ضرورية للبنوك والمؤسسات والأشخاص ضمن مجالات التمويل والتجارة الخارجية.

2-4 تقيس الوضع الخارجي للدولة:

حيث إن المعاملات الاقتصادية التي تربط الدولة مع العالم الخارجي هي نتيجة اندماجه في الاقتصاد الخارجي، فهي بذلك تعكس الوضع الخارجي للدولة.

3- خصائص ميزان المدفوعات:

- 1- يتميز ميزان المدفوعات بطبيعته كأداة محاسبية بعدة خصائص، يمكن تلخيصها في عدة خصائص كما يلي:
 - سجل ينصب على المعاملات الاقتصادية الخارجية حصراً، سواء كانت معاملات عاجلة فورية أو آجلة تستحق بعد فترة؛
 - المقيمون هم من تتوافر فيهم صفة الإقامة الدائمة في البلد، أي أنه لا يعتبر مقيماً من كان في البلد عرضاً كالسائح والطالب الأجنبي أو الدبلوماسي؛
 - المقيمون قد يكونون أشخاصاً طبيعيين أو اعتباريين كالبنوك والشركات والمؤسسات؛
 - يعتمد في اعتبار الإقامة، صفة الإقامة وليست الجنسية، فالإقامة الدائمة إذا حصل عليها أجنبي الجنسية، تجعله مقيماً في البلد في نظر ميزان المدفوعات حتى وإن كان من جنسية آخر غير جنسية البلد المعني، أي أن المعاملات التي تتم بين أفراد مختلفي الجنسيات ولكنهم يقيمون في بلد واحد تعتبر معاملات داخلية لا يعنى ميزان المدفوعات بتسجيلها، وعكس ذلك، فإن المعاملات التي تتم بين أفراد يقيمون في دول مختلفة، تعتبر معاملات دولية حتى لو كانت جنسيتهم واحدة؛
 - القاعدة العامة المتبعة في تسجيل القيود تقتضي بأن كل عملية تؤدي إلى حصول البلد على إيرادات نقد أجنبي تسجل في الجانب الدائن مثل صادرات السلع والخدمات، استلام قروض طويلة الأجل، استلام تحويلات أحادية الجانب؛
 - كل عملية تؤدي إلى خروج نقد أجنبي من البلد تسجل في الجانب المدين مثل إستيرادات من السلع والخدمات، دفع قروض طويلة الأجل، دفع تحويلات أحادية الجانب.

¹ جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص 124.

II- مكونات ميزان المدفوعات

وينقسم ميزان المدفوعات أفقياً إلى قسمين رئيسيين هما¹:

الجانب الدائن : ويتم في هذا الجانب تسجيل كل العمليات التي يترتب عنها دخول للعملة الأجنبية (الصادرات) وكل ما من شأنه خلق حقوق للدولة من قبل المستوردين الأجانب .

الجانب المدين : ويسجل في هذا الجانب كل العمليات التي يترتب عنها خروج العملة الأجنبية من دولة إلى أخرى (الواردات) وكل ما من شأنه خلق التزام للدولة من قبل دول أخرى .
و يشمل التقسيم العمودي لميزان المدفوعات الحسابات التالية:

1- حساب العمليات الجارية :

يعتبر هذا الحساب من أهم حسابات ميزان المدفوعات كونه يشمل أهم المبادلات الإقتصادية الدولية من السلع والخدمات، بالإضافة إلى التحويلات من جانب واحد ويسمى بالحساب الجاري "لأن كافة هذه المعاملات التي يشملها تتصل بالدخل القومي الجاري، والإنفاق القومي الجاري، فهي عبارة عن استخدام للدخل القومي الجاري".²

1-1 الحساب التجاري:

يتضمن الحساب التجاري كافة العمليات التجارية الدولية التي تتم بمقابل بمعنى وجود عائد سواء سلع أو خدمات أو نقود مقابل هذه العمليات،³ وينقسم الحساب التجاري بدوره إلى حسابين فرعيين هما :

1-1-1 المعاملات المنظورة (سلع) :

وتشمل الصادرات والواردات السلعية بما في ذلك الذهب غير النقدي الذي يتم تبادله بين المقيمين وغير المقيمين، ويطلق على الفرق بين قيمة الصادرات وقيمة الواردات من السلع اصطلاح ميزان التجارة المنظورة ويقال أن الميزان في صالح الدولة، إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أثناء الفترة التي عد عنها الميزان تفوق قيمة الواردات أي يوجد فائض، كما يقال أن الميزان في غير صالح الدولة إذا كانت قيمة الصادرات السلعية أقل من قيمة الواردات منها أي يوجد عجز.⁴

ويرتبط تطور الميزان التجاري لدولة ما بعاملين أساسيين⁵ :

- الفروق الهيكلية بين الدولة وشركائها الإقتصاديين والماليين، والتي تترجم من خلال الفروق بين معدل نمو الناتج المحلي الخام بين الدولة المعنية وشركائها التجاريين؛

- العامل الثاني هو تنافسية الإقتصاد الوطني والتي تقاس عن طريق الفرق بين معدل نمو الإنتاجية الإجمالية الوطنية للإقتصاد الوطني وبقية الدول التي تتعامل معها.

¹ محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006، ص101.

² Banque de France, **Balance Des paiements De la France**, janvier 2011, p8

³ أميرة بوقطة، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لحال الجزائر 2000، مذكرة مقدمة استكمالاً لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحيى -جيجل-، 2017/2018، ص37.

⁴ محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007، ص171.

⁵ آمال باب وسعيدية صحراء، مرجع سبق ذكره، ص43.

2-1-1 المعاملات غير المنظورة (خدمات) :

ويضم كافة أنواع الخدمات المتبادلة بين الدولة والخارج، فالخدمات التي تقدمها الدولة للخارج تقيد في الإيرادات، أما الخدمات التي تحصل عليها الدولة من الخارج تقيد في المدفوعات، ويمثل الفرق بين متحصلات الصادرات من هذه الخدمات والمدفوعات لتمويل الواردات رصيد ميزان الخدمات.¹

ويشمل ميزان المدفوعات العديد من الخدمات:²

- خدمات النقل: وتتضمن المدفوعات المتعلقة بمختلف أنواع خدمات النقل (البري، البحري، النهري، الجوي) التي تؤديها الدولة إلى غير المقيمين (دائن) أو يؤديها الخارج إلى المقيمين (مدين) وتشمل أيضا على أجور شحن بضائع وثمان تذاكر السفر وبنود أخرى كرسوم الموانئ ونفقات صيانة السفن والطائرات وغير ذلك؛
- التأمين: ويشمل كل المدفوعات المتعلقة بكل أنواع التأمين (نقل، بضاعة، حياة....) بما في ذلك إعادة التأمين؛

- الرحلات إلى الخارج: وتشمل مصروفات المسافرين سواء السياحة أو الدراسة أو العلاج أو العمل أو ما شابه ذلك؛

- العمليات الحكومية: ويتضمن المدفوعات الحكومية التي قد تكون خاصة بالناحية العسكرية (مثل المساهمة في صيانة القوات المسجلة في الخارج) أو غير العسكرية (مثل المساهمة في نفقات المنظمة الدولية)؛
- الخدمات الأخرى: وتشمل على بنود مثل العمولات التجارية، مدفوعات البريد والتلفزيون والتلكس والإعلان وإيجار الأفلام وغيرها.

2-1 حساب التحويلات من جانب واحد :

يتعلق بمبادلات تمت بين الدول والخارج خلال فترة الميزان بدون مقابل أي أنها عمليات غير تبادلية (من جانب واحد) ولا يترتب عليها دين أو حق معين، وتسجل فيه كل المعاملات الخاصة بالهبات و المساعدات التي يقدمها الأفراد والحكومة للأجانب وتسجل في الجانب المدين، في حين تسجل الهبات والمساعدات التي تحصل عليها الدولة أو الأفراد من الأجانب في الجانب الدائن،³ ويمكن حسابه بطرح التحويلات النقدية إلى داخل الدولة من التحويلات النقدية إلى خارج الدولة.⁴

و قد تم تقسيم حساب التحويلات من طرف صندوق النقد الدولي إلى بندين و هما⁵ :

الهبات الخاصة : تشمل كل من تحويلات الأفراد و المنظمات النقدية نقدية كانت أو عينية، وتحويلات المهاجرين من الخارج إلى بلادهم الأصلية.

¹ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الاقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص164.

² محمود علي الليثي، محمود يونس محمد: مقدمة في علم الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1988، ص109-110.

³ زينب حسين عوض الله، الاقتصاد الدولي " العلاقات الاقتصادية و النقدية والدولية"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004، ص66.

⁴ عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص45.

⁵ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص102.

الهبات العامة: المتضمنة كل من التعويضات (يعتبرها صندوق النقد الدولي هبات إجبارية)، بالإضافة إلى الهدايا بأنواعها سواء كانت سلع أو خدمات أو شيكات للمدفوعات التي يترتب عليها تحويل موارد حقيقية أو حقوق مالية من وإلى بقية دول العالم دون مقابل.

كما يراعى في التحويلات أنها نوعان:¹

- تحويلات جارية، تعتبر كداخل للدولة.
- تحويلات رأسمالية، وهي تنقسم إلى:
 - إرادية (بقرار من الدولة)؛
 - اضطرارية (كتعويضات الحرب)؛
 - تلقائية (التي يأتي بها المهاجر إلى بلده).

2- حساب العمليات الرأسمالية

يسجل هذا الحساب كافة التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على أصول الدولة أو حقوقها قبل الدول الأخرى، وكذلك على خصوم الدولة أو التزاماتها في مواجهة هذه الدول، وهكذا تدخل في هذا الحساب كافة العمليات التي تمثل تغيراً في مركز الدائنية والمديونية للدولة.²

ويشمل حساب رأس المال كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية الواردة إلى الداخل مطروحة منها كل التدفقات النقدية من العملات الأجنبية إلى الخارج، كما يشمل هذا الحساب على التدفقات الداخلة والخارجة من الذهب.³

وينقسم هذا الحساب إلى قسمين هما :

1-2 حساب رأس المال طويل الأجل :

وتشمل رؤوس الأموال المحولة من أو إلى الخارج بقصد استثمارها لأجل طويل، أي لمدة تزيد عن السنة، فعندما يستثمر المقيمون في الخارج أي مدفوعات للأجانب هنا يقيد مديناً (-) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات. و في مقابل هذه المدفوعات يحصل المستثمرون الوطنيون على حقوق مالية على الأجانب التي سوف تتحقق كمقبوضات نقدية في تاريخ لاحق عندما يتم تصفية الاستثمار، أما عندما يستثمر الأجانب في البلد أي تواجه تدفق رؤوس أموال للداخل، وهنا يقيد دائناً (+) في حساب رأس المال بميزان المدفوعات لأنه يتضمن مقبوضات نقدية بالنسبة للمقيمين، وفي المقابل يحصل المستثمرون الأجانب على حقوق مالية على المقيمين.⁴

¹ أمال باب وسعايدية صحراء، مرجع سبق ذكره، ص45.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص67.

³ موسى سعيد مطر وآخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008، ص16، بتصرف.

⁴ كامل بكري، الإقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2003، ص220.

ويشمل هذا الحساب على ما يلي¹:

- الاستثمار المباشر : أي قيام فرد أو مشروع أو شركة باستغلال رأس المال الذي يملكه بصورة مباشرة في دولة أخرى خلال فترة الميزان؛

- الأوراق المالية : شراء أسهم وسندات أجنبية باعتبارها أدوات ائتمانية طويلة الأجل؛

- القروض طويلة الأجل : القروض التي تزيد مدتها عن سنة سواء كان أحد الأطراف (المقرض أو المقترض) فرداً أو مشروعاً أو حكومة أو هيئة عامة؛

- رؤوس أموال أخرى.

2-2 حساب رأس المال قصير الأجل :

ويقصد بها التحركات التلقائية لرؤوس الأموال قصيرة الأجل أي لمدة تقل عن السنة، وتقيّد حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل للخارج في الجانب المدين أما تحركات رؤوس الأموال للداخل تسجل في الجانب الدائن،² وهو عبارة عن أموال يحتفظ بها في شكل أصول عالية السيولة، ويشمل هذا حساب على:³

- النقد : يقصد بها كافة العملات المحلية والأجنبية التي تدخل أو تخرج بصورة مباشرة عبر الدولة؛

- الودائع المصرفية : يسجل كل التغيرات التي تطرأ خلال فترة الميزان على الودائع التي يمتلكها المقيمون في

البنوك الأجنبية، وأيضاً التغيرات التي تطرأ على الودائع التي يمتلكها غير المقيمون في البنوك المحلية؛

- القروض قصيرة الأجل : وهي كافة التسهيلات الائتمانية والسلفيات والاعتمادات المصرفية التي لا يزيد

أجلها عن السنة؛

- الأوراق التجارية : سواء أخذت شكل كمبيالة أو سند إذني أو شيك بالإضافة إلى الأوراق الحكومية

كأذون الخزانة.

و تتم هذه التحركات التلقائية نتيجة للأسباب التالية:⁴

- الخوف من الإضطرابات الاقتصادية التي تحدث كالتضخم، والإضطرابات السياسية كالحروب مما يؤدي إلى

تهريب رؤوس الأموال للخارج أين الظروف الاقتصادية و السياسية ملائمة؛

- الرغبة في تحقيق دخول أعلى من خلال شراء أصول أجنبية أو سندات، أو ودائع لفترة قصيرة الأجل؛

- القيام بعمليات المضاربة نتيجة توقع تغيرات في القيمة الدولية للعملة الوطنية، من خلال قيام المضاربين

بتحويل أموالهم لعملة البلد المتوقع ارتفاع قيمة عملتها؛

¹ ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2017، ص83.

² السيد محمد احمد السريتي - محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، مصر، 2012، ص235.

³ ميهوب مسعود، مرجع سبق ذكره، ص84.

⁴ أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريح للنشر، المملكة العربية السعودية، ط(2)، 2001، ص102-103.

3- حساب عمليات التسوية

وينقسم إلى حساب الاحتياطات الرسمية وصافي السهو والخطأ :

3-1 حساب الاحتياطات الرسمية :

ويشمل هذا الحساب التغيرات التي تطرأ على أرصدة الذهب والاحتياطات الأجنبية لدى السلطات النقدية سواء بالزيادة أو النقصان، والبلد الذي يعاني من عجز في حسابه الجاري وميزان حساب رأس المال واجه هذا العجز من خلال السحب على الاحتياطات الأجنبية والذهبية وبصورة مشابهة فإن القطر الذي يتمتع بفائض في ميزان مدفوعاته، فإنه يلجأ إلى بناء احتياطات جديدة من الذهب والعملات الأجنبية، فالذهب شأنه في ذلك شأن بقية السلع المصدرة لغرض الحصول على العملات الأجنبية لتمويل العجز فيميزان المدفوعات والناجم عن زيادة مدفوعات البلد للأجانب عن إستلاماته منهم طالما أن الذهب مقبول لشراء العملات الأجنبية فإذا زادت أرصدة البلد من الذهب تسجل تلك الزيادة في الجانب المدين من ميزان الذهب النقدي والعكس في حالة النقصان تسجل في الجانب الدائن.¹

ويتكون هذا الحساب من العناصر التالية:²

- الذهب النقدي لدى السلطات النقدية؛
- الودائع بالعملات الأجنبية التي تحتفظ بها البنوك التجارية الوطنية لدى البنوك الأجنبية؛
- الأصول الأجنبية قصيرة الأجل مثل أذونات الخزنة الأجنبية، والأوراق التجارية الأجنبية؛
- الأصول الوطنية قصيرة الأجل التي يحتفظ بها الأجانب؛
- الودائع التي تحتفظ بها البنوك الأجنبية لدى البنوك الوطنية؛
- موارد صندوق النقد الدولي؛
- القروض المختصة لتسوية العجز في ميزان المدفوعات.

3-2 حساب السهو والخطأ :

تبعاً لطريقة القيد المزدوج فإن كل عملية تقوم بها الدولة تسجل مرتين في ميزان المدفوعات، مرة في الجانب المدين وأخرى في الجانب الدائن أو العكس. بمعنى هناك تعادل بين إجمالي العناصر الدائنة مع إجمالي العناصر المدينة (رصيد ميزان المدفوعات يكون متوازناً)، إلا أن هذا التوازن قليلاً ما يتحقق في الواقع العملي وهنا يتم اللجوء إلى حساب السهو والخطأ لخلق التوازن الحسابي بين القيمة الكلية لكل من الجانبين الدائن والمدين. ويظهر هذا الحساب في الجانب الأصغر في ميزان المدفوعات. ويرجع الخلل وعدم التوازن بين القيدتين وهذا راجع لحدوث أحد السببين إما الخطأ في تقييم السلع والخدمات المتبادلة نتيجة لاختلاف أسعار صرف العملات، إما لسبب الخلل الناجم عن تغير قيمة العملة فمثلاً عندما ينتاب الخوف مستورداً في دولة ارتفاع قيمة عملة الدولة المصدرة هنا يقوم المستورد بدفع

¹ رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014، ص 41.

² السيد محمد احمد السريتي - محمد عزت محمد غزلان، مرجع سبق ذكره، ص 236.

قيمة الواردات مقدما، وعليه يكون هذا الدفع بالنسبة للمصدر إستيرادا غير مسجل لرأس المال،¹ حيث يكون هذا الحساب تعويضا للمغالاة أو التقليل في تقدير قيمة العناصر المسجلة في مختلف حسابات الميزان، كما يعكس أيضا جزء منه التحركات غير المسجلة في رأس المال الخاص.²

و الجدول الموالي يلخص لنا كل بنود ميزان المدفوعات:

الجدول رقم (01) : حسابات ميزان المدفوعات حسب صندوق النقد الدولي

البيان	مدين	دائن
I- حساب العمليات الجارية		
1. السلع والخدمات:		
أ. السلع:		
- سلع عامة		
- سلع مستوردة أو مصدرة للتنقل		
ب. الخدمات:		
- النقل:		
• النقل البحري.		
- الأسفار:		
• أسفار الموظفين...		
- خدمات الاتصال...		
2. الدخل:		
- تعويضات الأجراء.		
- دخل الاستثمارات.		
3. التحويلات الجارية:		
- الإدارات العامة، قطاعات أخرى.		
II- حساب رأس المال والعمليات المالية:		
1. رأس المال:		
أ. التحويلات الرأسمالية:		
- الإدارات العامة		
- قطاعات أخرى...		
ب. الاستلام والتنازل عن الموجودات غير المالية وغير الإنتاجية.		
2. العمليات المالية:		
أ. الاستثمار المباشر		
ب. الاستثمار في القيم المنقولة.		
III. حساب السهو والخطأ وبنود الموازنة الأخرى		

source :FMI, Manuel de la balance de paiement

¹ أمين غوبال، مرجع سبق ذكره، ص51.

² زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص69.

III- العوامل المؤثرة في ميزان المدفوعات

هناك عدة عوامل تؤثر على ميزان المدفوعات نذكر منها:

1- التضخم :

يؤدي التضخم إلى ارتفاع الأسعار المحلية التي تصبح أعلى نسبياً من الأسعار العالمية، فتتخفص الصادرات و تزداد الواردات، نظراً لكون أن أسعار السلع الأجنبية تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمقيمين بالمقارنة مع أسعار السلع المنتجة محلياً، وبالتالي زيادة الصادرات على الواردات الأجنبية، وانخفاض الطلب على الصادرات المحلية.¹

2- معدل نمو الناتج المحلي :

يمثل الناتج المحلي الناتج الإقتصادي الداخلي الجاري من السلع والخدمات النهائية المقومة بسعر السوق خلال فترة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، أو عبارة عن القيمة الإجمالية للسلع والخدمات التي ينتجها بلد ما خلال فترة زمنية محددة في السنة، أي أن الـ PIB هو الدخل المكتسب الذي يتحصل عليه البلد خلال السنة بغض النظر عن عناصر الإنتاج التي ساهمت في إنتاجه في الداخل أي من خلال المساهمة في العملية الإنتاجية، سواء كانت وطنية أو أجنبية.

كما ينتج عن زيادة الدخل الوطني في الدولة زيادة الطلب على الواردات، في حين انخفاض الدخل القومي يؤدي إلى انخفاض الطلب عليه.²

3- الاختلاف في أسعار الفائدة :

يؤدي التغير في أسعار الفائدة أثراً على حركة رؤوس الأموال، ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة في الداخل إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية العالمية الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، حيث ينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعيرين.³

4- تقلبات أسعار الصرف :

كذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف، بحيث يؤدي تقلب سعر صرف العملة إلى إحداث تقلبات ماثلة في رصيد ميزان المدفوعات.

فتخفيض أو انخفاض القيمة الخارجية للعملة المحلية، يؤدي إلى زيادة القدرة التنافسية للصادرات المحلية في مواجهة السلع والخدمات الأجنبية، مما يزيد من الصادرات ويقلل من الواردات.

¹ بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003، ص 64.

² دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص 125.

³ بسام الحجار، ط 1، 2001، مرجع سبق ذكره، ص 64.

والعكس يحدث حال رفع أو ارتفاع القيمة الخارجية للعملة، بحيث تنخفض القدرة التنافسية لسلع التصدير المحلية، وتصبح مكلفة في نظر المقيمين، ومن ثم تنخفض الصادرات وتزداد الواردات.¹

5- الديون الخارجية :

يساهم التمويل الأجنبي على زيادة الاستثمار الإجمالي للبلدان النامية، وبالتالي في زيادة معدلات نمو الناتج المحلي، ومنه تحسين ميزان المدفوعات، بشرط أن يكون حجم انسياب هذا التمويل يفوق حجم تصدير الفوائد والأقساط والأرباح للخارج.

تشير البيانات أن الدول النامية تعاني من وجود عجز مستمر وهيكل في موازين مدفوعاتها، وبعد أن وصلت الديون الخارجية إلى مستويات حرجية في البلدان النامية، أصبحت مدفوعات خدماتها تمثل أحد أهم العوامل المسببة لمعجز في الحساب الجاري (مدفوعات الفائدة) وفي حساب العمليات الرأسمالية (الأقساط). وهكذا أصبح المأزق الذي تواجهه مجموعة الدول المتخلفة، يتمثل في أنه بعد أن كان الاقتراض وسيلة مؤقتة لسد العجز بالميزان، أصبح الإفراط في الاقتراض عاملا جوهريا مسببا لهذا العجز، الأمر الذي يتطلب مزيدا من الاقتراض، وهكذا تنفتح أمام الإقتصاد المدين حلقة انفجارية لديونه الخارجية.² من خلال ما سبق يظهر جليا أن ميزان المدفوعات يتفاعل تقريبا مع كافة المتغيرات في الإقتصاد الوطني، بمعنى أن ميزان المدفوعات يتأثر بهذه المتغيرات الإقتصادية الرئيسية ويؤثر فيها بطريقه أخرى.³

المطلب الثاني : التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

I- مفهوم التوازن والإختلال في ميزان المدفوعات

1- مفهوم التوازن في ميزان المدفوعات :

التوازن في ميزان المدفوعات يعبر عن الحالة التي تكون فيها المديونية مساوية للدائنية في مختلف المدفوعات، وفي حالة التوازن تنعدم بنود الموازنة وتكون مساوية للصفر،⁴ فالحسابات الإجمالية لميزان المدفوعات يجب أن تكون متساوية في نهاية الفترة، وحتمية هذا التوازن الحسابي هو نتيجة اعتماد نظام القيد المزدوج في تسجيل القيود الدائنة والمدينة، حيث كل عملية تظهر في الجانب الدائن، لابد من أن تظهر الجانب المدين.⁵

1-1 التوازن المحاسبي :

يقصد بالتوازن المحاسبي لميزان المدفوعات تساوي مجموع الحسابات الدائنة مع مجموع الحسابات المدنية، ونتيجة للأخطاء الإحصائية وعدم دقة الإحصائيات من طرف المصالح الخاصة بإعداد ميزان المدفوعات قد لا تتطابق

¹ حاجي يوسف، أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي -دراسة حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د، شعبة العلوم الإقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018-2019، ص251.

² عزازي فريدة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية اقتصادية (1970-2006)-، الأبحاث الإقتصادية، المجلد 5، العدد 4، جامعة سعد دحلب -البلدية-، الجزائر، 2010، ص50-51.

³ آمال باب وسعايدية صحراء، مرجع سبق ذكره، ص50.

⁴ عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000، ص302.

⁵ يونس مداني ولخضر رواق، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة 2000-2015، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم : العلوم الإقتصادية،

تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد بوضياف -المسيلة-، كلية العلوم الإقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2018/2019، ص28.

قيم المتحصلات مع قيم المدفوعات، لذا يتم إضافة بند اصطناعي والمسمى ببند " السهو والخطأ " تسجل فيه الفجوة الناتجة عن عدم تساوي مجموع الجانب الدائن مع الجانب المدين ويتحقق بذلك التوازن المحاسبي لميزان المدفوعات.¹

1-2 التوازن الإقتصادي:²

إن توازن ميزان المدفوعات بالمفهوم الإقتصادي لا يكون تحققه حتمي، ولكن بتوافر ظروف اقتصادية، سياسية، وتجارية ملائمة، بحيث لا يكون التركيز على الرصيد النهائي للجانبين الدائن والمدين للميزان وإنما على رصيد أجزاء أو حسابات فقط من الميزان، ويمكن التمييز بين هذه الحسابات من خلال الهدف من إجرائها: وهي إما تلقائية أو مستقلة، وإما عملية تعويضية أو موازنة.

1-2-1 العملية التلقائية أو المستقلة : ويطلق عليها أيضا بالعمليات فوق الخط وهي مجموع العمليات

التي تتم لذاتها بغض النظر عن الوضع الإجمالي للميزان أو عن النتائج التي تترتب عنها نظر لما تحققه من ربح، ومثل هذه العمليات عملية التصدير وإستيراد السلع والخدمات، تلقي الاستثمارات الأجنبية أو القيام بها، المعاملات الجارية والرأسمالية طويلة الأجل، بالإضافة إلى رؤوس الأموال قصيرة الأجل التي يقوم بها الخواص ويكون الغرض منها المضاربة.

1-2-2 العمليات التعويضية أو الموازنة : ويطلق عليها بالعمليات تحت الخط لأن هذه المعاملات لا تتم

لذاتها ولكن بشرط حدوث عمليات مستقلة، أي بالنظر لحالة ميزان المدفوعات وسد ثغرة فيه وبالتالي فهي تتحقق من أجل تعويض أو تسوية ما يتيح عن العمليات التلقائية أو المستقلة وذلك لتحقيق التوازن المحاسبي وليس الإقتصادي وتتمثل هذه المعاملات في حركات رؤوس الأموال قصيرة الأجل على هيئة قروض، الثغر في الأرصدة من العملات الأجنبية وحركة الإستيراد والتصدير للذهب النقدي.

كما تجب التفرقة بين التوازن الإقتصادي الحقيقي والظاهري، فالأول يتحقق في ظل الشروط التالية:

- الحفاظ على مستوى تشغيل، وإنتاج ونمو مقبول؛
 - عدم اللجوء إلى تخفيض أسعار الصادرات إلى أقل من تكلفة إنتاجها.
- إن التوازن الظاهري أو المصطنع، فيتحقق في ظل وضع إجراءات استثنائية، كتنقيد التجارة الخارجية مثلا، وذلك على حساب الشروط السابقة، مما يوحي بعدم دوام هذا التوازن في الأمد البعيد.³

2- مفهوم الإختلال في ميزان المدفوعات :

تعتبر حالة الإختلال في ميزان المدفوعات الحالة الأكثر ملازمة له خاصة في الدول النامية، فالإختلال في ميزان المدفوعات هو حالة اللاتوازن بين مدفوعات الدولة ومقبوضاتها الخارجية، حيث يكون ميزان المدفوعات في حالة إختلال إذا حقق عجزا أو فائضا، وهذا الخل لا بد من إزالته باتخاذ الإجراءات اللازمة لمعالجته، والإختلال معناه أن التساوي المحاسبي تم بطريقة طارئة وغير مهيأة للثبات والاستقرار، ويجب دراسة كل عناصر الميزان بدقة من

¹ سلمى دوحه، مرجع سبق ذكره، ص112.

² العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الإقتصادية الراهنة (2013-1990)، مذكرة ماستر في العلوم الإقتصادية، تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015، ص24.

³ يوسف عبد الباقي: دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية _ دراسة حالة الجزائر _، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان 2001، ص35-38.

أجل معرفة مكان الخلل هل هو في الميزان التجاري أو ميزان الخدمات أو أنه في ميزان المعاملات الرأسمالية، ومحاولة معالجة هذا الإختلال مهما كانت صورته والتخفيف من حدة الأثر الذي يخلفه.¹

1-2 حالات الإختلال في ميزان المدفوعات :

1-1-2 حالة العجز في ميزان المدفوعات :

في حالة العجز في ميزان المدفوعات يكون الرصيد سالب، أي أن المدفوعات للعالم الخارجي تكون أكبر من المتحصلات، وفي هذه الحالة الجانب المدين يفوق الجانب الدائن، والميزان سلبي في غير صالح الدولة حيث أن حالة العجز في ميزان المدفوعات تدل على أن السياسات الإقتصادية المعتمدة من الدولة فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر شيوعاً في العالم.

فالعجز في ميزان المدفوعات يدل على عدم مقدرة الدولة تسديد قيمة صادراتها مما يؤدي إلى زيادة مديونية الدولة تجاه العالم الخارجي وما يترتب عنها من سلبات ومخاطر²، كما أن العجز في ميزان المدفوعات يؤثر سلباً على قيمة العملة المحلية في سوق الصرف الأجنبي (بافتراض ثبات بقية العوامل الأخرى)، حيث أن العجز في الميزان يؤثر في عرض العملة المحلية في السوق، حيث يزداد عرضها على الطلب عليها، وتعتمد السلطات العامة على السياسات النقدية و المالية لتصحيح هذا الخلل.

وفي الواقع فإن الخلل في ميزان المدفوعات ينبغي أن يتجاوز نسبة 5% من المعدل المتوسط لمجموع قيمة الإيرادات و المدفوعات المحققة في المعاملات الإقتصادية للدولة مع الأجانب خلال سنة وهو ما يعرف ب "الخلل السنوي" في حين الخلل المتراكم فهو يدل على مجموع الإختلالات السنوية المتجمعة خلال فترة معينة.³

2-1-2 حالة الفائض في ميزان المدفوعات :

في حالة الفائض في ميزان المدفوعات يكون رصيده موجب أي أن المتحصلات من العالم الخارجي أكبر من المدفوعات، وفي هذه الحالة الجانب الدائن يزيد عن الجانب المدين، غير أن حالة الفائض في الميزان دليل على عدم فعالية السياسات الإقتصادية المتبعة من طرف السلطات العامة في تحقيق التوازن الخارجي⁴، وتكمن المشكلة بالميزان في هذه الحالة في ضرورة تخلي الدولة عن استخدام جزء من مواردها الحقيقية المستخدمة في الإنتاج بالإضافة إلى وجود أموال معطلة بلا استثمار وفي المقابل تتراكم الأرصدة النقدية ما يسبب بدوره تضخم وارتفاع الأسعار المحلية نتيجة لتزايد الطلب على صادرات الدولة، إلا أن حالة الفائض تعد أقل خطورة من حالة العجز في الميزان. ويمكن للدولة أن تتخلص من حالة الفائض في ميزان مدفوعاتها من خلال منح القروض للدول الأخرى مقابل سعر فائدة كعائد على الاستثمار، ومن خلال منح إعانات و تبرعات للدول التي تمر بأزمات اقتصادية، هذا في الأجل القصير، وتزداد أهمية الخلل لما يكون في الأجل الطويل.⁵

¹ دوحة سلمي، مرجع سبق ذكره، ص 114-115.

² عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 403-404.

³ عرفات تقي الحسني، مرجع سبق ذكره، ص 123.

⁴ حسان خضرم، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الإصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004، ص 25.

⁵ عبد المطلب عبد الحميد، مرجع سبق ذكره، ص 402-403.

II- أسباب وأنواع الإختلال في ميزان المدفوعات

1- أسباب إختلال ميزان المدفوعات

1-1 أسباب اقتصادية : تتمثل في ما يلي :

1-1-1 التقييم الخاطئ لسعر صرف العملة المحلية :

نظرا لقوة العلاقة الموجودة بين سعر الصرف والميزان التجاري فإنه إذا كان سعر صرف عملة الدولة أكبر من قيمتها الحقيقية، فسيؤدي ذلك إلى ارتفاع أسعار السلع المحلية من وجهة نظر الأجانب مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على هذه السلع وبالتالي حدوث إختلال في الميزان التجاري للدولة، والعكس صحيح في حالة تحديد سعر صرف العملة المحلية بأقل من قيمتها، مما يؤدي إلى توسع الصادرات مقابل تقلص الواردات وبالتالي يحدث إختلال أيضا في الميزان التجاري للدولة.¹

ولتفسير الأمور من الناحية العملية، فإنه في الحالة الأولى فإن تقييم سعر الصرف بأعلى من قيمته يؤدي إلى جعل السلع المستوردة أرخص في نظر المستهلك المحلي أما السلع المنتجة محليا فهي أعلى في نظر المستهلك الأجنبي وهو الأمر الذي يؤدي إلى انخفاض الصادرات وزيادة الواردات وبالتالي حدوث إختلال في ميزان المدفوعات (عجز)، أما في الحالة الثانية فإن السلع المستوردة ستكون أعلى في نظر المستهلك المحلي والسلع المصدرة أرخص في نظر المستهلك الأجنبي فيؤدي ذلك إلى زيادة الصادرات وانخفاض الواردات وبالتالي حدوث إختلال في ميزان المدفوعات (فائض).²

1-1-2 تغير مستوى الأسعار :

إن حالات التضخم والانكماش التي تصيب إحدى الدول يترتب عنها تغيرات مناظرة لها في مستويات الأسعار المحلية والعالمية، ففي حالة التضخم فإن الزيادة المقترنة بمستويات الأسعار المحلية تؤثر على حجم الصادرات والواردات (مع افتراض بقاء العوامل الأخرى على حالها) مما يؤدي إلى انخفاض الطلب الخارجي على الصادرات وزيادة الطلب الداخلي على الواردات وهو الأمر الذي يؤدي إلى حدوث خلل في ميزان المدفوعات (عجز)، أما إذا أصيبت الدولة بحالة من الانكماش فإن انخفاض مستوى الأسعار المحلية من شأنه أن يؤدي إلى زيادة الطلب الخارجي على الصادرات وانخفاض الطلب الداخلي على الواردات وبالتالي حدوث الإختلال في الميزان كذلك (فائض).³

1-1-3 تغير معدلات الفائدة :

تتسم السياسة النقدية بأن لها أثر توازني في ميزان المدفوعات عن طريق سعر الفائدة ومن خلال أثرها في التحركات قصيرة الأجل لرؤوس الأموال،⁴ ويؤدي ارتفاع سعر الفائدة إلى تدفق رؤوس الأموال إلى الداخل، بهدف استثمارها في تملك سندات ذات عائد مرتفع، وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض سعر الفائدة إلى خروج رؤوس

¹ دوحة سلمى، مرجع سبق ذكره، ص121.

² زرافة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : إقتصاد قياسي - بنكي ومالي، كلية العلوم الإقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016، ص50.

³ مرجع نفسه.

⁴ منصور محمد إبراهيم وعطية علي مسعود، "الإقتصاد الدولي مدخل السياسات"، الرياض - دار المريخ، 2007، ص311.

الأموال، ويعود السبب في ذلك إلى أن المراكز المالية في الدول الأخرى تصبح أكثر جاذبية بالنسبة للمستثمرين، وينتقل رأس المال إلى المراكز المالية التي ارتفع سعر الفائدة فيها عن المستوى العالمي للاستفادة من الفرق بين السعريين. وقد يحدث أن تهاجر رؤوس الأموال بكميات كبيرة إلى الخارج خوفاً من عوامل أخرى أهمها: الإضطرابات السياسية، أو لحماية رأس المال من الضرائب أو المصادرة، ويتحدد تأثير ميزان المدفوعات بهذه العوامل وفقاً لحجم أرس المال وطبيعة حركته.¹

كما يترتب على ارتفاع أسعار الفائدة تزايد أعباء الديون بالنسبة للبلدان التي لديها ديون خارجية، أو الدول التي بصدد الاستدانة من الخارج.²

1-1-4 معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي :

يؤدي ارتفاع الإنتاج والدخل في الدولة المعنية إلى زيادة الصادرات وتنوعها، وذلك تبعاً لتنافسية الصادرات ومرونة الجهاز الإنتاجي ومرونة الطلب الخارجي على السلع والخدمات الخاصة بهذه الدولة، الأمر الذي يؤدي إلى المساهمة في تحقيق فائض في ميزان المدفوعات، وفي نفس الوقت من الممكن أن تؤدي زيادة الدخل إلى مزيد من الاستهلاك حسب ميل المجتمع للاستهلاك والإستيراد ما يرفع من الطلب على الواردات وقد يساهم بحدوث عجز في ميزان المدفوعات،³ وعلى العكس من ذلك يؤدي انخفاض الدخل إلى انخفاض الطلب على الواردات وبالمقابل يؤدي إلى انخفاض الإنتاج والصادرات.⁴

1-1-5 أسباب دورية :

وهي أسباب تتعلق بالتقلبات الإقتصادية التي تصيب النظام الإقتصادي الرأسمالي، ففي فترات الانكماش ينخفض الإنتاج والدخل والأثمان وتزداد معدلات البطالة، فتكمنش الواردات ما قد يؤدي إلى حدوث فائض، وفي فترات التضخم يزيد الإنتاج وترتفع الأسعار والأجور والدخل فتقل قدرة البلد على التصدير و تزيد وارداته ما قد يؤدي إلى عجز في ميزان المدفوعات.⁵

1-1-6 أسباب هيكلية :

هي الأسباب المتعلقة بالمؤشرات الهيكلية للاقتصاد الوطني وخاصة هيكل التجارة الخارجية سواء صادرات أو واردات، وهذا ما ينطبق على اقتصاديات الدول النامية، حيث يتميز هيكل صادراتها بالتركيز السلعي، أي اعتمادها على سلعة أو سلعتين أساسيتين، وتتأثر صادراتها بالعوامل الخارجية المؤثرة على الطلب الخارجي لمنتجاتها في الأسواق الخارجية.⁶

¹ فؤاد محمود علي، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات (بدلالة المناهج التحليلية) "دراسة تحليلية على الإقتصاد السوري"، بحث علمي أعد لنيل درجة الدكتوراه في الإقتصاد، قسم الإقتصاد، كلية الإقتصاد، جامعة دمشق، سوريا، ص50.

² جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص135.

³ منصور محمد إبراهيم وعطية علي مسعود، مرجع سبق ذكره، ص302.

⁴ فؤاد محمود علي، مرجع سابق.

⁵ مرجع نفسه، ص48.

⁶ دوحه سلمى، مرجع سابق.

7-1-1 أسباب اقتصادية أخرى :

من بين الأسباب الأخر التي قد تؤدي لحدوث إختلال في ميزان المدفوعات، إقدام الدول على برامج التنمية الإقتصادية والاجتماعية، ونتيجة لانخفاض الإنتاجية بسبب قلة أدوات الإنتاج، لذلك تقدم هذه الدول على مثل هذه البرامج أين تزداد وارداتها من الآلات والتجهيزات الفنية ومستلزمات الإنتاج، وغيرها من سلع التنمية لفترة طويلة نسبياً، وتمولها عن طريق قروض طويلة الأجل معقودة مقدماً، هذا سيؤثر على ميزان مدفوعات الدولة، وبصفة خاصة ميزان العمليات الجارية وميزان رأس المال طويل الأجل.¹

2-1 أسباب غير اقتصادية : وتتمثل في ما يلي :

1-2-1 الظروف السياسية :

كقيام الحروب أو المقاطعات الإقتصادية وما لها من أثر على معدلات الصادرات خاصة إذا كانت إحدى هذه الدول تمثل سوق خارجي فعال للدولة.²

2-2-1 النمو الديمغرافي :

حيث أن زيادة النمو الديمغرافي ينتج عنه زيادة الطلب على الواردات خاصة السلع الاستهلاكية، بالإضافة إلى تطبيق سياسة رفع الأجور والتي بدورها تؤدي إلى زيادة نفقات الإنتاج، وبالتالي تدهور القدرة التنافسية الخارجية للدولة نتيجة ارتفاع أسعار صادراتها.³

3-2-1 الإضرابات العمالية :

التي يكون لها أثر خاصة في الدول المتقدمة الصناعية، لأنها تؤدي إلى شل العميلة الإنتاجية وزيادة التكاليف ويؤدي بدوره إلى زيادة الواردات، وانخفاض الطلب على العملة المحلية ويتجلى تأثيرها أكثر إذا مست هذه الإضرابات الصناعات الموجة بالدرجة الأولى للتصدير.⁴

3-1 أسباب طارئة : قد تحصل أسباب طارئة لا يمكن التنبؤ بها وقد تؤدي إلى حدوث إختلال في ميزان

مدفوعات البلد كما في حالة الكوارث الطبيعية واندلاع الحروب والتغير المفاجئ في أذواق المستهلكين محلياً ودولياً، والاختراعات العلمية التي تؤثر في الكمية المطلوبة من سلع معينة كإكتشاف مواد أولية صناعية تحل كلياً أو جزئياً عن المواد الأولية الطبيعية،⁵ وبالتالي يؤدي هذا إلى إضعاف القدرة التنافسية للدول النامية.⁶

¹ جمال مساعدي، مرجع سابق، ص 137.

² دوحة سلمى، مرجع سابق، ص 123.

³ مرجع نفسه.

⁴ زينب حسين عوض الله، مرجع سبق ذكره، ص 102.

⁵ زينب حسين عوض الله، "الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999، ص 72.

⁶ عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، مرجع سابق، ص 123.

2- أنواع الإختلال في ميزان المدفوعات:

يتعرض ميزان المدفوعات إلى مجموعة من الإختلالات، وينقسم إلى قسمين أساسيين وهما:

1-2 الإختلال المؤقت : وينقسم بدوره إلى :

1-1-2 الإختلال العارض أو العشوائي : يحدث هذا النوع من الإختلالات نتيجة لظروف طارئة كالأحوال

الجوية السيئة والأوبئة مثلا، مما يؤثر تأثيرا سلبا على الميزان التجاري، إلا أن هذا النوع من الإختلالات لا يعدو أن يكون مؤقتا ويزول بزوال الأسباب المؤدية إليه، وكمثال عن ذلك الظروف الطبيعية السيئة كالتي تصيب محصولا زراعيا يعتمد عليه السكان كغذاء رئيسي لهم أو كمادة أولية لصناعة محلية رائدة فيضطر البلد في هذه الحالة إلى استيراد كميات أساسية من هذه السلعة لسد النقص في حاجات السوق المحلية وهو ما قد يحدث عجزا مؤقتا على مستوى ميزان المدفوعات لهذه الدولة¹.

2-1-2 الإختلال الموسمي : يعتبر الإختلال الموسمي نوعا آخر من الإختلالات التي قد يصيب ميزان

المدفوعات في فترات معينة من السنة، حيث أن ظروف الأسواق الداخلية والخارجية تتغير أحيانا في مواسم محددة، وهو ما قد يؤثر على بعض صادرات وواردات الدولة حيث أنها تشهد روجا في بعض الفترات وتنفض خلال مواسم أو فترات معينة².

2-1-3 الإختلال الدوري : يحدث نتيجة للتقلبات الاقتصادية التي تنتاب الإقتصاد الرأسمالي، بحيث في

فترات الرخاء يزداد الدخل القومي وترتفع الأسعار، أما في حالة الإنعاش أو الكساد ينخفض مستوى التشغيل ويقل الدخل القومي وتنخفض الأسعار، وهذه التغيرات تحدث في العادة بصورة متكررة كل خمس سنوات إلى خمسة عشر سنة، لذلك يطلق عليها بالتقلبات الدورية الاقتصادية³.

2-1-4 الإختلال النقدي : من المعلوم أن مستوى أسعار مختلف السلع و الخدمات متفاوت بين دول العالم

المختلفة و هذا التفاوت في المستوى العام للأسعار ينعكس مباشرة على القوة الشرائية لوحدات النقد الخاصة بهذه الدول، و بمعنى آخر فهناك علاقة معينة بين تغير القوة الشرائية للوحدة النقدية في الأسواق الداخلية و تغير سعرها في الأسواق العالمية، مما قد يحدث انخفاض قيمة عملة الدولة بسبب ارتفاع الأسعار فيها مقارنة بالدول الأخرى، مما قد يترتب عليه ظهور إختلال في ميزان المدفوعات يسمى بالإختلال النقدي لأنه مرتبط بقيمة النقد الوطني والأسعار السائدة⁴.

2-2 الإختلال الهيكلي (الدائم) : هو إختلال يستمر وجوده فترات طويلة وهو ما يمكن أن ينطبق على

الإختلال الموجود في الدول النامية، والذي يطلق عليه الإختلال الهيكلي أو البنيوي، أي الإختلال المرتبط بالبنية

¹ حسن خلف فليح، التمويل الدولي، مرجع سبق ذكره، ص122.

² سامي عفيفي حاتم، مرجع سبق ذكره، ص340-341.

³ نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2012"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013/2014، ص18-19.

⁴ منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2012-2013، ص32.

الإقتصادية أو الهيكل الإقتصادي، وهذا الإختلال يرتبط أساسا بضعف درجة التنوع النشاطات الإقتصادية وضعف الجهاز الإنتاجي، وضعف درجة مرونته والذي يتسم بارتفاع درجة اعتماد على العالم الخارجي سواء من خلال إستيراد السلع، والخدمات ورؤوس الأموال، أو من خلال ضعف قدرته على توفير ما يمكن أن يتاح للتصدير من سلع وخدمات ورؤوس الأموال.

بسبب أوضاع التخلف الذي يعيشها لا تساعده على توفير مثل هذه القدرة، وهو الأمر الذي يؤدي بالنتيجة إلى عدم تزايد صادراته بالشكل الذي يتمشى مع وارداته، وهو ما ينجم عنه تفوق الواردات على الصادرات وحصول عجز في ميزان التجاري، ومن ثم عجز في ميزان المدفوعات وبشكل مستمر ومتزايد في حالات ليست بقليلة.¹

والمتعارف عليه أن الإختلال الهيكلي يستدعي التدخل لأجل العلاج من طرف السلطات، بل وفي كثير من الأحيان يستدعي التدخل الخارجي، وذلك من طرف الهيئات الدولية كصندوق النقد الدولي، والبنك العالمي لتقديم القروض والخطط للخروج منه، وبعد الإختلال الهيكلي في ميزان المدفوعات السبب الرئيسي لتفشي ظاهرة التبعية الإقتصادية من طرف البلدان النامية للبلدان المتقدمة.²

III- مناهج معالجة الإختلال في ميزان المدفوعات

1- منهج المرونات :

ظهر خلال عقد الثلاثينات من القرن العشرين، وانطلق في تحليله على أساس تحليل مارشال، الذي استمد من التحليل الكينزي المرتكز على التشغيل الناقص لعوامل الإنتاج وتم تطويره من طرف J.Robinson.³ انطلق هذا التحليل من أن آثار التخفيض تتجلى من خلال التغيرات في أسعار الصادرات وأسعار الواردات بشكل يسمح بإعادة التساوي بينها،⁴ وتتوافر مجموعة من الشروط أو الظروف منها⁵ :

- عدم وجود الرقابة وحرية انتقال رؤوس الأموال الافتراض ثباتها؛
- مرونة العرض في الأجل القصير وبقاء المستوى العام للأسعار داخل الدولة المخفضة مستقرا؛
- توفر حالة المنافسة الكاملة في الأسواق؛
- بقاء الدخول النقدية ثابتة، وأن لا يكون الإختلال خطيرا وإلا تطلب أن يكون التغير في سعر الصرف بشكل كبير.

¹ فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007، ص404-405.

² جمال مساعدي، مرجع سبق ذكره، ص135.

³ عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الإقتصاديات النامية -حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه دولة، كلية الإقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2002، ص29.

⁴ عبد الكريم مقران، الإصلاحات الإقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية، فرع التحليل الإقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012، ص31.

⁵ مرجع نفسه.

وقد جعل اقتصار هذا منهج على الصادرات والواردات مدخلا للميزان التجاري، على أساس أن الصادرات تعكس المعروض من العملة الأجنبية، والواردات في الوجه الثاني للمطلوب منها ومحتوى المدخل أن تخفيض قيمة العملة الوطنية يؤدي إلى:¹

1-1 على المستوى المحلي :

يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات مقومة بالعملة الوطنية مما يؤدي إلى انخفاض الكمية المطلوبة منها محليا، وينخفض معها المطلوب من العملة الأجنبية، لكن شرط تحقق هذه العملية هو أن تكون المرونة السعرية للطلب على الواردات تفوق الصفر، أي كلما ارتفعت أسعار الواردات بالنسبة معينة مساوية لنسبة التخفيض ينخفض الطلب عليها بنسبة أكبر، أما إذا كان الطلب غير مرن اقل من الصفر انه رغم ارتفاع الأسعار يبقى الطلب متزايدا (هذا ما نجده في الواردات من السلع الإنتاجية)، ولا يأتي التخفيض بأي تغير إذا كانت المرونة منعدمة (تكافؤ)، أي ارتفاع أسعار الواردات بالنسبة معينة تؤدي إلى انخفاض الواردات بنفس النسبة. ويتحقق شرط مرونة الطلب على الواردات ونجاح التخفيض في رفع أسعارها، يؤدي إلى تحويل الطلب المحلي إلى السلع البديلة للواردات لعدم تغير أسعارها مما يجعلها أرخص وبالتالي تقليل المدفوعات للخارج، لكن هذه العملية تتركز على درجة الإحلال الموجودة بين الواردات والبدايل، فكلما كانت كبيرة كلما كانت نتيجة التخفيض ايجابية اتجاه الواردات.

2-1 على المستوى الخارجي :

يؤدي التخفيض إلى زيادة الطلب الأجنبي على صادرات البلد المخفض، وبالتالي زيادة حجمها وزيادة المعروض من العملات الأجنبية، نتيجة انخفاض أسعار الصادرات بالعملة الأجنبية للبلد المستورد. هذه السياسة تشترط أن تكون المرونة السعرية للطلب على الصادرات كبيرة بمقدار يفوق الواحد الصحيح، و هذا أن انخفاض الأسعار بنسبة معينة يؤدي إلى زيادة المطلوب من الصادرات بنسبة أكبر، وتبقى الكمية العملة الأجنبية ثابتة إذا كانت المرونة السعرية مساوية للواحدة، أما في حالة عدم المرونة السعرية والمتحصلات منها فإن التخفيض لن يكون له اثر ايجابي على الصادرات. وتكون هذه المرونات كافية إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين ميزان مدفوعات وهو:

كلما كانت مرونة الصادرات تفوق الواحد ومرونة الواردات تفوق الصفر، كلما كان مجموع المرونتين يفوق الواحد الصحيح أي:

$$ex + em > 1$$

ex : مرونة الطلب على الصادرات

em : مرونة الطلب على الواردات

¹ مرجع سابق، ص 31-34.

وتجدر الإشارة إلى أن شرط مارشال- ليرنر كمؤشر لنجاح سياسة التخفيض في تحسين الحساب الجاري يعطي المجال لحالات وسيطة، أي انه ليس من الضروري تحقق شرط مرونة الطلب الأجنبي على الصادرات ومرونة الطلب المحلي على الواردات كلا على حدى وإنما تحقق شرط المجموع فقط ومثال ذلك: إذا كان الطلب على الصادرات اقل مرونة أي $ex < 1$ فإن الميزان الجاري يتحسن إذا كانت مرونة الطلب على الواردات كبيرة أي $em > 1$ وبقدر كاف لتعويض النقص الحاصل في الطلب على الصادرات، أي الانخفاض في حصيلة العملة الأجنبية الواردة للبلد يقابلها انخفاض أكبر في الكمية المطلوبة منها.

وخلاصة المدخل انه في ظل المرونات السعرية، فان سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تكون ناجعة في تحسين عجز الحساب الجاري إذا تحقق شرط مارشال - ليرنر، في أن يكون مجموع المرونات (الطلب الداخلي على الواردات والخارجي على الصادرات) يفوق الواحد، وكلما كان المجموع أكبر كلما كان الأثر أكبر نتيجة تغير الأسعار.

لهذا يقوم كل بلد قبل أن يقرر تطبيق هذه السياسة بدراسة قيم مرونات العرض والطلب على العملات الأجنبية، وذلك لتفادي نتائج عكسية تزيد من حدة العجز.

* انتقادات الموجهة لمنهج المرونات :

- هناك عدة انتقادات وجهت لمنهج المرونة وهذا راجع للنقائص التي تتخلله ونذكر منها ¹:
- يشكل توازن الميزان التجاري نقطة البداية في تحليل منهج المرونات وفي هذا الخصوص فإن قيمة الصادرات تتكافئ مع قيمة الواردات؛
- لانهائية مرونات عرض الصادرات والواردات، وبالتالي تكون أسعار السلع قابلة للتجار دولياً ثابتة، كذلك أسعار السلع المنافسة؛
- افتراض ثبات الدخول باعتبارها معطاة، ويستمد هذا تفسيره من الفرض الكلاسيكي سيادة حالة التشغيل الكامل، وبالتالي إهمال اثر الدخل؛
- إعطاء المرونات السعرية لكل من عرض وطلب الصادرات والواردات مكانة متميزة في تحليل الإقتصادي لمنهج المرونات، بحيث يتوقف عليها مقدار تحسن الميزان الناشئ عن تغير سعر الصرف مع افتراض ثبات منحنيات الطلب على الصادرات والواردات؛
- افتراض عدم وجود ردود أفعال للدول أخرى تؤدي إلى تحسين أثار إحداث في سعر الصرف؛
- افتراض حالة استقرار سوق الصرف الأجنبي.

¹ نشأت نبيل محمد لوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006، ص14.

2- منهج الاستيعاب :

ظهر هذا المنهج على يد الإقتصادي Alexander Sidney سنة 1952، وهو يقدم لنا العلاقة الأساسية بين أحد أرصدة ميزان المدفوعات (الميزان التجاري) وبعرض المجاميع الكلية الأساسية، وقد تم اعتماد هذه المقاربة ضمن أحد المراجع الأولى التي اعتمد عليها صندوق النقد الدولي.¹

يعد منهج الاستيعاب تطوراً حديثاً مقارنة بمنهج المرونات فهو يحول التحليل من الميزان التجاري كفرق بين قيم الصادرات والواردات إلى الحساب الجاري كفرق بين الدخل المحلي أو الإنفاق المحلي الكلي و بتصوير بسيط لمطابقة الحسابات الوطنية والتي تشمل عناصرها مايلي:²

$$B = Y - A$$

الحساب الجاري : B

الناتج المحلي الإجمالي : Y

الإنفاق المحلي الإجمالي : A

تشير كلمة الاستيعاب إلى مجموع الإنفاق الداخلي النهائي المتمثل في كل من الاستهلاك الخاص والعام والاستثمار الخاص والعام على المستوى القومي، وعليه فطاقة الاستيعاب للاقتصاد تمثل الفرق بين الناتج الكلي وميزان السلع والخدمات ميزان الحساب الجاري)، وانطلاقاً من معادلة توازن الإقتصاد الأساسية يمكن توضيح كل هذا ما يلي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

حيث يمثل C الاستهلاك الكلي ويمثل I الاستثمار الكلي بينما تمثل G الإنفاق الحكومي ومجموعها يشير

إلى طاقة الاستيعاب في الإقتصاد المحلي، وتمثل X صادرات الإقتصاد إلى الدول الأخرى في حين تمثل M مجموع واردات هذا الإقتصاد من هذه الدول وعليه فالحد (X - M) يشير إلى الرصيد حساب السلع والخدمات (الحساب الجاري)، فتصبح المعادلة كالتالي:

$$Y = C + I + G + (X - M)$$

$$C + I + G + (X - M) - A = B$$

وفقاً لهذه المعادلة إذا زاد الدخل عن الاستيعاب فإن ميزان الحساب الجاري سيحقق فائضاً في الحساب

الجاري يمثل الفرق بين (Y) و (A)، أما إذا زاد الاستيعاب عن الدخل يعني تحقق عجز فان ذلك يمثل الفرق بين (A) و (Y)، ويترتب عن هذه المعادلة المبدأ الذي يقول بإمكانية تخفيض عجز الحساب الجاري بتخفيض حجم الاستيعاب بالنسبة للدخل أو زيادة الدخل بالنسبة للاستيعاب.³

¹ الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر، ص336.

² نوزاد عبد الرحمن الهتي وعبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007، ص89.

³ نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار البازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011، ص145.

1-2 في حالة التوظيف الكامل أو القريب منه :

إذا كان الإقتصاد في حالة توظيف كامل أي عدم وجود طاقة إنتاجية عاطلة يمكن استغلالها عند الطلب، فعند إجراء تخفيض في قيمة العملة سيؤدي إلى انخفاض في قيمة الصادرات من وجهة نظر الأجانب وبالتالي سيتنامى الطلب على الصادرات، ولكن لان الإقتصاد في حالة توظيف كامل، فانه من الصعوبة الضغط على قطاع التصدير بغية زيادة الإنتاج وبالتالي التصدير ما لم يتم تحفيز العاملين في هذا القطاع من خلال زيادة الأجور ورفع الاستثمار فيه وجذب العاملين من بقية القطاعات، وهو ما يعني زيادة الأنفاق لمواجهة الارتفاع في تكاليف الإنتاج، وبالتالي سترتفع معدلات التضخم المحلية، مما يقود إلى حدوث تغير في الإنفاق من الإنفاق على السلع الأجنبية (المستوردة) إلى الأنفاق على السلع المحلية لغرض المحافظة على نفس المستوى من المعيشة، هو الوضع السائد في الدول التي تعاني من ارتفاع التضخم.

والنتيجة المهمة هو أن ارتفاع الأسعار نتيجة وجود حالة التوظيف الكامل لا يؤدي إلى زيادة حصيله الصادرات بالقدر الذي يكفل تحسين موقف الميزان التجاري وإعادة التوازن إليه وان حدث في فترة قصيرة لا يتعد عليها.¹

2-2 في حالة وجود البطالة (التوظيف غير الكامل) :

في هذه الحالة فان تخفيض قيمة العملة سيؤدي إلى زيادة طلب الأجانب على الصادرات المحلية مما يشجع ذلك على استغلال الطاقات العاطلة لغرض زيادة الإنتاج وبالتالي تلبية الفائض في الطلب الخارجي على المنتجات المحلية، وهكذا سيتحسن الوضع لميزان المدفوعات وإعادة التوازن إليه. يتجلى مما سبق أن لغرض نجاح عملية تخفيض قيمة العملة بغاية تصحيح العجز في ميزان المدفوعات لابد من توفر شرطان في أن واحد وهما:

$$x+m>1$$

أن يؤدي التخفيض في قيمة العملة إلى انخفاض الطاقة الاستيعابية للاقتصاد وبالإمكان الضمان ذلك من خلال اتخاذ مجموعة من السياسات الإقتصادية التي تخفض الطلب الكلي، أي تخفيض الأنفاق، فمثلا تخفيض الأنفاق العام أو زيادة الإيرادات العامة من خلال رفع الضرائب والرسوم. ... الخ.²

* الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب :

من بين الانتقادات الموجهة لمنهج الاستيعاب ما يلي:³

- عدم وضوح أثر رفع معدل الصرف على الدخل، حيث يرتبط هذا الأثر بمدى تحقق شرط مارشال- لينر من عدمه، وإذا تحقق هذا الشرط فإن الأثر السلبي لمعدل التبادل الدولي يؤدي إلى تخفيض الدخل، ولو افترضنا زيادة الدخل فإن تأثيره على ميزان التجاري يتسم بعدم الوضوح نقدا الاعتماد على الميل الحدي للاستيعاب ويحتمل أن

¹ عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط01، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999، ص139-140.

² مرجع سابق، ص140-141.

³ نشأت نبيل محمد الوكيل، مرجع سبق ذكره، ص20.

يكون هذا الأخير أكبر من الواحد في الأجل القصير، وبالتالي لا يمكن التعرف ما إذا كانت الزيادة في الدخل سوف تؤدي إلى تحسن أم إلى تدهور الميزان التجاري؛

- عدم وضوح أثر رفع سعر الصرف على الاستيعاب، فإذا كان أثر الأرصدة النقدية يعمل على تخفيض الاستيعاب، فإن آثار أخرى من شأنها تقليل أو زيادة الاستيعاب، وتزداد الأمور تعقيدا إذا ما أخذنا في الاعتبار حدوث هذه الآثار بين الإقتصاديات المختلفة؛

- يركز هذا المنهج على رصيد الميزان التجاري دون باقي عناصر ميزان المدفوعات كما يركز على سوق السلع ويتجاهل سوق النقود وسوق رأس المال، أي يركز على المتغيرات الكلية لاقتصاد مع إهمال دور المتغيرات الإقتصادية الجزئية.

3- المنهج النقدي :

جاء هذا المنهج كمرحلة أخيرة في تفسير آثار تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات الذي يعتبره أصحاب هذه المقاربة على أنه ظاهرة نقدية وليست حقيقية، وتعكس شروط سوق العملة، وقد تم تطويره من خلال بحوث صندوق النقد الدولي من طرف J.J.POLAK سنة 1957 وسمي النموذج باسمه نموذج بولاك، ويرى أصحاب المقاربة أن الاختلال في ميزان المدفوعات هو انعكاس للاختلال في السوق النقدي المحلي، وكذلك التغيرات في الاحتياطات الدولية المتعلقة بالفارق بين الطلب والعرض النقديين، حيث أن الفائض في الإنفاق الكلي هو سبب لانخفاض احتياطات الصرف، وإمكانية وقوع البلد في خطر تراكم العجز أن لم يتم بعملية التخفيض.¹

يتم بناء نموذج بولاك على مجموعة من الفرضيات الأولية وقدم في مجموعة من المعادلات:²

- أن يكون الإقتصاد صغير ومفتوح على العالم الخارجي، يتميز بالتوظيف الكامل الكينزي لعناصر الإنتاج بطلاة هيكلية وانخفاض في مرونة العرض الكلي، هذا الافتراض يسمح بعدم ترك المجال أمام الوحدات الإقتصادية لتتخلص من الأرصدة الفائضة سواء بشراء السلع والخدمات أو الأصول المالية الأجنبية؛

- الطلب النقدي هو دالة مستقرة في متغيرات مستقلة عن محددات دالة العرض النقدي، والأفراد يميلون إلى الاحتفاظ بالأرصدة النقدية التي يطلبونها في الأجل الطويل؛

- العرض النقدي هو متغير خارجي متكون من جزء محلي وآخر أجنبي، ويتعرض لرقابه كاملة من السلطات النقدية وبالتالي لا يؤثر على المتغيرات الحقيقية في الإقتصاد؛

- كفاءة الأسواق الدولية وقدرتها على إلغاء اختلافات أسعار السلع والخدمات وتساوي أسعار الفائدة في أسواق رأس المال الدولية، أو ما يعرف ب "السعر الواحد في الأجل الطويل، وافترض أن اختلاف أسعار الفائدة والأسعار النسبية يظهر فقط في الأجل القصير.

لقد تم بناء هذا النموذج استنادا إلى مجموعة من المعادلات والمتطابقات السلوكية والتعريفية وصولا إلى المعادلة النهائية التي تعكس المقاربة النقدية لميزان المدفوعات (متطابقة السلطة النقدية)، وهي كالتالي:

¹ عبد الكريم مقران، مرجع سبق ذكره، ص39.

² مرجع سابق، ص39-42.

$$\Delta AEN = \Delta M2 - \Delta CNI$$

حيث أن :

ΔAEN : مجموع التغير في الموجودات الخارجية الصافية (الاحتياطات الأجنبية من الذهب والعملات وحقوق السحب الخاصة).

$\Delta M2$: مجموع التغير في عرض النقود (جانب المقبوضات)

ΔCNI : مجموع التغير في القروض الداخلية (المقدمة للحكومة والقطاع الخاص)

وتمثل ΔAEN و ΔCNI جانب الموجودات بينما تمثل $\Delta M2$ جانب المقبوضات، والجدير بالذكر أن هناك علاقة مباشرة بين التغير في القروض الداخلية ورصيد ميزان المدفوعات الذي يمثله مجموع احتياطات الصرف الرسمية مع الأخذ بعين الاعتبار أن الطلب على النقود مستقر، وبناء عليه فإذا كانت الزيادة في حجم القروض الداخلية أقل من الزيادة في مخزون النقود فإن رصيد ميزان المدفوعات يكون على شكل فائض أي زيادة في حجم الاحتياطات الرسمية للصرف.

ويعني أدق يحدث العجز في ميزان المدفوعات أي انخفاض الاحتياطات الرسمية للصرف عندما تزيد القروض الداخلية (قروض الحكومة والقطاع الخاص) عن الاحتياجات الحقيقية للأعوان الإقتصاديين للنقود وبالتالي زيادة هذه القروض بشكل يفوق الزيادة في الدخل الوطني ككل، وعليه إذا كان هدف السلطات النقدية هو تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات فإن أمامها استخدام القرض الداخلي كوسيلة ناجعة للوصول إلى هذه الغاية وذلك بتقليصه عن طريق استعمال الأدوات المعروفة للسياسة النقدية كتأطير القروض ورفع معدلات الفائدة.¹

يؤدي تخفيض القيمة الخارجية للعملة للتأثير على السوق النقدي المحلي الذي يؤثر بدوره على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي التخفيض إلى رفع أسعار السلع والخدمات المحلية، ما يحفز الوحدات الإقتصادية الإنتاجية إلى تحويل الموارد الإنتاجية إلى السلع الداخلة في التجارة (القابلة للتصدير) بعيدا عن السلع والخدمات المحلية، وعليه هذا سيساعد على زيادة الصادرات وتخفيض الواردات مما يخلق فائض في ميزان المدفوعات، وسوف يستمر الفائض أو الزيادة في الأرصدة الدولية حتى يتم استعادة التوازن في السوق النقدي.²

* الانتقادات الموجهة لمنهج النقدي :

يمكن إبراز أهم الانتقادات فيمايلي³ :

- يقوم هذا المنهج على افتراض اقتصاد صغير منفتح على العالم الخارجي، ولا يستطيع التأثير على الأسعار الدولية لصادراته ووارداته، ويتميز أيضا بانخفاض مرونة العرض الكلي؛
- قدم هذا المنهج تحليل لتصحيح الاختلالات في ميزان المدفوعات في ظل سعر الصرف ثابت، على أساس أن معظم الدول كانت قد تبتت عملائها في ضمن سعر صرف ثابت، إلا أن ذلك لا يعني أنه دعا إلى التمسك بهذا

¹ الطاهر لطرش، مرجع سبق ذكره، ص 267.

² السيد عابد محمد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط 1، مصر، 1999، ص 353.

³ فرقب مبارك ولكفاسي مرعمة، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات - حالة الجزائر -، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والإقتصادية، العدد 02، 2021، ص 550.

النوع من أنظمة الصرف، فالمنهج النقدي ينصح في حالة زيادة عرض النقد بأن عملية التمسك بسعر الصرف للوصول إلى التقييم الحقيقي للعملة؛

- أهمل المنهج النقدي لميزان المدفوعات دور الموازنة الحكومية ومدى تأثيرها على ميزانية الحكومة، وذلك

راجع لتركيز المنهج النقدي على دور النقود في وحدات التوازن لميزان المدفوعات؛

- يفترض المنهج النقدي أن السلطات النقدية تستطيع السيطرة على العرض النقدي، وهو أمر يصعب

تصوره في البلدان النامية وخاصة التي تدفعها الظروف إلى الاعتماد على الجهاز المصرفي من خلال إتباع سياسة نقدية توسعية لتمويل العجز المستمر في الموازنة العامة.

خلاصة الفصل :

تساهم أنظمة سعر الصرف الملائمة لإقتصاد الوطني في حمايته من تعرض للصدمات الخارجية، كما يؤدي اعتماد نظام الصرف الحر الذي ينشأ بفعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية إلى زيادة مخاطر تقلبات أسعار الصرف وخاصة في دول النامية التي تتميز بالتركيز السلعي وضعف صادراتها. تعتبر التقلبات التي تحدث لأسعار الصرف من أكثر الأسباب التي تؤدي لمشاكل في ميزان المدفوعات لأنه يرتبط هذا الأخير بالتجارة الخارجية وبالتالي بالعملة الأجنبية التي تقوم بتسوية المدفوعات الخارجية، حيث تعمل السلطات العامة أو النقدية في تقليل هذه تقلبات على رصيد النهائي لميزان المدفوعات والتي تشهده من مشاكل سواء عجز أو فائض، ومنه تقوم هذه السلطات أما بمراقبة الصرف من خلال تثبيت سعر الصرف مع السماح له بالتذبذب في حدود الهامش المسموح به، أو تخفيض سعر الصرف الذي يترتب عليه تخفيض الأسعار المحلية من جهة ويرفع الأسعار الخارجية من جهة أخرى، أو العكس في حالة رفع سعر الصرف، وهذا نظرا لحجم ونوع إختلال في ميزان المدفوعات، فمن السهل تصحيح الإختلال المؤقت والذي سيختفي في وقت قصير، ولكن من صعب تصحيح الإختلال الدائم الذي يستمر وجوده فترات طويلة ويطلق عليه أيضا بالإختلال الهيكلي. على رغم من أن تطبيق سياسة تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية تمس كافة بنود ميزان المدفوعات إلا أن الحساب الجاري يشكل الجزء الأكبر منه خاصة في دول النامية، فإذا كان الجانب الدائن منه أكبر من جانب المدين يسجل في هذا الحساب عجزا، وإذا كانت العكس في كلى الجانبين يسجل فائضا، ومن أجل تخلص من هذه الإختلال كان لبدئ من تطبيق أحد الأساليب لإعادة التوازن الخارجي، إما باستخدام أسلوب المرونات أو الإستعاب أو النقدي وهذا حسب الوضعية الإقتصادية لكل دولة.

الفصل الثاني :

أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر

تمهيد:

قامت الجزائر بجملة من إصلاحات اقتصادية ونقدية خاصة بالتجارة الخارجية وبأنظمة وسياسات الصرف، حيث أدت التخفيضات التي شرعت في تنفيذها السلطات النقدية على تقريب الدينار من قيمته الحقيقية، وبعد تبني الجزائر لنظام التعويم المدار أصبح الدينار الجزائري يستجيب لقوى العرض والطلب، والذي كان له الأثر على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية من بينها ميزان المدفوعات، حيث تهدف بعض سياسات الصرف في استعادة التوازنات الخارجية لميزان المدفوعات.

ولكن مادامت تشكل صادرات الجزائر من المحروقات اغلب المعاملات التجارية الدولية ومع ضعف الجهاز الإنتاجي، أصبحت سياسات الصرف في الجزائر غير مجدية ولا تحقق النتائج المطلوبة.

لذلك قامت الجزائر بوضع جملة من إصلاحات اقتصادية التي تدعم التجارة الخارجية خاصة وميزان

المدفوعات عامة، من خلال تشجيع ودعم المؤسسات الإنتاجية خارج قطاع المحروقات وتقليل من الواردات.

كما سنقوم في دراسة القياسية وباستعمال برنامج E-views12 بتحديد العلاقة السببية بين متغيرات

الدراسة ومعرفة اتجاهات التي تساعدنا في الفهم الجيد للظاهرة المدروسة، حيث سنقوم ببناء النموذج القياسي المناسب

الذي يضم متغيرات الدراسة (أسعار الصرف كل من الدولار والأورو كمتغيرات مستقلة وميزان المدفوعات كمتغير

تابع) من أجل معرفة مدى تأثر أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر للفترة ما بين (2010-2021) وتحليل نتائجها.

المبحث الأول : تطور أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر

المطلب الأول : تطور نظام الصرف في الجزائر وأسعار الصرف خلال الفترة (2020-2010)

I- تطور نظام الصرف في الجزائر

1- الفترة الأولى ما قبل الاستقلال :

كان الاقتصاد الجزائري في هذه الفترة الزمنية تابعا للاستعمار الفرنسي وكانت كل التعاملات المالية تتم بالفرنك الفرنسي وكان الاقتصاد الجزائري يعتمد بصفة خاصة على المنتجات الزراعية التي كان الاستعمار يوجهها إلى أوروبا لسد حاجاتهم من الحبوب والحمضيات وغيرها من المنتجات الفلاحية وكانت العائدات الزراعية كلها تعود على المستعمر لأن معظم الأراضي الفلاحية الخصبة كانت مملوكة للمستعمرين الأوروبيين، كما كانت لمحروقات التي تم اكتشافها سنة 1956 في الجزائر تشكل حصة معتبرة من النشاط الاقتصادي وكان نظام الصرف المتبع في تلك الفترة هو تثبيت أو نظام ثبات أسعار الصرف السائد في العالم في تلك الفترة للحد من الأزمات المالية وكانت سياسة التثبيت هته المتبعة وليدة اتفاقية بريتون وودز بعيد الحرب العالمية الثانية 1945.¹

2- الفترة الثانية (نظام الربط بعملة واحدة 1962-1973) :

شهدت هذه المرحلة عدة تطورات في نظام صرف الدينار يمكن إبرازها في النقاط التالية² :

- بموجب المبادئ التي تضمنها تصريح 19 ماي 1962 المتعلق بالقانون الاقتصادي والمالي مع الدولة

المستعمرة خلال الأشهر الأولى من الاستقلال انضمت الجزائر إلى منطقة الفرنك الفرنسي؛

- قامت السلطات النقدية سنة 1963 بإنشاء ما يسمى الرقابة على الصرف "على جميع العمليات مع بقية

العالم، وهذا الإجراء جاء للحد من مخاطر هروب رؤوس الأموال، وكان هذا التغيير مصحوبا بعدة إجراءات غرضها

مراقبته التجارة الخارجية والحد من الواردات؛

- تم إنشاء الوحدة النقدية الجزائرية الدينار الجزائري يوم 10 أبريل 1964 والتي حددت قيمتها آنذاك

بـ180 غ من الذهب الخالص، وبالتالي عوض "الدينار الجزائري" عملة الفرنك الفرنسي الجديد بسعر واحد دينار

يساوي واحد فرنك فرنسي؛

- في سنة 1968 تعرض بنك فرنسا لهجمات مضاربة حادة، اضطرته إلى تخفيض قيمة الفرنك الفرنسي،

وشرعت الجزائر خلال هذه الفترة في مخططها التنموي الثلاثي (1967-1969) الذي يعتبر أول مخطط تنموي بعد

الاستقلال وضع الجزائر في طريق الإنتاج وقد تطلب هذا المخطط استقرار سعر الصرف، لذا لم تقم الجزائر بإتباع

الفرنك الفرنسي في التخفيض، واستمرت العلاقة الثابتة بين الفرنك الفرنسي والدينار الجزائري؛

¹ دحو بن عبيدة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2017/2016، ص133.

² لحسن دردوري، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، العدد 1، مارس 2017، ص126.

- نتج عن انخفاض الفرنك الفرنسي إعادة تقييم تكاليف مشاريع الاستثمار التي انطلقت في إطار المخطط الرباعي الأول (1970-1973) الذي ركز على تقوية ودعم البناء الاقتصادي الاشتراكي وتعزيز الاستقلال الاقتصادي وتطوير المناطق الريفية.

الجدول رقم (2) : يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الفرنك الفرنسي (1964-1973)

السنوات	1964	1965	1966	1967	1968	1969	1970	1971	1972	1973
f فرنك / DA دينار	1	1	1	1	1.0	0.884	0.889	0.887	0.921	0.871

المصدر : التقارير السنوية لبنك الجزائر.

3- المرحلة الثالثة (نظام الربط بسلة من العملات 1974-1986) :

أدى إعلان نيكسون الشهير سنة 1971 عن نهاية نظام بريتن وودز إلى انتشار الفوضى في النظام النقدي الدولي، ونتيجة لذلك فقد تحولت الجزائر في تحديد قيمة الدينار من عملة واحدة إلى سلة موزونة من العملات التي تربطها بالجزائر علاقات تجارية، حيث تعطى كل عملة وزنا داخل السلة يعتمد على نسبة الواردات مع الشركاء الرئيسيين إلى إجمالي التجارة، وتتكون هذه السلة من (الدولار الأمريكي، الدولار الكندي، الفرنك البلجيكي، الفرنك الفرنسي، الفرنك السويسري، المارك الألماني، الليرة الإيطالية، الجنيه الإسترليني، الكورون الدانمركي، الكورون النرويجي، الكورون السويدي، الفلورين الهولندي، البسيطة الإسبانية، الشيلينغ النمساوي).¹

يقوم البنك المركزي بمراجعتها دوريا، وتهدف هذه السياسة إلى الحفاظ على سعر الصرف الحقيقي في مواجهة شركاء التجارة وتحقيق الاستقرار لسعر الصرف الدينار، حيث أن ارتفاع قيمة عملة معينة داخل السلة يعني انخفاض العملات الأخرى بالنسبة لتلك العملة و العكس، ويقوم البنك المركزي بحساب سعر الصرف الدينار بالنسبة إلى العملات المسعرة من قبل البنك المركزي بإتباع الخطوات التالية:²

- حساب التغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري، بالنسبة للدولار الأمريكي، حيث يحسب التغير النسبي لكل عملة بالنسبة للدولار الأمريكي كما يلي:

$$\left[\left(\frac{\$}{jin} \right) - \left(\frac{\$}{ji0} \right) \right] / \frac{\$}{jin}$$

\$: الدولار الأمريكي.

\$: كل عملة من العملات الصعبة الثلاثة عشر التي تكون سلة الدينار.

\$: سعر الدولار بالنسبة لكل عملة من العملات الأخرى التي تتكون منها سلة الدينار السائد في يوم

التسعير.

0 : سنة الأساس 1974.

¹ فاطمة الزهراء بن طالب، "أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014، ص68.

² محمود حبيدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص157-158.

n : يوم التسعير.

- حساب المتوسط المرجح بالتغيرات النسبية للعملات المكونة لسلة الدينار الجزائري بالنسبة للدولار

الأمريكي؛

- حساب سعر الصرف اليومي للدولار الأمريكي بالنسبة للدينار الجزائري؛

- حساب سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للعملات الأخرى بطريقة أسعار الصرف التقاطعية و لتأخذ

على سبيل المثال الفرنك الفرنسي:

$$\left(\frac{\$}{DA} \right) - \left(\frac{\$}{FF} \right) / \frac{FF}{DA}$$

و بهذه الطريقة نحصل على قيم الدينار الجزائري بالنسبة لجميع العملات التي تتضمنها السلة.

أدى إتباع هذه السياسة إلى أن سعر صرف الدينار أصبح يتحدد لاعتبارات إدارية وليس لاعتبارات تتعلق

بالوضع الاقتصادية و المالية الداخلية، وذلك لخدمة إستراتيجية التنمية، حيث كانت الاستثمارات على رأس كل الأولويات في تلك الفترة، وأدى توفر وسائل الدفع الخارجية جراء ارتفاع سعر النفط و الداخلية باللجوء إلى الإصدار النقدي إلى جعل القرار الاقتصادي يقوم على الفصل بين المتغيرات الحقيقية و المالية، أي أنه بعيد عن الواقع الاقتصادي مما نتج عنه عدة آثار سلبية ومن أهمها : الإجحاف وهذا ما يتناقض مع سياسة التصنيع التي انتهجتها الدولة.

كما تميزت هذه المرحلة بظهور سوق الصرف الموازي سنة 1974، فهو عبارة عن سوق حر، أين يكون سعر العملة الأجنبية تتحدد بحرية عن طريق عاملي العرض و الطلب على العملة.¹

4- المرحلة الرابعة (سبتمبر 1986-مارس 1987) :

أهم ما جاء في هذه المرحلة أنه أدخل تعديل طفيف على حساب معدل صرف الدينار الجزائري مقارنة بالطرق السابقة، فأصبح بذلك التغير النسبي لكل عملة، تدخل في سلة الدينار، تحسب على أساس مخرج يساوي معدل الصرف السائد في سنة الأساس (1974)، ويعتبر هذا التعديل تمهيدا لسياسة التسيير الحركي لمعدل صرف الدينار التي شرع في العمل بها انطلاقا من مارس 1987.²

الجدول رقم (3) : يوضح تطور سعر صرف الدينار مقابل الدولار (1974-1987)

الوحدة : دج

السنة	1974	1980	1982	1984	1985	1986	1987
الدينار/الدولار	4.18	3.84	4.95	4.78	5.03	4.71	4.84

المصدر : حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص72.

¹ مرجع نفسه، ص156.

² حورية مغربي، مرجع سبق ذكره، ص72.

5- المرحلة الخامسة (مرحلة التسيير الديناميكي لسعر الصرف 1987-1994) :

إن أهم ما يميز هذه الفترة انتقال الاقتصاد الجزائري من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق، ونتيجة لذلك فقد عرف سعر صرف الدينار الجزائري تطورات مختلفة تتناسب مع التوجه الجديد للاقتصاد يمكن تقسيمها إلى ما يلي¹:

5-1 الانزلاق التدريجي لسعر الصرف (نهاية سنة 1987-سبتمبر 1991) : قامت هذه الطريقة على تنظيم

انزلاق تدريجي ومراقب، وطبق خلال فترة طويلة نوعا ما امتدت من نهاية سنة 1987 إلى غاية سبتمبر 1991، حيث انتقل معدل صرف الدينار الجزائري من 4.9 دينار لكل دولار أمريكي في نهاية 1987 إلى 17.7 دينار جزائري لكل دولار في نهاية مارس 1991، ويمكن أن نبين مراحل الانزلاق التدريجي التي مر بها الدينار الجزائري خلال الفترة (1987-1991) في الجدول التالي:

الجدول رقم (4) : يوضح تطورات سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي خلال الفترة (1987-1991)

السنة	1987	1988	1989	1990	1991
سعر صرف الدينار الجزائري بالنسبة للدولار الأمريكي	4.63	5.91	7.61	12.20	17.76

Source : banque d'algerie, rapport 2002, evolution economique et monétaire en Algerie, juillet 2002, p:97

من خلال الجدول يتبين أن قيمة الدينار انخفضت مقابل الدولار الأمريكي بين ديسمبر 1987 و 31 ديسمبر 1990 بنحو 103%، وقد عرفت قيمة الدينار تخفيضا قدره 70% خلال الأشهر الثلاث الأولى من سنة 1991 لينتقل سعر صرف الدينار من 12.20 في نهاية سنة 1990 إلى 17.76 دينار جزائري واستقر على هذا الحال إلى غاية 30 سبتمبر 1991.

5-2 التخفيض الصريح : في 30 سبتمبر 1991 اتخذ مجلس النقد والقرض قرارا بتخفيض الدينار بنسبة 22% بالنسبة للدولار، وهذا ليصل إلى 22.5 دينار لكل دولار، ولقد تميز سعر صرف الدينار بالاستقرار حول هذه النسبة لغاية شهر مارس من سنة 1994، وفي تاريخ 10 أبريل 1994 اتخذ مجلس النقد والقرض قرار بتخفيض سعر صرف الدينار بالنسبة للدولار الأمريكي بنسبة 40.17% وأصبح سعر صرف الدينار يساوي 36 دينار لكل دولار أمريكي.

وكان الهدف من عملية التخفيض هذه هو تحقيق ما يلي² :

- محاولة تقريب سعر الصرف الرسمي من سعر الصرف الموازي؛
- جعل الصادرات الجزائرية أكثر تنافسية في السوق العالمي؛

¹ بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008، ص218.

² رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل -دراسة تحليلية لحالة الجزائر- خلال الفترة (1990-2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015، ص46.

- العمل على جعل الدينار قابلا للتحويل؛
- رفع الدعم على المنتجات المحلية وترك منتجاتها تتحدد حسب قوى العرض والطلب؛
- الحصول على مساعدات من جراء تطبيق الشروط الواردة في اتفاقية الاستعداد الائتماني؛
- العمل على الحد من الكتلة النقدية (M2) وجعلها في حدود 41 مليار دينار.

6- المرحلة السادسة (مرحلة التعويم المدار من 1994 إلى يومنا هذا) :

بعد التخفيض الصريح لقيمة الدينار الجزائري سنة 1994، تم اعتماد نظام التعويم المدار لتحديد سعر صرف الدينار الجزائري، وذلك بداية بنظام التثبيت إلى غاية 1995 ثم سوق الصرف ما بين البنوك ابتداء من سنة 1996 إلى يومنا هذا.

6-1 نظام التثبيت (سبتمبر 1994- ديسمبر 1995) :

طبقا للتعليمية رقم 9461- المؤرخة في 28 سبتمبر 1994 والتي أدرجت نظام التثبيت، أصبح سعر صرف الدينار الجزائري يحدد وفق جلسات بين البنوك التجارية تحت إدارة بنك الجزائر، وذلك بناء على عروض مقدمة من طرف البنوك التجارية في كل جلسة مع توفر العملة الأجنبية، واعتمدت تقنية التسعير بالتثبيت (le fixing) هذه كتقنية جديدة لتحديد سعر الصرف في مرحلة انتقالية وتجريبية مابين سبتمبر 1994 وديسمبر 1995،¹ وقد كانت هذه الجلسات تنظم أسبوعيا ولكن سرعان ما أصبحت يومية، ويتم من خلالها عرض المبلغ المتاح من العملات الصعبة معبرا عنها بدلالة العملة المحورية (الدولار الأمريكي) على أساس سعر صرف أدنى، ثم تقوم البنوك التجارية بطلب المبلغ المراد الحصول عليه، ويتم تعديل سعر صرف الدينار تدريجيا من عرض بنك الجزائر للعملات الصعبة وطلب البنوك التجارية عليها عن طريق المناقصة، و بهذا يتم تحديد سعر صرف الدينار الجزائري عند أقل عرض، وفي بداية كل جلسة للتثبيت يتم الأخذ بعين الاعتبار وضعية الاقتصاد الوطني وكذا وضعية الاقتصاد العالمي، وقد استمر هذا النظام إلى 1995/12/31، أي دام هذا النظام خمسة عشرة (15) شهرا، وفي نفس الوقت تعتبر هذه بمثابة مرحلة انتقالية قبل الوصول إلى وضع سوق مابين البنوك أو السوق البينية، ولقد ساعد تحسن مستوى الاحتياطات بالعملة الصعبة إلى إنشاء هذا النظام بهدف تعزيز قابلية تحويل الدينار في إطار سعر رسمي وتقليص حجم السوق الموازية.²

6-2 سوق الصرف ما بين البنوك (1996- إلى يومنا هذا) :

من كان نتائج المرحلة السابقة هو بروز سعر صرف شبه حقيقي ناتج عن تضارب قوى العرض والطلب الرسمية، أن إلا عرض العملات بقي حكرا على بنك الجزائر فكان لابد من لابد ترك المجال لسوق الصرف البينية في تحديد قيمة الدينار، وفي إطار تبني برنامج التعديل الهيكلي، وإيمانا بأهمية سوق الصرف الأجنبي في تحديد أسعار الصرف أصدر بنك الجزائر في 1995/12/23 لائحة رقم 08-95 تتضمن إنشاء سوق صرف ما بين البنوك لبيع

¹ عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012، ص124.

² بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص234.

الفصل الثاني : أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2010-2021)

وشراء العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل الدينار الجزائري بشكل حر يوميا، وينقسم هذا السوق إلى سوق فورية وأخرى آجلة،¹ حيث تتدخل في هذه السوق يوميا جميع البنوك بما فيها بنك الجزائر والمؤسسات المالية من أجل عرض وطلب العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، وفي 02 جانفي 1996 انطلق نشاطها بصفة فعلية، وأصبح من الممكن للبنوك والمؤسسات المالية أن تقوم بالعمليات التالية:

- بيع العملة الوطنية (الدينار الجزائري) للبنوك غير المقيمة مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع العملات الأجنبية القابلة للتحويل مقابل عملات أجنبية قابلة للتحويل؛
- بيع وشراء بين المتدخلين في سوق الصرف البينية للعملات الأجنبية القابلة للتحويل بحرية مقابل العملة الوطنية، حيث أن أسعار الصرف تتحدد في هذه السوق حسب قانون العرض والطلب، كما يقوم الوسطاء باستمرار بتقديم أسعار صرف العملات الأجنبية مقابل الدينار الجزائري، ويمكن لهؤلاء الوسطاء إجراء مقاصة المدفوعات المتبادلة بنفس تواريخ الاستحقاق².

II- تطور سعر الصرف الدولار والأورو مقابل الدينار

الجدول رقم (5) : يوضح تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري

الوحدة : متوسط معدل السنوي

السنوات سعر الصرف	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
دولار أمريكي /دج	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62	119.36	126.83	135.11
التحسن /التدهور	-	%2.08	%-6.45	%-2.36	%-1.49	%-24.70	%-8.97	%-1.36	%-5.10	%-2.35	%-6.26	%-6.53
أورو/دج	99.19	102.22	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.71	144.88	159.76
التحسن /التدهور	-	%-3.05	%0.06	%-3.21	%-1.39	%-4.24	%-8.74	%-3.42	%-9.87	%2.89	%-8.35	%-10.27

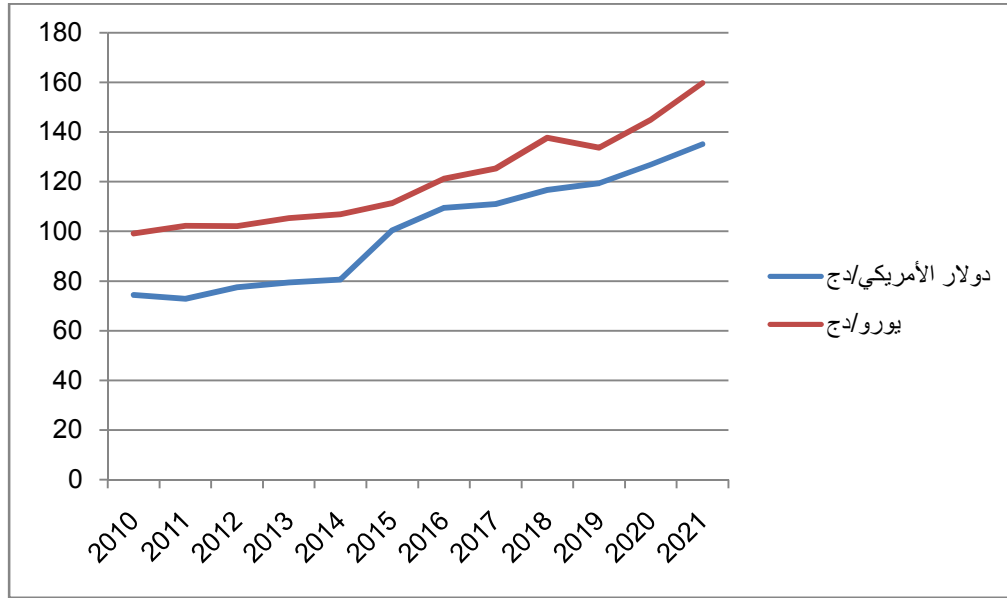
المصدر : سعر المعدل السنوي للصرف في الفترة 2010-2021 من خلال موقع بنك الجزائر على الرابط :

<https://www.bank-of-algeria.dz>

¹ سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009، ص 91.

² بربري محمد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 235.

الشكل رقم (1) : يمثل تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي والأورو مقابل الدينار الجزائري



المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (3).

تحسنت قيمة العملة الوطنية مقابل الدولار بـ 2.08% و التي كانت 74.40 دولار/دج في سنة 2010 وصولا لـ 72.85 دولار/دج في 2011، ومن ثم تدهورت قيمة العملة بنسب متقاربة تتراوح ما بين 1.36% إلى 8.97% من سنة 2013 إلى 2021، ماعدا سنة 2015 والذي شهد أكبر تدهور له بـ 24.70% وبلغ ما قيمته 100.46 دولار/دج في نفس السنة بعدما سجل 80.56 دولار/دج في سنة 2014. شهدت قيمة العملة الوطنية مقابل الأورو تدهورا بنسبة 3.05% ما بين سنتين 2010 و 2011، وبعدها تحسنت قيمة العملة بنسبة ضئيلة تقدر بـ 0.06% من 102.22 أورو/دج في سنة 2011 إلى 102.16 أورو/دج في سنة 2012، وحقق قيمة العملة تدهورا متتاليا من سنة 2013 إلى 2021 بنسبة تتراوح ما بين 1.39% إلى 10.27%، وسجل أكبر تدهور له في سنة 2021 بنسبة 10.27% ومقدرة بـ 159.76 أورو/دج بعدما كان 144.88 أورو/دج في 2020.

وجدير بالذكر أن عملة تحصيل الصادرات من المحروقات والتي هي الدولار منخفضة مقارنة مع الأورو التي هي عملة لتسوية الواردات الجزائرية خاصة مع دول اتحاد الأوروبي، لذا تحمل الجزائر خسائر الصرف الناتجة عن اختلاف بين عملة التصدير وعملة الإستيراد.¹

¹ أميرة بوقطة، مرجع سبق ذكره، ص 66، بتصرف.

المطلب الثاني : تطور ميزان المدفوعات الجزائري وخصائصه
قبل تحليل ميزان المدفوعات الجزائري، سنتعرف أولا على خصائصه.

I- خصائص ميزان المدفوعات الجزائري

يتميز الاقتصاد الجزائري، وبالتالي ميزان مدفوعاته بخصائص سلبية متكاملة متفاعلة فيما بينها، منها ما هو ناتج عن عملية تطور تاريخي طويل ومعقد أدى الاستعمار دوار أساسيا في تكوينها، وتبرز الخصائص الموروثة عن الوضع الاستعماري في :

- التخلف الاقتصادي وتشوه البنية الاقتصادية.

- التبعية الاقتصادية للدول المتقدمة.

ومنها ما هو ناتج عن العلاقات الاقتصادية العالمية الحالية غير متكافئة بين الدول الصناعية الكبرى والدول النامية ومنها الجزائر، والتي يمكن إبرازها فيما يلي¹ :

1- عدم استقرار أسعار الصادرات :

تعتبر الجزائر من الدول أحادية التصدير حيث تمثل المحروقات نسبة تفوق 90% من صادراتها، وبالتالي تخلق خصائص العرض والطلب على هذه المنتجات مشكلات خاصة فيما يتعلق بعدم استقرار أسعارها، حيث كلما كانت أسعار المحروقات أكثر تعرضا لتقلبات الأسعار كلما زاد احتمال تعرض ميزان المدفوعات للعجز مما يستوجب على الدولة تكوين احتياطات دولية أكبر حتى ولو تمتعت الصادرات بدرجة عالية من الاستقرار، ولا تقف خطورة تقلبات أسعار الصادرات على ظهور العجز في ميزان المدفوعات فحسب بل يمتد ذلك إلى عدة متغيرات اقتصادية هامة كمستوى الدخل ومستوى التشغيل والاستهلاك والإدخار والاستثمار وعلى حصيلة الضرائب، إضافة على تأثير ذلك على طاقة الدولة في الاستيراد، إذ تتوقف قدرة الدولة على الاستيراد في المدى الطويل على قدرتها على التصدير، كما يؤثر تقلب حصيلة الصادرات على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا حيث ينتقل هذا الأثر من خلال أثر تذبذب حصيلة الصادرات على العملات الأجنبية المتاحة للدولة، وذلك باعتبار أن تيارات دخول وخروج رؤوس الأموال وعوائدها تؤثر على ميزان المدفوعات، فلما يفوق تيار خروج الأموال للإستثمار في الخارج لفترة ما تيار دخول عوائد الإستثمار بالخارج فإن هذا يشكل ضغطا عليه.

2- انخفاض معدل التبادل الدولي :

يعرف معدل التبادل الدولي على أنه النسبة بين أسعار الصادرات وأسعار الواردات أي (p_x/p_m) ويمكن تلخيص أسباب تدهور معدل التبادل الدولي للدول النامية عموما فيما يلي :

- مرونة الطلب على السلع الأولية (صادرات الدول النامية).
- المنافسة الشديدة بين صادرات الدول النامية نتيجة تماثلها، مما يؤدي بالضرورة إلى انخفاض أسعارها.

¹ العربي سواكر، مرجع سبق ذكره، ص 43-44.

- اختلاف هيكل السوق المالي للسلع الأولية والسلع الصناعية، حيث أن سوق السلع الأولية عالي المنافسة مما يؤدي في الحال إلى انخفاض الأسعار بخلاف سوق السلع الصناعية الأقل تنافسية ومن ثم بمقدور المنتجين مقرري الأسعار مقاومة ذلك الضغط التنافسي للأسعار.

ومن هنا فإن تدهور معدل التبادل الدولي لغير صالح الدول النامية يمثل أحد القوانين الاقتصادية الموضوعة في علاقات التبادل الدولي اللا مكافئ في الاقتصاد الرأسمالي العالمي بين الدول النامية والدول المتقدمة والذي يتسنى من خلاله استغلال ثروات الدول النامية وتعرض موازين مدفوعاتها لاختلال مستمر.

3- ضعف القاعدة الإنتاجية :

تتميز القاعدة الإنتاجية في الدول النامية عامة بعدم التنوع والأحادية في العديد منها مثل الجزائر، مما يجعل هذه الاقتصاديات عرضة لتقلبات أسعار صادراتها كما أشرنا سابقا، وبالتالي ضعف قدرتها التنافسية سواء في السوق الداخلي أو الدولي.

ويترجم ضعف أداء القطاع الصناعي عدة أمور منها هيمنة الصناعات الاستخراجية عليه، وهي صناعات تركز على المواد الأولية مما يجعل أداء هذا القطاع مرتبط بالتطورات في الأسعار والطلب العالمين على هذه المواد، وهكذا فإن إنتاجية الجزائر تعتبر ضعيفة، أما بالنسبة للقطاع الزراعي فهو يشبه القطاع الصناعي في تدبذه الملحوظ في أدائه والانخفاض الكبير في معدلات الإنتاجية فيه مقارنة بالمعدلات العالمية.

II- تطور ميزان المدفوعات الجزائري

الجدول رقم (6) : يوضح تطور بنود ميزان مدفوعات في الجزائر

الوحدة : مليار دولار

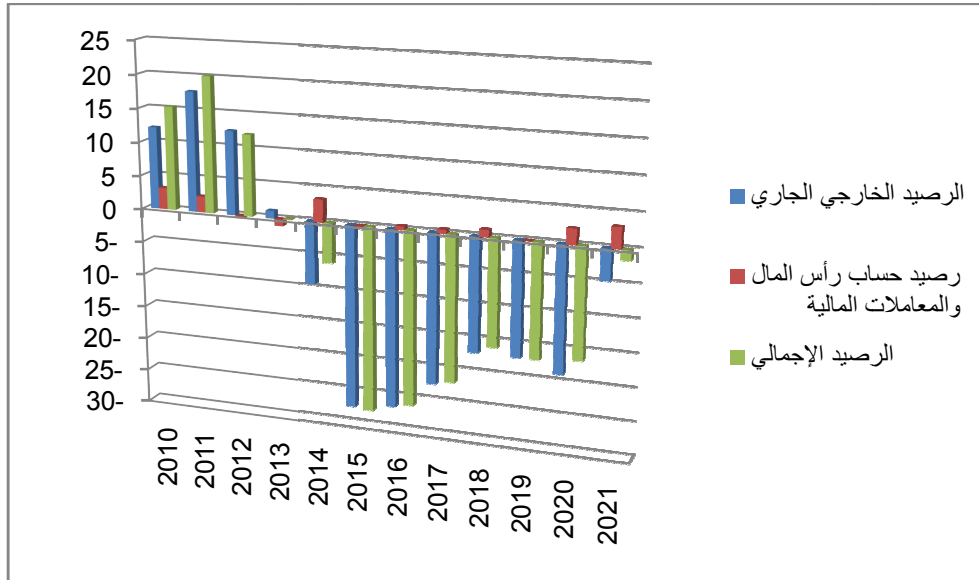
2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010	السنوات الحسابات
-4.59	-18.71	-16.96	-16.91	-22.33	-26.55	-27.29	-9.28	1.15	12.42	17.77	12.15	الرصيد الخارجي الجاري
1.09	-13.62	-9.32	-7.46	-14.41	-20.13	-18.08	0.46	9.88	20.17	25.96	18.20	الميزان التجاري
38.56	21.93	35.31	41.11	34.57	29.31	34.57	60.13	64.87	71.74	72.89	57.09	الصادرات (f.o.b)
34.06	20.02	33.24	38.90	33.20	27.92	33.08	58.46	63.82	70.58	71.66	56.12	- المخروقات
4.50	1.91	2.07	2.22	1.37	1.39	1.48	1.67	1.05	1.15	1.23	0.97	- أخرى
-37.46	-35.55	-44.63	-48.57	-48.98	-49.44	-52.65	-59.67	-54.99	-51.57	-46.93	-38.89	الواردات (f.o.b)
-3.63	-4.36	-6.39	-8.26	-8.03	-7.33	-7.53	-8.15	-7.00	-7.01	-8.81	-8.34	خدمات، خارج دخل العوامل، صافي
-4.01	-2.98	-4.25	-4.60	-2.83	-1.92	-4.45	-4.81	-4.52	-3.91	-2.04	-0.36	دخل العوامل، صافي
1.95	2.26	3.01	3.39	2.95	2.82	2.77	3.22	2.79	3.16	2.65	2.65	تحويلات، صافية
3.11	2.34	0.03	1.09	0.57	0.52	-0.24	3.40	-1.02	-0.36	2.38	3.18	رصيد حساب رأس المال والمعاملات المالية
-0.05	-0.04	-0.00	0.00	0.001	0.001	0.000	-0.003	0.000	-0.01	-	-	حساب رأس المال
0.92	1.11	1.35	0.62	1.26	1.59	-0.69	1.53	1.97	1.54	2.05	3.48	الاستثمار المباشر (الصافي)
-0.23	-0.27	-0.07	0.15	-0.07	0.98	-0.46	0.52	-0.38	-0.59	-1.08	0.14	رؤوس الأموال الرسمية (الصافية)
2.47	1.55	-1.25	0.32	-0.627	-2.048	0.905	1.357	-2.600	-1.31	1.41	-0.44	قروض قصيرة الأجل، سهو وخطأ (صافي)
-1.48	-16.37	-16.93	-15.82	-21.76	-26.03	-27.54	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.33	الرصيد الإجمالي
1.48	16.37	16.93	15.82	21.76	26.03	27.54	5.88	-0.13	-12.06	-20.14	-15.33	التمويل
4.15	16.46	17.03	15.85	21.81	25.56	27.24	5.56	-0.24	-12.22	-20.04	-15.00	زيادة الاحتياطات الإجمالية (-)
0.06	0.05	0.09	0.04	-0.03	0.19	0.19	0.35	0.17	0.20	0.10	-0.08	حقوق الشراء للاستلام ناتجة عن التوظيف

الفصل الثاني : أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2010-2021)

-2.67	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	مخصصات حقوق السحب الخاص
-0.06	-0.15	-0.20	-0.07	-0.01	0.29	0.10	-0.02	-0.06	-0.04	-0.21	-0.25	وضعية الاحتياطات لدى FMI

المصدر : النشرة الإحصائية (سلسلة بأثر رجعي) لبنك الجزائر الصادرة في جوان 2022 ونشرة الوضع الاقتصادي لتسعة أشهر الأولى لسنة 2022، بتصرف.

الشكل رقم (2) : يمثل تطور بنود ميزان مدفوعات في الجزائر



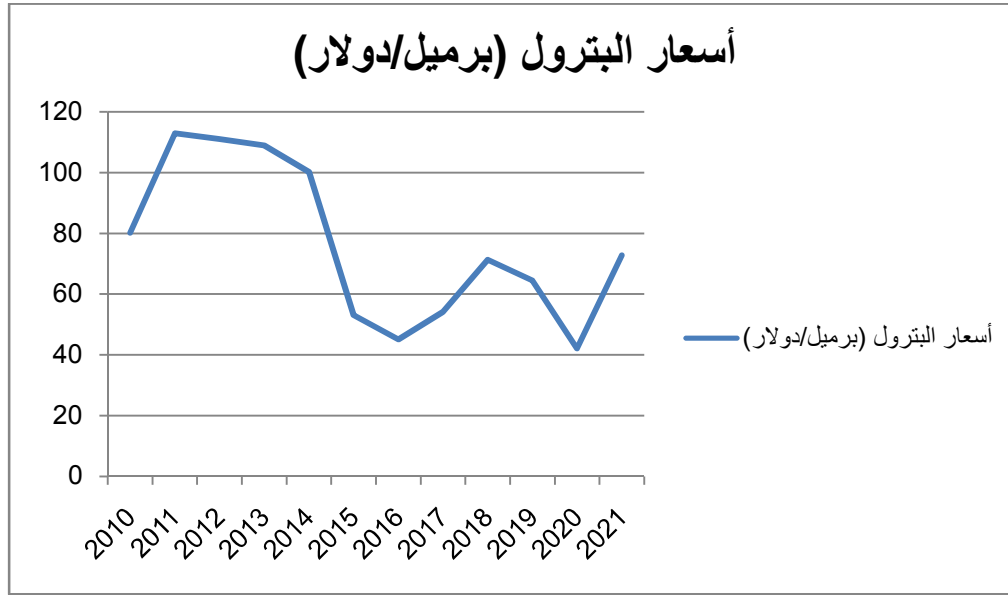
المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (4).

الجدول رقم (7) : يوضح تطور أسعار البترول

السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
أسعار البترول (برميل/دولار)	80.15	112.94	111.05	108.97	100.23	53.07	45.01	54.05	71.28	64.44	42.07	72.75

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على التقارير السنوية (التطور الاقتصادي والنقدي) لبنك الجزائر 2014، 2017، 2020، 2021.

الشكل رقم (3) : يمثل تطور أسعار البترول



المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (5).

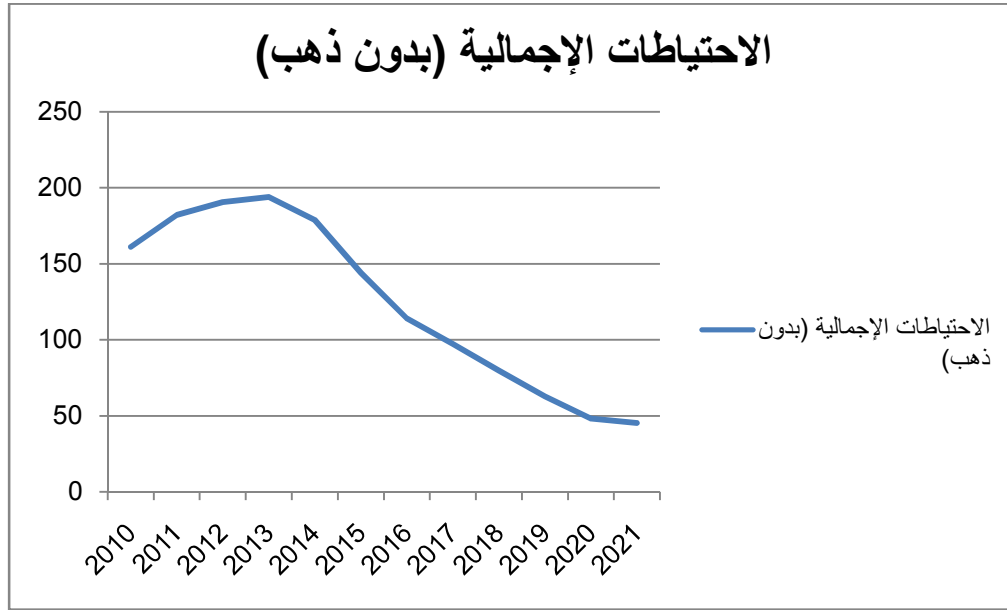
نلاحظ من جدول وشكل السابقين تذبذب في أسعار البترول حيث سجلت أسعار البترول ارتفاعا ملحوظا ما بين سنة 2010 و 2011 لتصل إلى أعلى مستوى لها خلال 12 سنة ب 112.94 برميل/دولار، و انهارت هذه أسعار في فترة ما بين 2011-2016 لتصل إلى أدنى مستوى لها في 2016 ب 45.01 برميل/دولار، ثم ارتفعت هذه أسعار مرة أخرى لتصل في حسن الأحوال خلال سنة 2018 إلى 71.28 برميل/دولار، ولكن لم يدوم هذا طويلا حتى تراجع هذه أسعار مرة أخرى لتصل إلى 42.07 برميل/دولار في سنة 2020 وهي أدنى مستوى سجل خلال 12 سنة، ومع نهاية هذه السنوات أي في سنة 2021 شهدت أسعار البترول تحسنا معتبرا لتصل إلى 72.75 برميل/دولار.

الجدول رقم (8) : يوضح تطور الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر

السنوات الحساب	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الاحتياطات الإجمالية (بدون ذهب)	161.22	182.22	190.66	194.01	178.94	144.13	114.14	97.33	79.88	62.76	48.17	45.30

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق، التقارير السنوية.

الشكل رقم (4) : يمثل تطور الاحتياطات الرسمية للصرف في الجزائر



المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (6).

قدرت احتياطات الصرف في الجزائر سنة 2010 ب 161.22 مليار دولار لتصل إلى أعلى مستوى لها ب 194.01 مليار دولار في سنة 2013 بسبب انتعاش السوق البترولية بعد أزمة مالية عالمية. ومن سنة 2013 إلى 2021 انخفضت احتياطات الصرف تدريجيا لتصل إلى أدنى مستوى لها ب 45.30 مليار دولار وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول من 111.05 دولار/البرميل في سنة 2012 إلى 42.07 دولار/برميل في سنة 2020.

نلاحظ من خلال علاقتها بأسعار الصرف أنه كلما انخفضت قيمة الدولار انخفضت القيمة الحالية لاحتياطات الصرف، حيث يؤدي هذا إلى تراجع القيمة الحالية للصادرات من محروقات ومنه زيادة تكلفة الواردات، أضف لذلك اختلاف عمليتي الدفع و التحصيل في الجزائر نتيجة معاملاتها التجارية الدولية (المقبوضات بدولار ومدفوعات بالأورو)، حيث يزيد ذلك عبئا على احتياطات الصرف وبتالي تدهورا في قيمة الدينار.¹

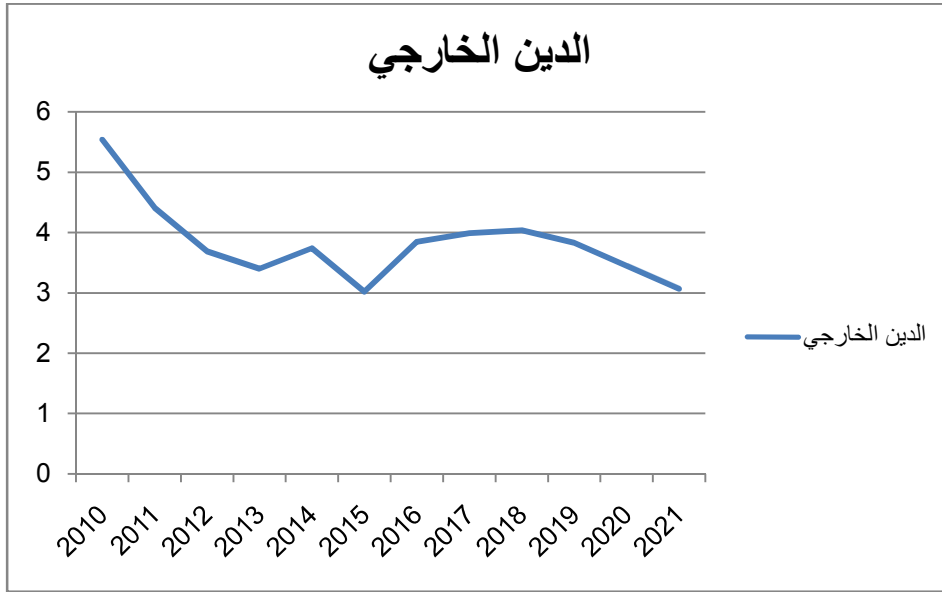
الجدول رقم (9) : يوضح تطور الدين الخارجي للجزائر

السنوات الحساب	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الدين الخارجي	5.54	4.41	3.69	3.40	3.74	3.02	3.85	3.99	4.04	3.83	3.45	3.07

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق، التقارير السنوية.

¹ آمال باب وسعايدية صحراء، مرجع سبق ذكره، ص98، بتصرف

الشكل رقم (5) : يمثل تطور الدين الخارجي للجزائر



المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (7).

نلاحظ من جدول وشكل السابقين أن هناك انخفاض معتبر للدين الخارجي للجزائر من 5.54 مليار دولار

في سنة 2010 ليصل إلى 3.02 مليار دولار كأدنى قيمة سجلت في سنة 2015، ويرجع سبب هذا انخفاض في زيادة عائدات الصادرات وخاصة النفطية منها نتيجة ارتفاع قيمة الدولار على قيمة الأورو ومنه زيادة قيمة احتياطات الرسمية، حيث تعمل الحكومة على تسديد مسبق لجزء من ديونها باستخدام هذه احتياطات، وهذا ما بينه انخفاض احتياطاتها من الصرف خلال هذه السنوات، وعلى خلاف ذلك أدى انخفاض قيمة الدولار على قيمة الأورو في سنة 2018 إلى تراجع عائدات الصادرات مما يجعلها غير كافية لتمويل الواردات، وبالتالي يؤدي ذلك إلى زيادة الطلب على قروض الخارجية لتقليص الفجوة بين المقبوضات والمدفوعات، حيث سجل دين الخارجي في هذه السنة ما قيمته 4.04 مليار دولار.

وجدير بالذكر أن عند انخفاض سعر صرف الدولار مقابل الدينار سنحتاج إلى كمية كبيرة من الدولارات

لتسديد الديون الأوروبية، وقد قامت الجزائر هنا بتحويل جزء من ديونها إلى استثمارات خاصة مع الدول الأوروبية للتخلص من هذه المشكلة.¹

¹ آمال باب وسعيدية صحراء، مرجع سبق ذكره، ص103، بتصرف

الفصل الثاني : أسعار الصرف وميزان المدفوعات في الجزائر للفترة (2021-2010)

المطلب الثالث : تطور بنود ميزان المدفوعات أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول

I- تطور رصيد الخارجي الجاري

الجدول رقم (10) : يوضح تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف

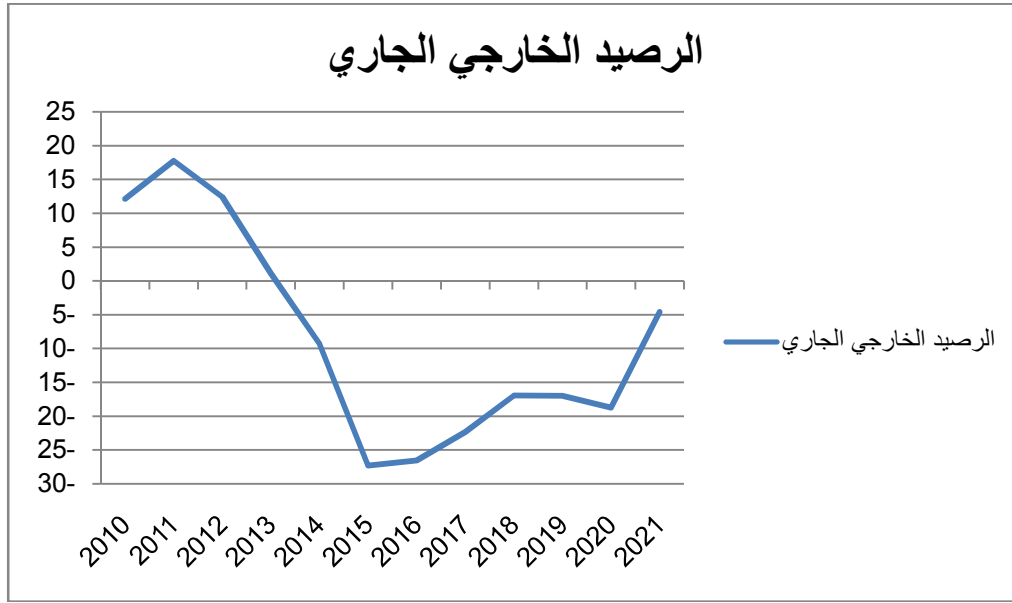
وأسعار البترول

الوحدة: (مليار دولار، دولار للبرميل، سعر الصرف لمتوسط معدل السنوي)

السنوات أرصدة وأسعار	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
الرصيد الخارجي الجاري	12.15	17.77	12.42	1.15	-9.28	-27.29	-26.55	-22.33	-16.91	-16.96	-18.71	-4.59
رصيد الميزان التجاري	18.20	25.96	20.17	9.88	0.46	-18.08	-20.13	-14.41	-7.46	-9.32	-13.62	1.09
الصادرات (f.o.b)	57.09	72.89	71.74	64.87	60.13	34.57	29.31	34.57	41.11	35.31	21.93	38.56
الواردات (f.o.b)	-38.89	-46.93	-51.57	-54.99	-59.67	-52.65	-49.44	-48.98	-48.57	-44.63	-35.55	-37.46
دولار أمريكي /دج	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62	119.36	126.83	135.11
أورو/دج	99.19	102.22	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.71	144.88	159.76
أسعار البترول (برميل/دولار)	80.15	112.94	111.05	108.97	100.23	53.07	45.01	54.05	71.28	64.44	42.07	72.75

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جداول (3) و(4) و(5) .

الشكل رقم (6) : يمثل تطور رصيد الحساب الجاري في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول



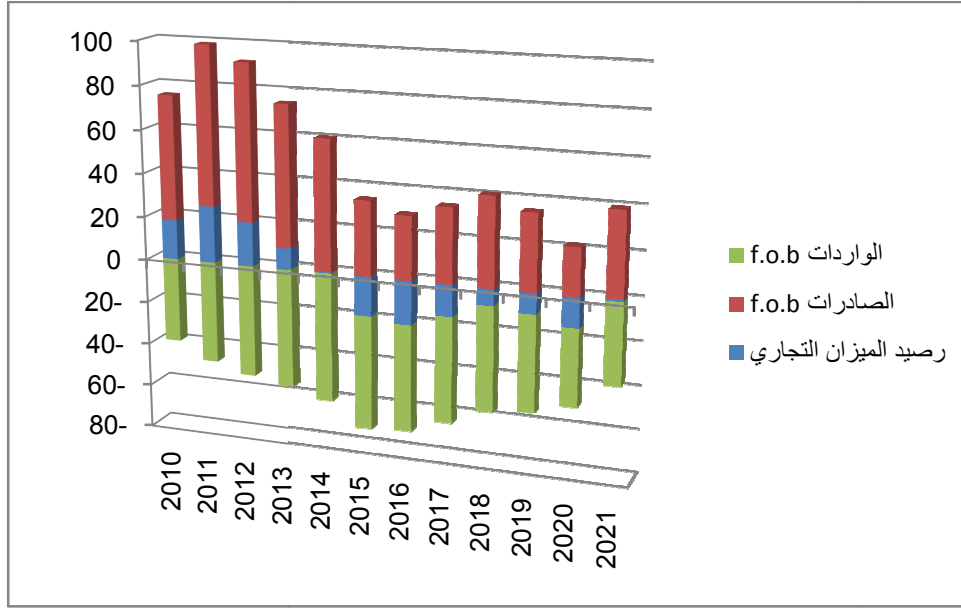
المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (8).

ارتفع رصيد الجاري من 12.15 مليار دولار سنة 2010 إلى 17.77 مليار دولار سنة 2011، وبعدها انخفض هذا رصيد تدريجيا ليصل إلى -27.29 مليار دولار في سنة 2015 بسبب انخفاض أسعار البترول ومن ثم تراجعاً في مرونة الجهاز الإنتاجي للطلب الخارجي أمام ارتفاع تكلفة الواردات والذي يؤدي في نهاية تدهورا لقيمة العملة، كما يعود الرصيد الجاري في ارتفاع مرة أخرى من سنة 2016 بسبب ارتفاع أسعار البترول، ماعدا سنة 2020 تراجع فيها هذا رصيد بسبب تفشي فيروس كورونا، ليصل هذا الرصيد في سنة 2021 إلى -4.59 مليار دولار.

يمكننا القول بأن الميزان التجاري هو جزء من الحساب الجاري، حيث يشكل الجزء الأكبر منه عن باقي البنود الأخرى، وبالتالي فهو يثر بشكل مباشر على رصيد الجاري.

1- تطور رصيد ميزان التجاري

الشكل رقم (7) : يمثل أثر كل من صادرات وواردات في الجزائر على رصيد ميزان التجاري



المصدر : مرجع سابق.

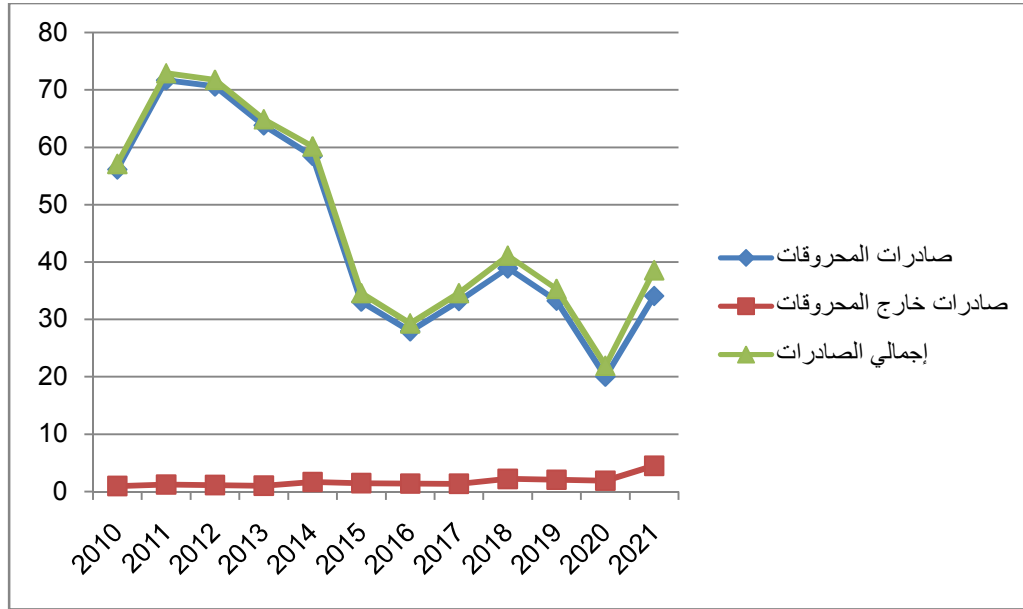
نلاحظ من شكل السابق أن ميزان التجاري حقق رصيد موجب في فترة ما بين 2010-2014، حيث أخذ هذا الرصيد اتجاهها تصاعديا ما بين 2010-2011 بسبب انتعاش السوق البترولية التي سمحت بزيادة حصيلة الصادرات من 57.09 مليار دولار إلى 72.89 مليار دولار ونفس الوقت ارتفعت تكلفة الواردات من 35.89- مليار دولار إلى 46.93- مليار دولار، وبلغ الفائض أعلى مستوى له في سنة 2011 ب 25.96 مليار دولار، ولكن سرعان ما انخفض هذا الفائض منذ سنة 2012 نتيجة انخفاض حصيلة الصادرات وارتفاع تكلفة الواردات وصولا إلى أدنى فائض في سنة 2014 ب 0.46 مليار دولار.

ومنذ سنة 2015 سجل ميزان التجاري عجزا استمر إلى سنة 2020، حيث وصل العجز إلى أعلى مستوى له ب 20.13- مليار دولار في سنة 2016 وهذا راجع لتدهور حصيلة الصادرات من 34.57 مليار دولار إلى 29.31 مليار دولار بسبب انخفاض أسعار البترول لأدنى مستوى وصل إلى 45.01 دولار/برميل، وخلال سنة 2017-2020 استمر العجز في ميزان التجاري بين ارتفاع و انخفاض نتيجة اضطرابات أسعار البترول والتي كانت تتراوح ما بين 42.07 دولار/برميل و 71.28 دولار/برميل، حيث يبين أن العجز المسجل خلال هذه فترة قد تم تغطيته من احتياطي العملة الصعبة الأمر الذي استنزف جزءا كبيرا منها.

على رغم من تراجع حصيلة الصادرات في سنة 2021 إلا أن رصيد الميزان التجاري سجل فائض ب 1.09 مليار دولار بسبب فرض القيود الكمية على واردات وبتالي انخفاض تكلفة الواردات بالنسبة لحصيلة الصادرات.

1-1 الصادرات :

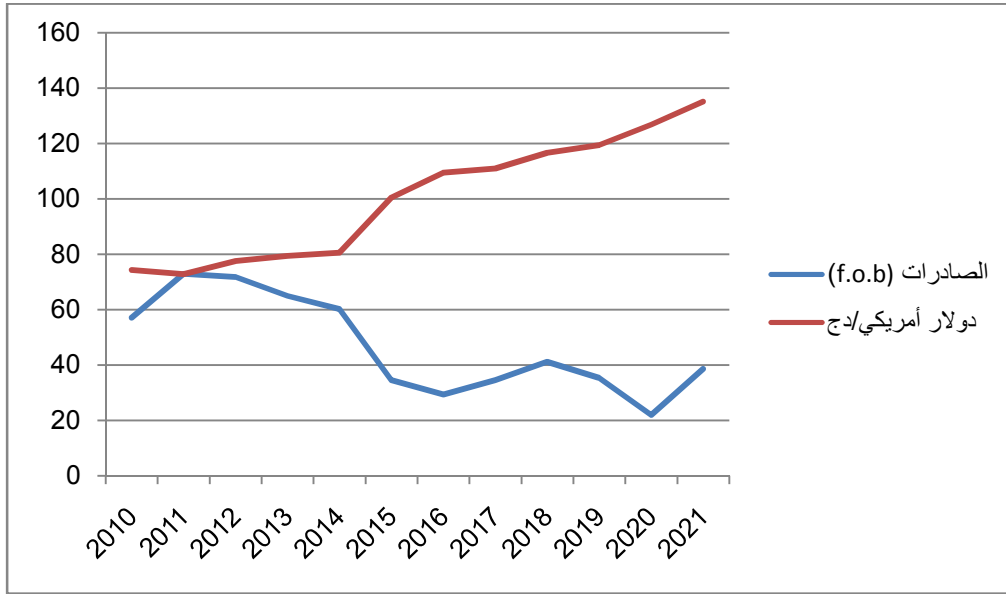
الشكل رقم (8) : يمثل الفرق بين أثر صادرات المحروقات وصادرات خارج المحروقات على إجمالي الصادرات في الجزائر



المصدر : مرجع سابق.

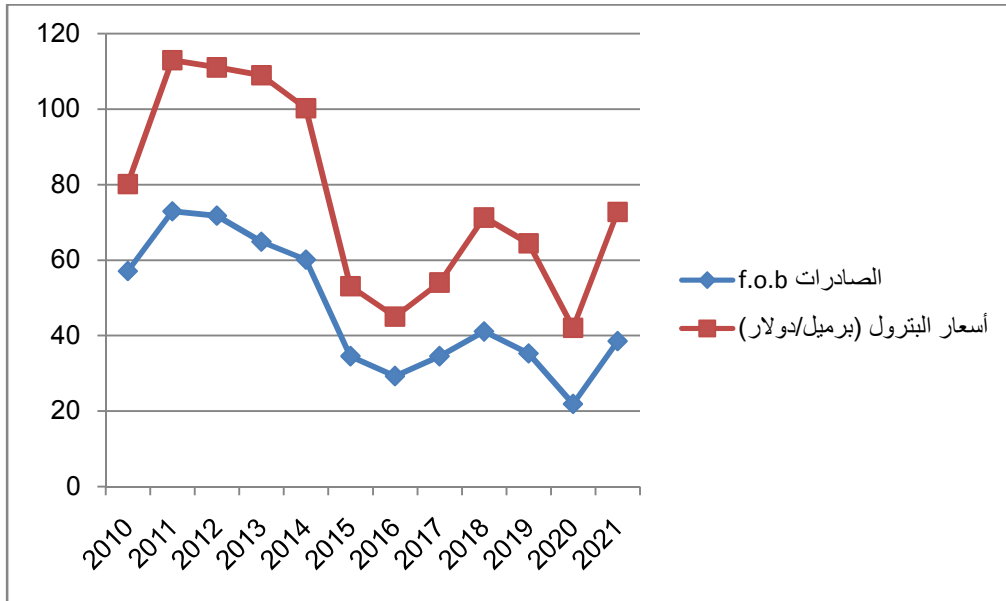
يبين من شكل سابق على أن معظم صادرات الجزائر في الخارج هي من قطاع المحروقات حيث تشكل ما نسبته 96% من إجمالي الصادرات، ووصلت إلى 98.31% سنة 2011، فرغم النسبة الضعيفة للصادرات خارج المحروقات، إلا أن قيمتها في تزايد مستمر وصل إلى 11.67% في سنة 2021، وهذا نتيجة لسياسة الدولة في ترقية ودعم الصادرات خارج المحروقات وما تقدمه من إعفاءات ضريبية وجمركية للصادرات خارج المحروقات. ويتضح من خلال الشكل رقم (6-1-2) على وجود علاقة عكسية بين سعر الصرف الدولار مقابل الدينار وقيمة الصادرات، حيث أن ارتفاع سعر الصرف الدولار (تراجع قيمة الدينار) كان يقابله انخفاض في حصيلة الصادرات ومسعرة بالدولار، وهذا ما يبينه الشكل التالي :

الشكل رقم (9) : يمثل تأثير سعر الصرف الدولار مقابل الدينار على الصادرات في الجزائر



المصدر : مرجع نفسه.

الشكل رقم (10) : يمثل تأثير أسعار البترول على الصادرات في الجزائر



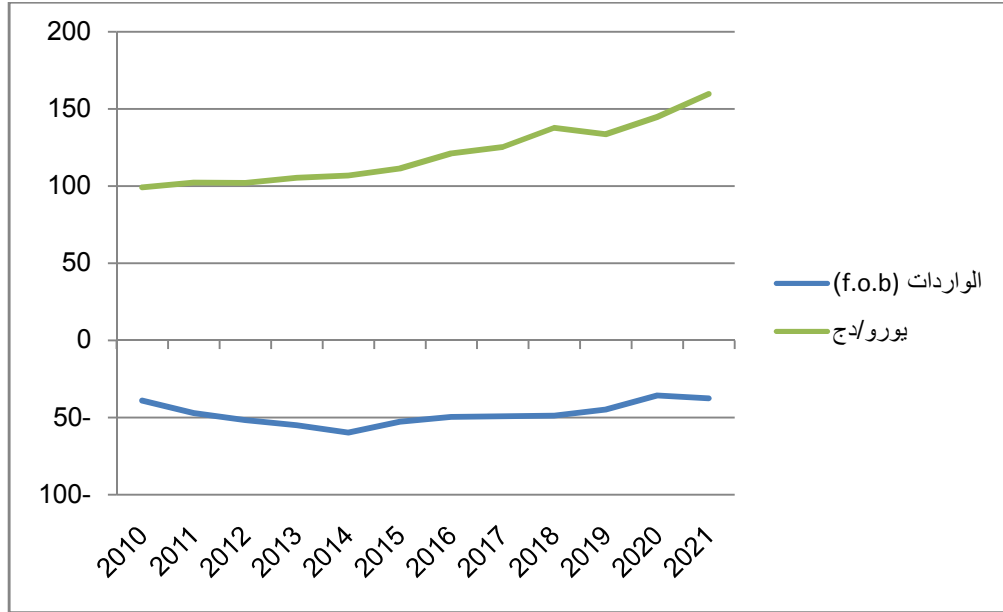
المصدر : مرجع نفسه.

يتبين من شكل السابق أن هناك علاقة طردية بين أسعار البترول وقيمة الصادرات، حيث أن كلما ارتفعت أسعار البترول ارتفع معه حصيلة الصادرات وتحديدًا صادراتها من محروقات، ويعود سبب هذه العلاقة إلى طبيعة القطاع التجاري للصادرات في الجزائر، حيث يعتمد بشكل شبه كلي على قطاع المحروقات كما يبينه شكل (6-1-1).

¹ عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص 121، بتصرف.

2-1 الواردات :

الشكل رقم (11) : يمثل تأثير سعر الصرف الأورو مقابل الدينار على الواردات في الجزائر



المصدر : مرجع نفسه.

يتبين من شكل السابق أنه ليس هناك علاقة واضحة بين سعر الصرف الأورو مقابل الدينار وقيمة الواردات، حيث أن هناك عوامل أخرى من شأنها تأثير على قيمة الواردات منها السياسات والإجراءات التي تقوم بها الحكومة من أجل وضع القيود الكمية على الواردات قصد تقليل من قيمة الواردات،¹ وهناك عوامل تؤدي لارتفاع تكلفة الواردات ومنها الاحتياجات الداخلية للسلع وخاصة التجهيزات الصناعية، حيث ازداد الطلب عليها نتيجة المشاريع التنموية، كما أن هذه السلع غير متوفرة في الأسواق المحلية.²

فعلى العموم يؤدي ارتفاع سعر الصرف الأورو (مع فرضية ثبات العوامل الأخرى) في زيادة تكلفة الواردات لأن أكثر من 50% من واردات الجزائر مسعرة بالأورو ومصدرها الاتحاد الأوروبي، وبالتالي يؤدي هذا لانخفاض رصيد ميزان التجاري ومنه تراجع في ميزان المدفوعات.

¹ سعاد شعابنية وآخرون، دراسة تحليلية تقييمية لهيكل الميزان التجاري الجزائري وانعكاسه على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2010-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5 العدد 01، جوان 2022، ص12-13، بتصرف.

² عبد العزيز برنه، مرجع سبق ذكره، ص134، بتصرف.

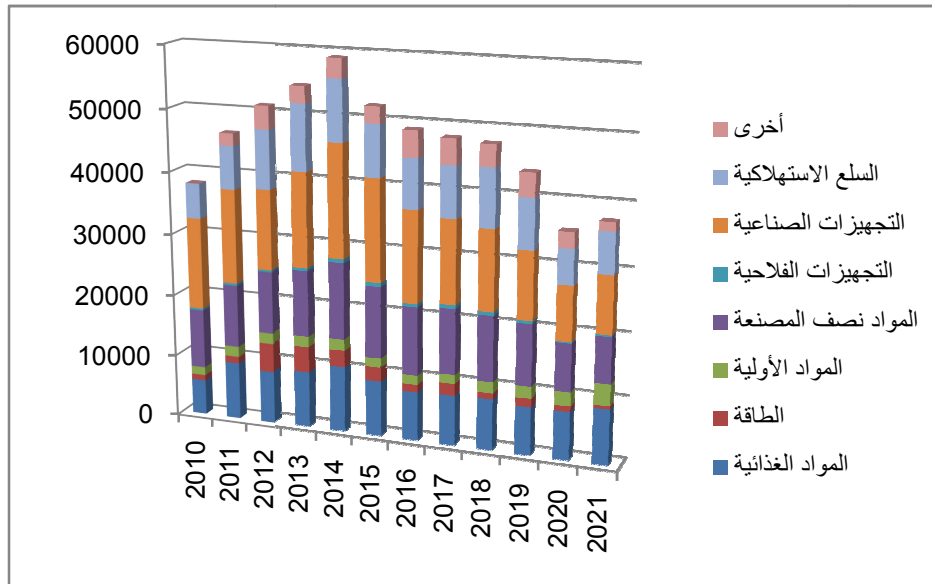
الجدول رقم (11) : يوضح التركيبة السلعية للواردات الجزائرية

الوحدة : مليون دولار

المنتجات \ السنوات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
المواد الغذائية	5696	9261	8483	9013	10550	8946	7855	8069	8199	7694	7723	8877
الطاقة	898	1094	4659	4139	2720	2247	1234	1899	977	1369	890	513
المواد الأولية	1325	1676	1729	1732	1812	1489	1490	1456	1814	1921	2199	3401
المواد نصف المصنعة	9494	10047	9994	10642	12301	11482	10972	10483	10468	9840	7614	7313
التجهيزات الفلاحية	321	364	310	477	629	638	479	585	537	437	198	247
التجهيزات الصناعية	14690	15091	12793	15233	18115	16369	14709	13368	12824	10845	8697	9158
السلع الاستهلاكية	5629	6890	9400	10539	9894	8243	7904	8129	9312	7934	5577	6498
أخرى	-	1986	3682	2686	2998	2672	4239	4086	3459	3766	2523	1398
المجموع	38053	46409	51050	54461	59019	52086	48882	48076	47589	43806	35421	37405

المصدر : التقارير السنوية، مرجع سبق ذكره، بتصرف.

الشكل رقم (12) : يمثل التركيبة السلعية للواردات الجزائرية



المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (1-8).

تحتل التجهيزات الصناعية المرتبة الأول كأكثر السلع استيرادا حيث بلغت أعلى قيمة لها سنة 2014 بـ 18115 مليون دولار، وهذا راجع للبرامج التنموية التي أطلقتها الحكومة الجزائرية خلال هذه الفترة، فهذه السلع غير متوفرة محليا مما اضطرت الحكومة باستيرادها من الخارج، وتليها المواد النصف المصنعة التي حققت المرتبة الثانية حيث بلغت أعلى قيمة لها بـ 12301 مليون دولار سنة 2014 وانخفضت في سنوات الموالية لتصل إلى 7313 مليون دولار سنة 2021 تبعا لتغيرات أسعار البترول، ومن ثم المواد الغذائية التي حققت المرتبة الثالثة حيث سجلت في سنة 2014 أعلى قيمة لها بـ 10550 مليون دولار حتى تنخفض بشكل ملحوظ بين عامين 2014-2015 لتصل إلى 8946 مليون دولار، حيث أدت الصدمة على أسعار المواد الأساسية في بداية سنة 2011 بالسلطات العمومية إلى أخذ تدابير تهدف إلى ضمان الوفرة المتزايدة لهذه المواد في الأسواق المحلية.

كما اخذت السلع الاستهلاكية الغير غذائية المرتبة الرابعة كأكثر السلع استيرادا لتسجل أعلى قيمة له سنة 2013 بـ 10539 مليون دولار، خاصة مع توفير القروض الاستهلاكية التي أتاحت إمكانية الحصول عليها، ثم انخفضت واردات هذه السلعة في سنة 2020 لتصل ما قيمته 5577 مليار دولار وهي أقل قيمة سجلت خلال فترة الدراسة، وسبب تراجع الواردات من تلك السلع هو تفشي فيروس كورونا آنذاك.

وتشكل باقي السلع النسبة ضئيلة من إجمالي الواردات، حيث لم تتجاوز هذه السلع 20% والتي تتركز أساسا في السلع الطاقوية والمواد الأولية والتجهيزات الفلاحية بإضافة لسلع الأخرى.

II- تطور حساب رأس المال والمعاملات المالية

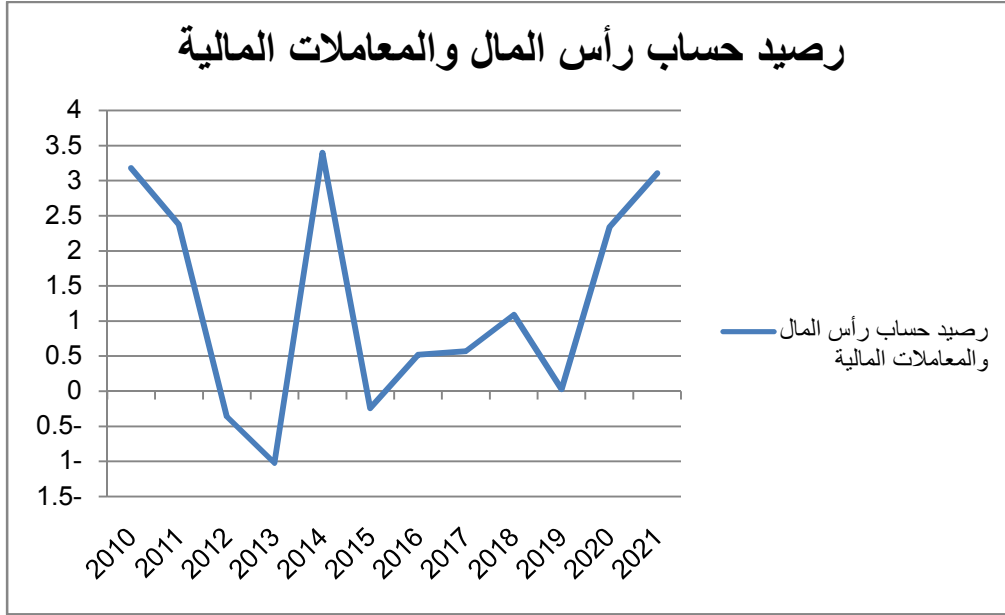
الجدول رقم (12) : يوضح تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف

وأسعار البترول

السنوات أرصدة وأسعار	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021
رصيد حساب رأس المال والمعاملات المالية	3.18	2.38	-0.36	-1.02	3.40	-0.24	0.52	0.57	1.09	0.03	2.34	3.11
دولار أمريكي /دج	74.40	72.85	77.55	79.38	80.56	100.46	109.47	110.96	116.62	119.36	126.83	135.11
أورو/دج	99.19	102.22	102.16	105.44	106.91	111.44	121.18	125.32	137.69	133.71	144.88	159.76
أسعار البترول (برميل/دولار)	80.15	112.94	111.05	108.97	100.23	53.07	45.01	54.05	71.28	64.44	42.07	72.75

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جداول (3) و(4) و(5).

الشكل رقم (13) : يمثل تطور رصيد حساب رأس المال في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول



المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (9).

منذ سنة 2010 انخفض رصيد حساب رأس المال والعمليات المالية حيث حقق رسيدا موجبا بين سنتي 2010 و 2011 ليسجل فائضا قدره 2.38 مليار دولار في سنة 2011، وخلال سنتي 2012 و 2013 حقق هذا رصيد عجزا ليصل إلى -1.02 مليار دولار سنة 2013، وهذا العجز راجع للتدفقات النقدية الخارجة والناجمة عن تسديد الجزائر لديونها الخارجية والتي بلغت 3.40 مليار دولار من ديونها في نفس السنة، وفي سنة 2014 سجل رصيد رأس المال والعمليات المالية أعلى فائض له ب 3.40 مليار دولار، وتراجع هذا الفائض ليسجل في سنة 2015 عجزا بقيمة -0.24 مليار دولار بسبب خروج العملات الصعبة في شكل تحويلات وفوائد وأرباح من قبل المستثمرين الأجانب حيث بلغت -0.69 مليار دولار من استثمارات المباشرة في نفس السنة، وبعدها ابتداء من سنة 2016 شهد هذا رصيد تحسنا متتاليا ماعدا سنة 2019، ليلعب في سنة 2021 ما قيمته 3.11 مليار دولار. يمكننا القول أن استثمارات الأجنبية المباشرة موجهة أغلبها لقطاع المحروقات لأنه القطاع الأكثر ربحية في الجزائر مع غياب مساهمة حقيقية للقطاعات الأخرى، حيث ترتبط تدفقات استثمار الأجنبي على أسعار البترول.¹

¹ آمال باب وسعيدة صحراء، مرجع سبق ذكره، ص101، بتصرف.

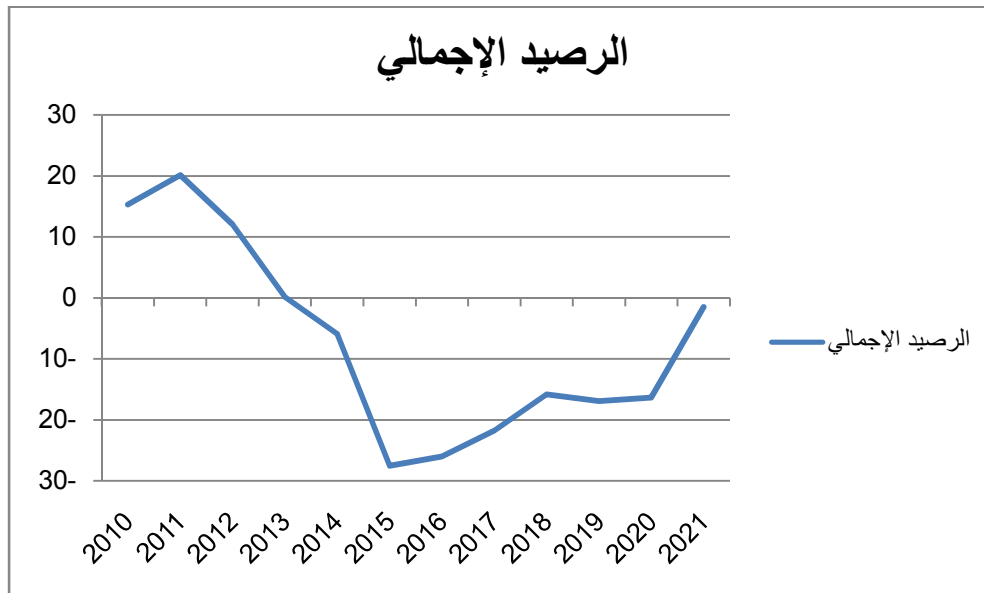
III- تطور رصيد إجمالي (ميزان المدفوعات)

الجدول رقم (13) : يوضح تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول

السنوات	أرصدة وأسعار	2021	2020	2019	2018	2017	2016	2015	2014	2013	2012	2011	2010
الرصيد الإجمالي		-1.48	-16.37	-16.93	-15.82	-21.76	-26.03	-27.54	-5.88	0.13	12.06	20.14	15.33
دولار أمريكي / دج		135.11	126.83	119.36	116.62	110.96	109.47	100.46	80.56	79.38	77.55	72.85	74.40
أورو/ دج		159.76	144.88	133.71	137.69	125.32	121.18	111.44	106.91	105.44	102.16	102.22	99.19
أسعار البترول (برميل/دولار)		72.75	42.07	64.44	71.28	54.05	45.01	53.07	100.23	108.97	111.05	112.94	80.15

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جداول (3) و(4) و(5).

الشكل رقم (14) : يمثل تطور رصيد ميزان المدفوعات في الجزائر أثر تقلبات أسعار الصرف وأسعار البترول



المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على جدول (10).

سجل رصيد إجمالي لميزان المدفوعات فائضا بين سنة 2010 إلى سنة 2013، حيث انتقل من 15.33 مليار دولار إلى 0.13 مليار دولار، وهذا فائض راجع لارتفاع أسعار البترول ليصل إلى 112.94 مليار دولار سنة 2011، وهو الفائض الذي حققه ميزان التجاري في حساب الجاري والذي بدوره أثر على ميزان المدفوعات ككل، وابتداء من سنة 2014 شهد ميزان المدفوعات عجزا متزايدا من -5.88 مليار دولار إلى -27.54 مليار دولار في

سنة 2015، وهذا راجع للعجز الذي حققه ميزان التجاري بسبب انخفاض حصيللة الصادرات نتيجة انخفاض أسعار البترول، حيث بلغ سعر البرميل الواحد بـ 45.01 مليار دولار سنة 2016، كما تقلص هذا العجز لميزان المدفوعات تدريجيا ليصل إلى 1.48- مليار دولار سنة 2021.

من الواضح أنه في آونة الأخيرة قد تم استنزاق كمية كبيرة من احتياطات الصرف وهذا من أجل تغطية ارتفاع تكلفة الواردات أمام انخفاض حصيللة الصادرات نتيجة تراجع أسعار البترول.¹

¹ زراقة محمد، مرجع سبق ذكره، ص 121، بتصرف.

المبحث الثاني : دراسة قياسية لأثر تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر

المطلب الأول : تعريف واختبار متغيرات الدراسة

I- تعريف بالمتغيرات وتحليل الوصفي

1- تعريف بمتغيرات الدراسة :

باعتبار أن عملة تحصيل الصادرات في الجزائر هي الدولار وعملة دفع معظم واردات الجزائر بالأورو، فإننا ومن خلال هذه دراسة القياسية سنحاول معرفة حجم تأثير التقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو مقابل الدينار على وضعية ميزان المدفوعات الجزائري وتحديد العلاقة تبادلية بينهما، كما سنقوم من خلال هذه الدراسة بالإعتماد على بيانات سنوية صادرة من موقع بنك الجزائر والتي تخص بمتغيرات الدراسة منميزان المدفوعات الجزائري وأسعار الصرف كل من الدولار والأورو من 2010 إلى سنة 2021 وذلك بإستعانة ببرنامج E-views 12.

كما أن هذه الدراسة تتكون من :

المتغيرات المستقلة وهي :- سعر الصرف الدولار مقابل الدينار ويرمز له بالرمز (erUSD)

- سعر الصرف الأورو مقابل الدينار ويرمز له بالرمز (eEuro)

أما المتغير التابع هو رصيد الإجمالي لميزان المدفوعات والذي يرمز له بالرمز (bp)

2- تحليل الوصفي :

الجدول رقم (14) : يبين الاحصائيات الوصفية للبيانات سلسلة ميزان المدفوعات وسلسلة أسعار الصرف الدولار والأورو

المتغيرات احصائيات	ميزان المدفوعات	سعر الصرف الدولار	سعر الصرف الأورو
المتوسط	-7.012500	100.2958	120.8250
الوسيط	-10.85000	104.9650	116.3100
قيمة العظمى	20.14000	135.1100	159.7600
قيمة الدنيا	-27.54000	72.85000	99.19000
الانحراف المعياري	16.36831	22.38535	19.64773
معامل الالتواء	0.377414	0.063450	0.622653
معامل التفرطح	1.806604	1.507011	2.198346

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج E-views 12 .

نلاحظ من خلال الجدول السابق مايلي :

- بلغ متوسط رصيد ميزان المدفوعات في العينة محل الدراسة في الفترة من 2010 إلى 2021 قيمة

-7.012500 بوسيط قيمته -10.85000 والقيمة العليا لميزان المدفوعات 20.1400 والقيمة الدنيا -27.54000

، أما الانحراف المعياري قيمته 16.36831، فيما بلغ معامل الالتواء قيمة موجبة 0.377414 تدل على أن منحني التوزيع التكراري ملتوي يمينا بمعامل تفرطح 1.806604.

- في حين بلغ متوسط سعر الصرف الدولار مقابل الدينار قيمة 10.2958 بوسيط قيمته 104.9650 والقيمة العليا لسعر الصرف الدولار 135.1100 والقيمة الدنيا 72.85000، أما الانحراف المعياري قيمته 22.38535، فيما بلغ معامل الالتواء قيمة موجبة 0.063450 تدل على أن منحني التوزيع التكراري ملتوي يمينا بمعامل تفرطح 1.507011.

- أما متوسط سعر الصرف الأورو مقابل الدينار بلغ قيمة 120.8250 بوسيط قيمته 116.3100 والقيمة العليا لسعر الصرف الأورو 159.7600 والقيمة الدنيا 99.19000، أما الانحراف المعياري قيمته 19.64773، فيما بلغ معامل الالتواء قيمة موجبة 0.622653 تدل على أن منحني التوزيع التكراري ملتوي يمينا بمعامل تفرطح 2.198346.

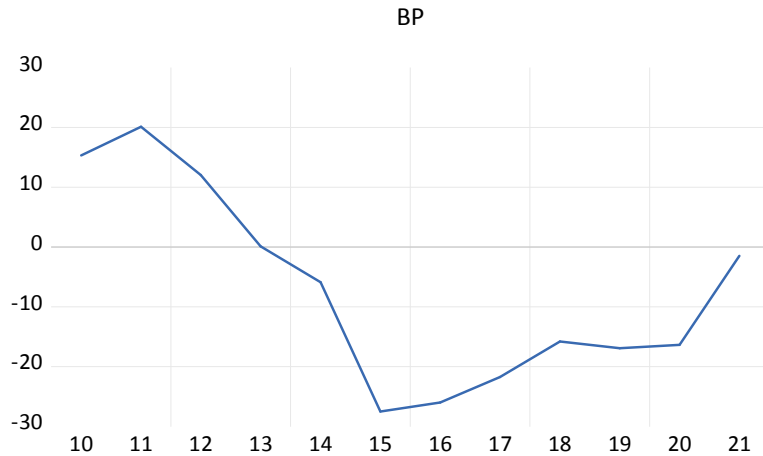
II- كشف عن إستقرارية السلاسل الزمنية

تكون السلسلة الزمنية مستقرة إذا كانت خصائصها (المتوسط، التباين، التغاير) هي نفسها عند قياسها من أي مجال من مجالات السلسلة، بمعنى أنها مستقلة عن الزمن، كما أن السلسلة الزمنية التي تظهر اتجاهها عاما أو موسمية غير مستقرة.

إذا كانت العملية العشوائية -المولدة للسلسلة محل الدراسة- غير مستقرة فإننا سنواجه صعوبات كبيرة في عملية النمذجة سواء من ناحية دراسة خصائصها واستكشافها أو من ناحية تقدير المعلومات وأيضا التنبؤ.¹

1- المنحنيات البيانية :

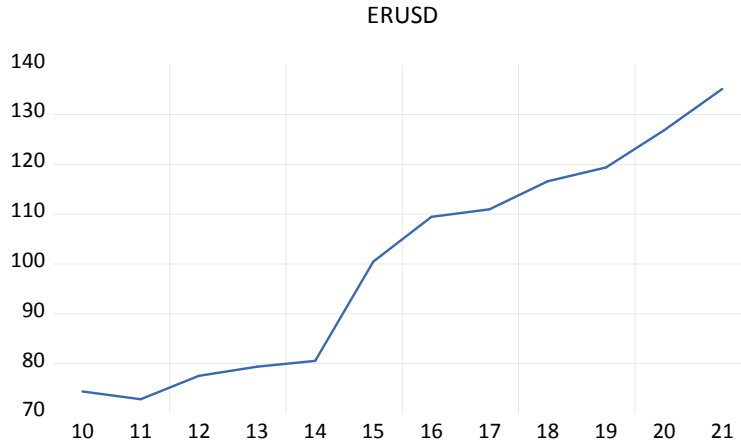
الشكل رقم (15) : يمثل سلسلة تطور رصيد ميزان المدفوعات



المصدر : مخرجات برنامج E-views12 .

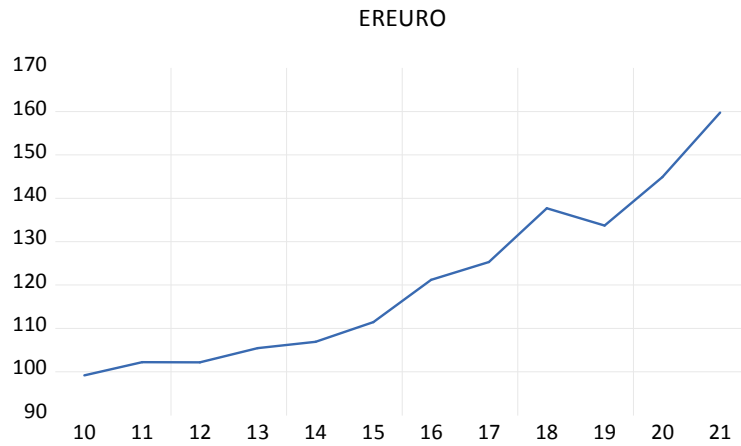
¹ إبراهيم عدلي، مطبوعة دروس في مقياس تحليل السلاسل الزمنية 2، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعة 2019-2020، ص4، ص8.

الشكل رقم (16) : يمثل سلسلة تطور سعر الصرف الدولار الأمريكي مقابل الدينار



المصدر : مرجع نفسه.

الشكل رقم (17) : يمثل سلسلة تطور سعر الصرف الأورو مقابل الدينار



المصدر : مرجع نفسه.

من خلال المنحنيات البيانية السابقة يمكننا تقدم الملاحظات التالية :

- نلاحظ أن متوسط السلسلتين أسعار الصرف الدولار والأورو في تزايد مستمر وبوتيرة عالية خلال فترة الدراسة وعليه فإن هذا التحليل يوحي لنا بوجود مركبة الاتجاه العام ضمن السلسلتين ومنه هذين السلسلتين غير مستقرتين.
- كما يأخذ متوسط سلسلة ميزان المدفوعات الاتجاه النازل مع تغير التباين عبر الزمن حيث يدل هذا على عدم استقرار السلسلة.

2- دوال ارتباط الذاتي (ACF, PACF) :

دالة الارتباط الذاتي ACF هي درجة الترابط بين قيمتين لنفس المتغير في فترتين زمنيتين مختلفتين في سلسلة زمنية واحدة،¹ أما دالة الارتباط الذاتي الجزئي PACF هو يقيس العلاقة بين قيمتين لمتغير واحد بعد أن يتم استبعاد تأثير المتغيرات الأخرى التي تؤثر على العلاقة بينهما.²

يمكن دراسة استقرارية السلسلة الزمنية للارتباط الذاتي والارتباط الذاتي الجزئي عن طريق تحليل مجالات الثقة للمعاملات الخاصة بهما.

حيث يشير مجال الثقة إلى النطاق الذي يحتمل أن تكون قيمة المعامل داخله، بنسبة مئوية محددة. وعندما تكون جميع معاملات الارتباط الذاتي أو الجزئي داخل مجال الثقة، يمكن اعتبار السلسلة الزمنية مستقرة.³

الجدول رقم (15) : يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF للسلسلة ميزان المدفوعات

Date: 05/01/23 Time: 00:02

Sample: 2010 2021

Included observations: 12

Autocorrelation	Partial Correlation		AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1	0.738	0.738	8.3160	0.004
		2	0.379	-0.363	10.732	0.005
		3	0.036	-0.197	10.755	0.013
		4	-0.241	-0.175	11.975	0.018
		5	-0.422	-0.153	16.248	0.006
		6	-0.403	0.129	20.800	0.002
		7	-0.278	-0.020	23.391	0.001
		8	-0.205	-0.268	25.161	0.001
		9	-0.126	-0.009	26.044	0.002
		10	-0.020	0.049	26.078	0.004
		11	0.042	-0.049	26.373	0.006

المصدر : مرجع سابق.

الجدول رقم (16) : يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF للسلسلة سعر الصرف الدولار

Date: 05/01/23 Time: 00:02
Sample: 2010 2021
Included observations: 12

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.768	0.768	9.0135	0.003
		2	0.522	-0.166	13.597	0.001
		3	0.310	-0.078	15.385	0.002
		4	0.067	-0.243	15.480	0.004
		5	-0.162	-0.182	16.109	0.007
		6	-0.330	-0.116	19.156	0.004
		7	-0.435	-0.093	25.525	0.001
		8	-0.413	0.116	32.696	0.000
		9	-0.365	-0.080	40.171	0.000
		10	-0.298	-0.045	47.631	0.000
		11	-0.164	0.056	52.125	0.000

المصدر : مرجع نفسه.

¹ Titled article : **Autocorrelation: What It Is, How It Works, Test**, Throughinvestopedia website, Seen on 20-5-2023, at 00:32, on the link :

<https://www.investopedia.com/terms/a/autocorrelation.asp>

² Robert H, Shumway David S, Stoffer, **Time Series Analysis and Its Applications**, 2000, p107

³ Douglas C. Montgomery, Cheryl L. Jennings, Murat Kulahci, **Introduction to Time Series Analysis and Forecasting**, 2008, p39

الجدول رقم (17) : يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF للسلسلة سعر الصرف الأورو

Date: 05/01/23 Time: 00:02
Sample: 2010 2021
Included observations: 12

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob
		1 0.688	0.688	7.2195	0.007
		2 0.475	0.005	11.015	0.004
		3 0.308	-0.038	12.791	0.005
		4 0.054	-0.277	12.852	0.012
		5 -0.127	-0.116	13.237	0.021
		6 -0.307	-0.214	15.880	0.014
		7 -0.368	0.017	20.434	0.005
		8 -0.389	-0.072	26.795	0.001
		9 -0.342	0.045	33.352	0.000
		10 -0.293	-0.117	40.571	0.000
		11 -0.198	0.025	47.182	0.000

المصدر : مرجع نفسه.

يمكننا تحليل الجداول السابقة على نحو التالي :

- نلاحظ أن دالة ارتباط الذاتي ACF للسلاسل المدروسة (ereuro, ereusd, bp) تتناقص بشكل جيبي، وتوحي ذلك بوجود مركبة الاتجاه العام وبتالي السلاسل غير مستقرة.
وما يؤكد على ذلك القيمة الاحتمالية prob لمعاملات الارتباط الذاتي للسلاسل الثلاثة وهي أقل من مستوى معنوية 0.05، حيث نرفض H_0 ونقبل H_1 التي تنص على أن جميع معاملات الارتباط الذاتي تختلف معنويا عن 0.

- كما نلاحظ في دالة ارتباط الذاتي الجزئي PACF لسلاسل المدروسة عند الفجوة زمنية $K=1$ غير معدومة وتنعدم عندما يكون $k > 1$ ومنه هذه السلاسل غير مستقرة.

3- اختبار جذر الوحدة :

جذر الوحدة هو أحد الأساليب الحديثة في تحديد الاستقرار، إذ ان السلاسل الزمنية المستقرة تقع جذورها خارج دائرة الوحدة.¹

اختبار جذر الوحدة : (Phillips-Perron)

ومن بين الاختبارات المهمة للكشف عن جذر الوحدة هو اختبار فيليبس بيرون (1988)، ويعتبر هذا الاختبار أكثر دقة خاصة فيما يتعلق بالعينات الصغيرة، حيث طور لتعميم لطريقة ديكي فيلر وتسمح بوجود ارتباط ذاتي في حد الخطأ.

حيث ان طريقة فيليبس بيرون هي تعديل لأحصاء t لديكي فيلر ليأخذ في الاعتبار قيود أقل على حد الخطأ.²

¹ صفاء مجيد مطشر الكلاي، استعمال بعض طرائق التنبؤ المختلفة لتحليل اعداد المصابين بالاورام الخبيثة، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم الاحصاء، قسم الاحصاء، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018، ص30.

² مصطفى جاب الله، محاضرات في مقياس تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج eviews مع أمثلة محلولة موجهة لطلبة ماستر اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2019-2020.

يعتمد اختبار pp على فرضية أن السلسلة الزمنية يمكن تمثيلها كمعادلة انحدار والتي تكتب على شكل التالي

$$\Delta y_t = \alpha + \beta_t + \gamma y_{(t-1)} + \sum_{i=1}^p \delta_i \Delta y_{(t-i)} + \varepsilon_t$$

حيث :

α يعبر عن الثابت عندما تكون جميع المتغيرات الأخرى في المعادلة معدومة أو ثابتة.

β_t يعبر عن المتغير الزمني ويعكس التأثير الزمني لسلسلة الزمنية.

γ يمثل معامل الارتباط الذاتي بين القيم الحالية والسابقة للسلسلة الزمنية.

δ_i يمثل التأخير في التأثير الذي يمارسه تغير القيم السابقة $\Delta y_{(t-i)}$ على التغير الحالي Δy_t .

ε_t هو الخطأ العشوائي أو التغير الغير مفسر في المعادلة للفترة t.

ومنه يفترض بوجود الحد الثابت فقط α أو بوجود الحد الثابت واتجاه العام معا $\alpha + \beta_t$ أو بدونهما، كما

يشترط في سلسلة مستقرة خلوها من جذر الوحدة في كل الحالات الثلاثة السابقة، أو أن تكون سلسلة غير مستقرة.

اذ يقوم اختبار فيليبس بيرون على الفرضيتين الآتيتين:

$$H_0: \phi = 1 \rightarrow \gamma = (\phi - 1) = 0 \quad (\text{وجود جذر الوحدة})$$

$$H_1: \phi < 1 \rightarrow \gamma = (\phi - 1) < 0 \quad (\text{عدم وجود جذر الوحدة})$$

فإذا كانت قيمة p المرتبطة بالقيمة المحسوبة t أكبر من مستوى المعنوية (عادة 5%)، نقبل الفرضية الصفرية

H_0 ، وبالتالي نستنتج بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية، أما إذا كانت قيمة p أقل من مستوى المعنوية نرفض

الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 ، وبالتالي عدم وجود جذر الوحدة، وما يدعم ذلك قيمة إحصائية t

المحسوبة، فعندما تكون أكبر من قيمة الحرجة، فإن ذلك يدل بوجود جذر الوحدة في السلسلة الزمنية.¹

¹ Phillips, P. C. B., & Perron, P, **Testing for a Unit Root in Time Series Regression**, Biometrika, 1988, 75(2), p 335-346.

الجدول رقم (18) : يبين نتائج اختبار فيليبس بيرون لسلسلة ميزان المدفوعات

الإستقرارية	جذر الوحدة	القيمة الاحتمالية Prob	القيمة الجدولية t_t عند 5%	القيمة المحسوبة t_c	معلومات النموذج	درجة تأخر 0
H_0	H_0	0.5066	-3.175352	-1.477785	الحد الثابت فقط	pp عند المستوى
	H_0	0.9871	-3.933364	-0.033683	الحد الثابت والإتجاه العام	
	H_0	0.2017	-1.977738	-1.182760	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	
H_0	H_0	0.3404	-3.212696	-1.846029	الحد الثابت فقط	pp عند الفرق الأول
	H_1	0.0067	-4.008157	-5.655643	الحد الثابت والإتجاه العام	
	H_0	0.0572	-1.982344	-1.910398	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	
H_1	H_1	0.0045	-3.259808	-5.046571	الحد الثابت فقط	pp عند الفرق الثاني
	H_1	0.0079	-4.107833	-5.742128	الحد الثابت والإتجاه العام	
	H_1	0.0010	-1.988198	-4.141696	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	

المصدر : من إعداد الطالب باعتماد على مخرجات برنامج E-views12.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اختبار PP على معلومات النموذج عند المستوى تحتوي كلها على

جذر الوحدة، لأن القيمة الاحتمالية prob أكثر من 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها أن سلسلة ميزان المدفوعات غير مستقرة عند المستوى.

عند الفرق الأول معلومات النموذج تحتوي على جذر الوحدة ماعدا الحد الثابت والإتجاه العام ليس بها جذر

الوحدة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها أن سلسلة ميزان المدفوعات غير مستقرة عند الفرق الأول.

جميع معلومات النموذج عند الفرق الثاني لا تحتوي على جذر الوحدة، لأن القيمة الاحتمالية prob لهذه

المعلومات كلها أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها أن سلسلة ميزان المدفوعات مستقرة عند الفرق الثاني في اختبار pp.

الجدول رقم (19) : يبين نتائج اختبار فيليبيس بيرون لسلسلة سعر الصرف الدولار

الإستقرارية	جذر الوحدة	القيمة الاحتمالية Prob	القيمة الجدولية t_1 عند 5%	القيمة المحسوبة t_c	معلومات النموذج	درجة تأخر 0
H_0	H_0	0.9936	-3.175352	1.075482	الحد الثابت فقط	pp عند المستوى
	H_0	0.0916	-3.933364	-3.488200	الحد الثابت والإتجاه العام	
	H_0	0.9999	-1.977738	5.489562	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	
H_0	H_1	0.0058	-3.212696	-4.683831	الحد الثابت فقط	pp عند الفرق الأول
	H_1	0.0453	-4.008157	-4.090850	الحد الثابت والإتجاه العام	
	H_0	0.1340	-1.982344	-1.432343	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	
H_1	H_1	0.0004	-3.259808	-7.164514	الحد الثابت فقط	pp عند الفرق الثاني
	H_1	0.0042	-4.107833	-6.420979	الحد الثابت والإتجاه العام	
	H_1	0.0000	-1.988198	-7.162635	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اختبار PP على معلومات النموذج عند المستوى تحتوي كلها على جذر الوحدة، لأن القيمة الاحتمالية prob أكثر من 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها أن سلسلة سعر الصرف الدولار غير مستقرة عند المستوى.

عند الفرق الأول معلومات النموذج لا تحتوي على جذر الوحدة ماعدا الحالة (بدون الحد الثابت و بدون الإتجاه العام) بها جذر الوحدة وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها أن سلسلة سعر الصرف الدولار غير مستقرة عند الفرق الأول.

جميع معلمات النموذج عند الفرق الثاني لا تحتوي على جذر الوحدة، لأن القيمة الاحتمالية prob لهذه المعلمات كلها أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها أن سلسلة سعر الصرف الدولار مستقرة عند الفرق الثاني في اختبار pp.

الجدول رقم (20) : يبين نتائج اختبار فيليبس بيرون لسلسلة سعر الصرف الأورو

درجة تأخر 0	معلمات النموذج	القيمة المحسوبة t_c	القيمة الجدولية t_5 عند 5%	القيمة الاحتمالية Prob	جذر الوحدة	الإستقرارية
pp عند المستوى	الحد الثابت فقط	4.926685	-3.175352	1.0000	H_0	H_0
	الحد الثابت والإتجاه العام	0.001246	-3.933364	0.9880	H_0	
	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	4.282250	-1.977738	0.9997	H_0	
pp عند الفرق الأول	الحد الثابت فقط	-2.865408	-3.212696	0.0839	H_0	H_0
	الحد الثابت والإتجاه العام	-8.222541	-4.008157	0.0004	H_1	
	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	-1.172374	-1.982344	0.2036	H_0	
pp عند الفرق الثاني	الحد الثابت فقط	-10.81769	-3.259808	0.0000	H_1	H_1
	الحد الثابت والإتجاه العام	-8.995734	-4.107833	0.0004	H_1	
	بدون ثابت وبدون الإتجاه العام	-7.129577	-1.988198	0.0000	H_1	

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

نلاحظ من خلال الجدول السابق أن اختبار PP على معلمات النموذج عند المستوى تحتوي كلها على جذر الوحدة، لأن القيمة الاحتمالية prob أكثر من 5%، ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها أن سلسلة سعر الصرف الأورو غير مستقرة عند المستوى.

عند الفرق الأول معلمات النموذج عند المستوى تحتوي على جذر الوحدة ماعدا الحد الثابت والإتجاه العام ليس بها جذر الوحدة ومنه نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي مفادها أن سلسلة سعر الصرف الأورو غير مستقرة عند الفرق الأول.

جميع معلمات النموذج عند الفرق الثاني لا تحتوي على جذر الوحدة، لأن القيمة الإحتمالية prob لهذه المعلمات كلها أقل من 5%، وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها أن سلسلة سعر الصرف الأورو مستقرة عند الفرق الثاني في اختبار pp.

بعد اختبار PP نستنتج أن السلاسل الزمنية لمتغيرات الدراسة مستقرة عند الفروق الثانية، ومنه السلاسل الأصلية لمتغيرات الدراسة متكاملة من الدرجة الثانية $I(2)$.

الجدول رقم (21) : يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF عند الفروق الثانية للسلسلة ميزان المدفوعات

Date: 05/19/23 Time: 23:38
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.535	0.535	3.8202	0.051
		2	0.202	-0.118	4.4338	0.109
		3	-0.045	-0.146	4.4681	0.215
		4	-0.226	-0.168	5.4894	0.241
		5	-0.370	-0.219	8.7803	0.118
		6	-0.318	-0.018	11.806	0.066
		7	-0.154	0.046	12.756	0.078
		8	-0.146	-0.211	14.037	0.081
		9	0.021	0.115	14.091	0.119

المصدر : مرجع سابق.

الجدول رقم (22) : يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF عند الفروق الثانية للسلسلة سعر الصرف الدولار

Date: 05/19/23 Time: 23:40
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.275	0.275	1.0117	0.314
		2	-0.350	-0.461	2.8540	0.240
		3	-0.442	-0.240	6.2106	0.102
		4	-0.261	-0.282	7.5730	0.109
		5	0.193	0.107	8.4679	0.132
		6	0.168	-0.293	9.3195	0.156
		7	-0.007	-0.065	9.3216	0.230
		8	-0.017	-0.043	9.3400	0.314
		9	-0.058	-0.075	9.7481	0.371

المصدر : مرجع نفسه.

الجدول رقم (23) : يبين دالة الارتباط الذاتي ACF والجزئي PACF عند الفروق الثانية للسلسلة سعر الصرف الأورو

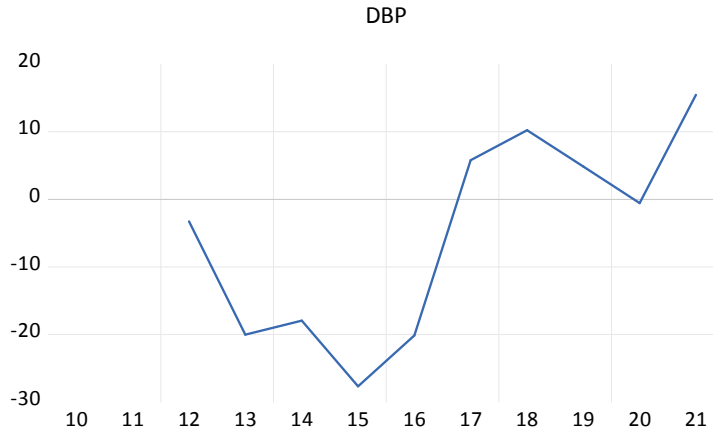
Date: 05/19/23 Time: 23:41
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Autocorrelation	Partial Correlation	AC	PAC	Q-Stat	Prob	
		1	0.165	0.165	0.3652	0.546
		2	0.004	-0.024	0.3655	0.833
		3	0.074	0.080	0.4597	0.928
		4	-0.076	-0.106	0.5767	0.966
		5	0.034	0.071	0.6041	0.988
		6	-0.171	-0.210	1.4798	0.961
		7	-0.106	-0.018	1.9314	0.964
		8	-0.184	-0.213	3.9648	0.860
		9	-0.240	-0.144	10.882	0.284

المصدر : مرجع نفسه.

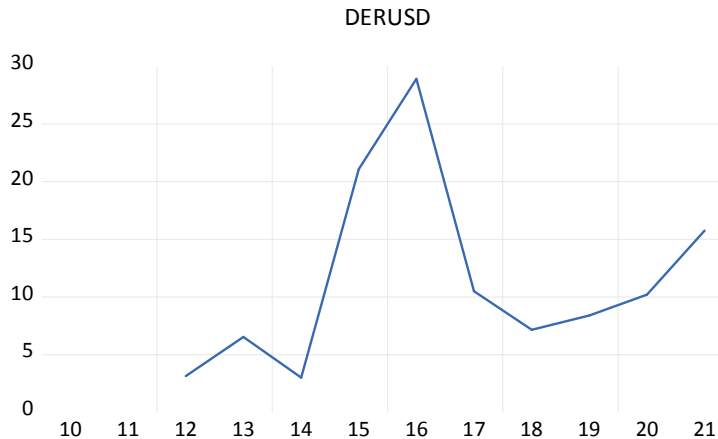
بناءً على نتائج السابقة لأختبار جذر الوحدة (PP) ومن خلال الجداول رقم (1-14) (2-14) (14-3)، يتبين أن معاملات ارتباط الذاتي وارتباط الذاتي الجزئي بعد أخذ الفروق الثانية للسلاسل (bp,erUSD,ereuro) كلها داخل مجال الثقة وهذا ما يدل على معنوية المعاملات.

الشكل رقم (18) : يمثل سلسلة الفروق الثانية لميزان المدفوعات



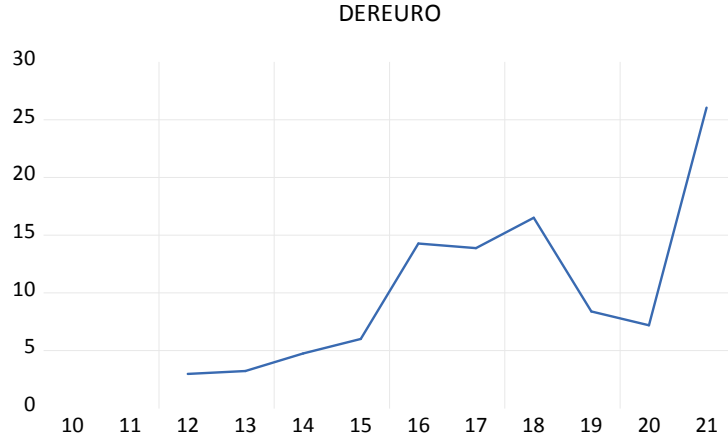
المصدر : مرجع سابق.

الشكل رقم (19) : يمثل سلسلة الفروق الثانية لسعر الصرف الدولار



المصدر : مرجع نفسه.

الشكل رقم (20) : يمثل سلسلة الفروق الثانية لسعر الصرف الأورو



المصدر : مرجع نفسه.

كما نلاحظ أيضا من أشكال رقم (1-10) (2-10) (3-10) خلوهم من مركبة اتجاه العام.

بناء على النتائج السابقة يمكن الحكم على عدم وجود تكامل مشترك بين ميزان المدفوعات والمتغيرات

المستقلة المفسرة له، ذلك أن حدوث تكامل مشترك بين سلسلتين محددتين يتطلب أن تكون هاتين الأخيرتين

متكاملتين من الدرجة الأولى¹، وبالنسبة للنموذج المقترح وجدنا أن كل من سلسلة ميزان المدفوعات، وسعر الصرف

الدولار و سعر الصرف الأورو متكاملة من الرتبة الثانية، ولهذا لا يمكن استخدام اختبار التكامل المشترك ونموذج

تصحيح الخطأ لتقدير دالة ميزان المدفوعات، وهذا بسبب غياب علاقة مستقرة بين ميزان المدفوعات وأسعار الصرف

كل من الدولار والأورو، ولذلك سنقوم باستخدام نموذج شعاع الانحدار الذاتي (VAR - Vector Auto-

Regression).

المطلب الثاني : بناء النموذج واختباره

I- بناء النموذج (VAR) وتقديره

إن متجه الانحدار الذاتي VAR هو حالة عامة لنماذج الانحدار الذاتي أحادية المتغيرات، ويعتبر من نماذج

القياس الاقتصادي إذ يقيس العلاقات المتداخلة بين متغيرات السلاسل الزمنية، ويعمل متجه الانحدار الذاتي على

معالجة جميع متغيرات الدراسة بشكل متماثل وذلك من خلال تضمين كل متغير في معادلة بحيث يفسر ذلك المتغير

من خلال ارتداداته الزمنية والارتدادات الزمنية للمتغيرات الأخرى في النموذج.²

ويمكن تمثيل شعاع الانحدار الذاتي "VAR" والذي يحتوي على k متغير و p درجة تأخير والذي يرمز له بالرمز

VAR(p) على الشكل التالي³:

$$Y_t = A_0 + A_1 Y_{t-1} + A_2 Y_{t-2} + \dots + A_p Y_{t-p} + \vartheta_t$$

¹ سليم حمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، المركز الجامعي برج بوعريش، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 50.

² صفاء يونس الصفا وبمزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط والأورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 2008/10/ 22، ص 21.

³ راهم لخديري، مرجع سبق ذكره، ص 17.

حيث:

Y_t هو متجه المتغيرات في الزمن t .

A_0 هو متجه الثوابت.

$A_1, A_2, \dots, A_p$ هي مصفوفات المعاملات التي تعكس العلاقات بين المتغيرات على مر الزمن.

$Y_{t-1}, Y_{t-2}, \dots, Y_{t-p}$ هي المتغيرات المتأخرة بمقدار p .

ϑ_t هو متجه الخطأ العشوائي.

ويمكن كتابة المعادلة السابقة على شكل مصفوفي كمايلي :

$$y_t = \begin{bmatrix} y_{1,t} \\ y_{2,t} \\ \vdots \\ y_{k,t} \end{bmatrix}; A_p = \begin{bmatrix} a_{11}^1 & a_{11}^2 & \dots & a_{1p}^k \\ a_{21}^1 & a_{21}^2 & \dots & a_{2p}^k \\ \vdots & \vdots & \ddots & \vdots \\ a_{k1}^1 & a_{k1}^2 & \dots & a_{kp}^k \end{bmatrix}; A_0 = \begin{bmatrix} a_1^0 \\ a_1^0 \\ \vdots \\ a_k^0 \end{bmatrix}; \vartheta_t = \begin{bmatrix} \vartheta_{1t} \\ \vartheta_{2t} \\ \vdots \\ \vartheta_{kt} \end{bmatrix}$$

1- تحديد درجة التأخر للنموذج (VAR) :

الجدول رقم (24) : يبين نتائج تحديد درجة تأخير المثلي لنموذج VAR

HQ	SC	AIC	FPE	LR	LogL	المعيار Lag
20.69700	20.90461	20.83887	225935.3	NA*	-90.77492	0
19.28696*	20.11740*	19.85444*	102813.5*	14.92218	-77.34496	1

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

لتقدير نموذج VAR ينبغي علينا تحديد درجة التأخر المثلى لهذا النموذج، حيث يأخذ القيم الأصغر

لمعيارين AIC و SC خاصة SC في العينات صغيرة الحجم.

درجة تأخر المثلي لنموذج VAR هي 1 كما يبينه الجدول رقم (16).

2- بناء النموذج (VAR) :

بعد تحديد درجة التأخير لنموذج VAR وهي درجة واحدة، نقوم بتقدير معلمات نموذج VAR(1) بطريقة

المربعات الصغرى العادية OLS، فنتحصل على معادلات النموذج كمايلي:

$$DBP = 1.1081960027*DBP(-1) + 1.38997593375*DERUSD(-1) - 0.0923809486393*DEREURO(-1) - 11.5815131293$$

$$DERUSD = -0.211609906876*DBP(-1) + 0.178939998839*DERUSD(-1) - 0.180171402633*DEREURO(-1) + 10.3543213416$$

$$DEREURO = 0.362671433673*DBP(-1) + 0.770517390017*DERUSD(-1) - 0.544564150347*DEREURO(-1) + 10.1105983388$$

كما يمكن كتابتها في شكل مصفوفي على نحو التالي :

$$\begin{bmatrix} D(BP)_t \\ D(ERUSD)_t \\ D(EREURO)_t \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} 1.10819 & 1.3899 & 0.0923 \\ -0.2116 & 0.1789 & 0.1801 \\ 0.3626 & 0.7705 & 0.5445 \end{bmatrix} \cdot \begin{bmatrix} D(BP)_{t-1} \\ D(ERUSD)_{t-1} \\ D(EREURO)_{t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} -11.5815 \\ +10.3543 \\ +10.1105 \end{bmatrix}$$

ثم نقوم بإستخراج المعادلة التي تبين تأثير أسعار الصرف الدولار والأورو على ميزان المدفوعات من نموذج VAR(1)، والتي يمكن تمثيلها من خلال المعادلة التالية :

$$DBP = 1.1081960027*DBP(-1) + 1.38997593375*DERUSD(-1) - 0.0923809486393*DEREURO(-1) - 11.5815131293$$

الجدول رقم (25) : يبين نتائج تقدير نموذج VAR الخاصة بمعادلة ميزان المدفوعات

اختبار	R^2	Adjusted r^2	F_C	DW
القيمة	0.793817	0.670108	6.416786	1.953966

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

$$b_0 = -11.58151 \quad b_1 = 1.389976 \quad b_2 = -0.092381$$

$$t_{cerusd} = 2.02345 \quad t_{cereuro} = 0.07928$$

3- تقييم النموذج (VAR) :

3-1-1 القيمة -11.58151 هي قيمة الحد الثابت b_0 وهي تمثل قيمة رصيد ميزان المدفوعات عندما

تكون قيمة أسعار الصرف كل من الدولار والأورو مقابل الدينار تساوي الصفر.

3-1-2 إشارة معامل b_1 للمتغير المستقل سعر الصرف الدولار موجبة بقيمة (1.389976) وهي تدل

على وجود علاقة طردية بينها وبين رصيد ميزان المدفوعات، إذ يؤدي زيادة سعر الصرف الدولار بوحدة واحدة في السنة السابقة إلى زيادة الفائض لميزان المدفوعات في السنة الحالية ب 1.39 وحدة، وهذا ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية (عندما يستجيب الجهاز الإنتاجي المحلي للطلب الخارجي)، حيث أن زيادة سعر الصرف الدولار يؤدي بالضرورة إلى زيادة ميزان التجاري وبالتالي ميزان المدفوعات بسبب انخفاض اسعار السلع المحلية ومنه زيادة الصادرات وتراجع الواردات كنتيجة لانخفاض قيمة العملة المحلية.

3-1-3 إشارة معامل b_2 للمتغير المستقل سعر الصرف الأورو سالبة بقيمة (0.092381) وهي تدل على

وجود علاقة عكسية بينها وبين رصيد ميزان المدفوعات، إذ يؤدي زيادة سعر الصرف الأورو بوحدة واحدة في السنة السابقة إلى زيادة العجز لميزان المدفوعات في السنة الحالية ب 0.09 وحدة، وهذا ما لا يتوافق مع النظرية الاقتصادية.

3-2 تظهر لنا قيمة معامل التحديد $R^2 = 0.793817$ وهو يفسر أثر أسعار الصرف على رصيد ميزان

المدفوعات ب 79%، ومنه يقدر معامل الارتباط ب 89% وهو ارتباط قوي والمتغيرات المهمة تمثل فقط 11%.

3-3 يدل معامل التحديد المعدل Adjusted r^2 بقيمته 0.670108 على أن 67% من التغيرات في

ميزان المدفوعات تم تفسيرها من خلال التغير في المتغيرات المستقلة (أسعار الصرف) بينما النسبة المتبقية 33% تفسرها عوامل أخرى.

4-3 تبين F-statistic في نموذج عن قيمة فيشر المحسوبة f_c وتساوي 6.416786، ونجد من جدول توزيع

فيشر القيمة الحرجة $f_t = 5.59$ عن درجتي الحرية $(n-k) = 7$ و $(k-1) = 1$ وعند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$.

حيث أن : $f_t > f_c$ ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 التي تنص على أن المتغيرات المستقلة (أسعار الصرف) تؤثر في المتغير التابع (رصيد ميزان المدفوعات)، وأن نموذج له معنوية إحصائية.

3-5-1 قيمة ستودنت المحسوبة $t_c = 2.02345$ للمتغير سعر الصرف الدولار هي أكبر من قيمة الجدولة $t_t = 1.796$ عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، إذن المتغير له معنوية ومقبول إحصائياً.

3-5-2 قيمة ستودنت المحسوبة $t_c = -0.07928$ للمتغير سعر الصرف الأورو هي أقل من قيمة الجدولة $t_t = 1.796$ عند مستوى المعنوية $\alpha = 5\%$ ، إذن المتغير ليس له معنوية وغير مقبول إحصائياً.

3-6 تنحصر قيمة دارين واتسون للأرتباط الذاتي للأخطاء $d_w = 1.953966$ بين القيمتين الجدولتين $d_l = 0.629$ و $d_u = 1.699$ ، إذا كانت $n = 9$ و $k = 2$ وعند مستوى معنوية $\alpha = 5\%$ ، إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تقول أنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين أخطاء أي $\rho = 0$.

II- اختبار العلاقة السببية لجرانجر (granger causality test) :

تُستخدم اختبار العلاقة السببية لتحديد ما إذا كانت سلسلتين زمنيتين لهما علاقة سببية متبادلة أم لا. حيث اقترح (Granger 1969) معيار تحديد العلاقة السببية التي تركز على العلاقة الديناميكية الموجودة بين السلاسل الزمنية، حيث إذا كانت Y_{1t} و Y_{2t} سلسلتين زمنيتين تعبران عن تطور ظاهرتين اقتصاديتين مختلفتين عبر الزمن t ، وكانت السلسلة Y_{2t} تحتوي على المعلومات التي من خلالها يمكن تحسين التوقعات بالنسبة للسلسلة Y_{1t} ، في هذه الحالة نقول أن Y_{2t} تسبب Y_{1t} ، إذن كل متغيرة تحتوي على معلومات تساعد على تحسين التوقع لمتغيرة أخرى نقول عنها متغيرة سببية.¹

من خلال نموذج "VAR(p)" حيث أن y_{1t} و y_{2t} سلسلتين مستقرتين نكتب معادلة المصفوفة التالية²:

$$\begin{bmatrix} y_{1t} \\ y_{2t} \end{bmatrix} = \begin{bmatrix} \alpha_0 \\ \beta_0 \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_1^1 & \beta_1^1 \\ \alpha_1^2 & \beta_1^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-1} \\ y_{2t-1} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \alpha_2^1 & \beta_2^1 \\ \alpha_2^2 & \beta_2^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-2} \\ y_{2t-2} \end{bmatrix} + \dots + \begin{bmatrix} \alpha_p^1 & \beta_p^1 \\ \alpha_p^2 & \beta_p^2 \end{bmatrix} \begin{bmatrix} y_{1t-p} \\ y_{2t-p} \end{bmatrix} + \begin{bmatrix} \varepsilon_{1t} \\ \varepsilon_{2t} \end{bmatrix}$$

وتعتبر مجموعة المتغيرات $(y_{2t-1}, y_{2t-2}, \dots, y_{2t-p})$ ، إذا كانت إضافة المجموعة y_{2t} لا تحسن تحديد المتغيرات y_{1t} ، ويتم إجراء الاختبار بوضع قيود على معاملات المتغيرات y_{2t} لنموذج "VAR" ليصبح "RVAR" نموذج مقيد مع تحديد درجة التأخير "p" بالاعتماد على قيم "AIC" و "SC".

- نقول بأن y_{2t} لا تسبب y_{1t} إذا تم قبول الفرضية الصفرية :

$$H_0: b_1^1 = b_2^1 = \dots = b_p^1 = 0$$

$$H_0: b_1^2 = b_2^2 = \dots = b_p^2 = 0$$

فإذا تم قبول الفرضيتين معا فنحن بصدد حلقة ذات مفعول إرجاعي "boucle rétroactive"

¹ شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الحامد، الجزائر، 2011، ص 276.

² راهم لخديري، العلاقة بين سعر الصرف والتضخم - دراسة حالة الجزائر - خلال 2000-2015، مجلة تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي - برلين، ألمانيا، العدد الخامس، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد شريف مساعدي، سوق اهراس، جويلية 2019، ص 18-19.

يمكن الاعتماد على اختبار "فيشر" لاختبار معنوية المعامل، أو مباشرة بإجراء مقارنة بين نموذج "VAR" غير مقيد "UVAR" ونموذج "VAR" المقيد "RVAR" بحساب نسبة أعظم احتمال كما يلي :

$$L^* = (n - c) \left(\ln \left| \sum RVAR \right| - \ln \left| \sum UVAR \right| \right)$$

حيث : L^* تتبع توزيع χ^2 بدرجة حرية $p=2$.

- $\sum RVAR$: مصفوفة التباين والتباين المشترك للنموذج المقيد.

- $\sum UVAR$: مصفوفة التباين والتباين المشترك للنموذج غير المقيد.

- n : عدد الملاحظات.

- c : عدد المعامل المقدرة لكل معادلة للنموذج غير المقيد.

فإذا كانت قيمة p أكبر من مستوى المعنوية، يتم قبول الفرضية الصفرية H_0 والتي تدل على عدم وجود علاقة

سببية بين متغيرين Y_{1t} و Y_{2t} ، أما إذا كانت قيمة p أقل من مستوى المعنوية، نرفض الفرضية الصفرية H_0

ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي تدل على وجود علاقة سببية بين متغيرين Y_{1t} و Y_{2t} .

الجدول رقم (26) : يبين نتائج اختبار العلاقة السببية بين ميزان المدفوعات وسعر الصرف الدولار وسعر

الصرف الأورو

الفرضية الصفرية	قيمة فيشر المحسوبة F_c	قيمة فيسر الجدولية F_t	قيمة الإحتمالية prob	نتيجة الفرضية
erud لا تسبب في bp	12.2130	4.26	0.0129	نرفض H_0 ونقبل H_1 عند 5%
bp لا تسبب في erud	1.30162	4.26	0.2974	نقبل H_0
ereuro لا تسبب في bp	4.02599	4.26	0.0916	نقبل H_0
bp لا تسبب في ereuro	0.01842	4.26	0.8965	نقبل H_0
ereuro لا تسبب في erud	0.99532	4.26	0.3570	نقبل H_0
ereuro لا تسبب في erud	0.88350	4.26	0.3835	نقبل H_0

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

تبين العلاقة السببية لجرائنجر من سعر الصرف الدولار (erud) إلى ميزان المدفوعات (bp)، أن قيمة

$F_c=12.2130 > F_t=4.26$ ، ومنه نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 والتي مفادها وجود علاقة

سببية متجهة من سعر الصرف الدولار إلى ميزان المدفوعات في الأجل القصير، وما يعزز ذلك قيمة

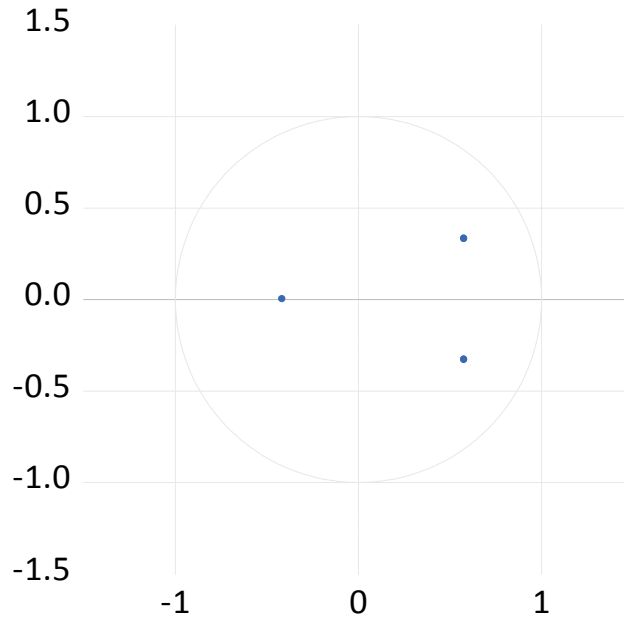
prob=0.0129 وهي أكبر من 5%، ولا توجد علاقة سببية متجهة من ميزان المدفوعات إلى سعر الصرف الدولار في الأجل القصير، لأن قيمة $F_c=1.30162$ أصغر من قيمة مجدول F_t وبتالي نقبل H_0 .
أما في علاقة السببية من سعر الصرف الأورو (euro) إلى ميزان المدفوعات، نقبل الفرضية H_0 ، لأن قيمة $F_c=4.02599 < F_t=4.26$ ، ومنه لا توجد علاقة سببية متجهة من سعر الصرف الأورو إلى ميزان المدفوعات وعكس صحيح.
كما لا توجد أي علاقة سببية بين سعر الصرف الدولار وسعر الصرف الأورو، لأن قيمة $f_c < f_t$ ، ومايعزز ذلك قيمة $prob > 0.05$.

III- تشخيص النموذج (VAR)

1- اختبار استقرارية النموذج :

الشكل رقم (21) : يمثل نتائج اختبار استقرارية نموذج VAR

Inverse Roots of AR Characteristic Polynomial



المصدر : مرجع سابق.

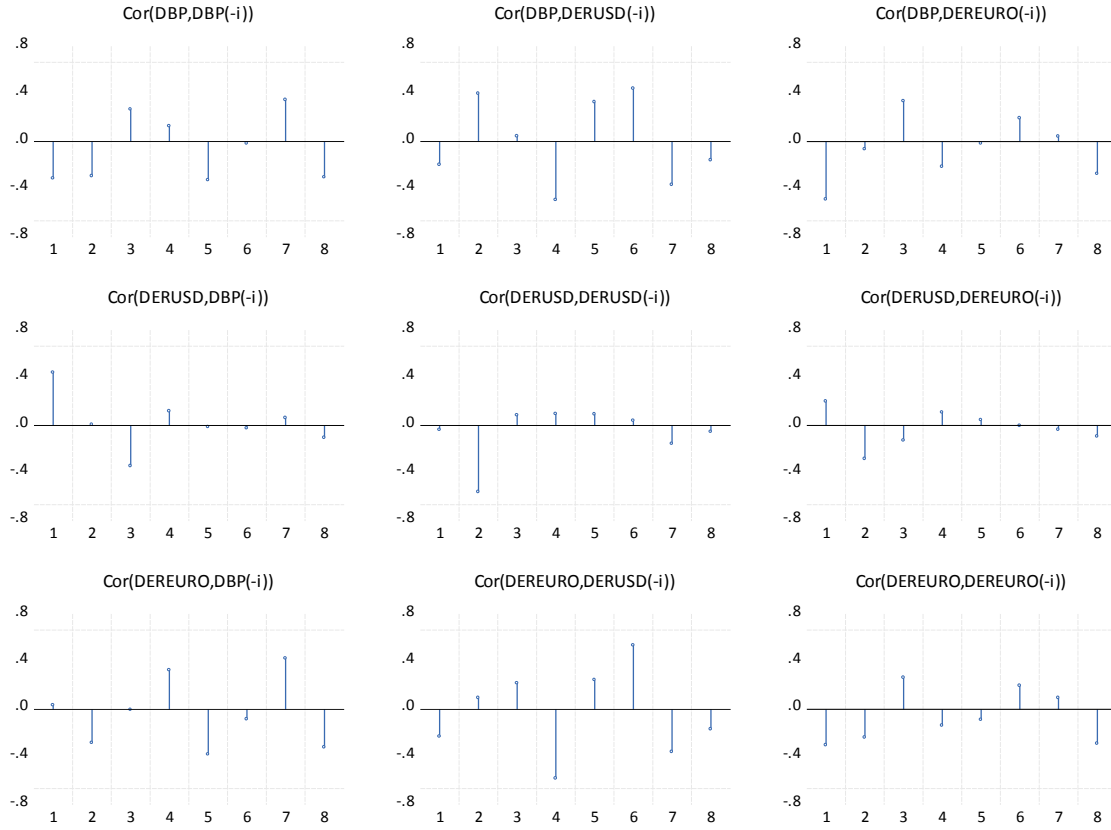
تبين نتائج الشكل السابق أن مجموع المعاملات النموذج أقل من الواحد، أي مقلوب كل جذور تقع داخل دائرة الوحدة، وهذا يدل على أن نموذج لا يعاني من مشكلة في الارتباط الخطي أو عدم تجانس التباين، أذن النموذج المستخدم في الدراسة مستقر.

2- اختبارات بواقي النموذج :

1-2 فرضية التشويش الأبيض :

الشكل رقم (22) : يمثل دوال ارتباط الذاتي للبواقي للنموذج

Autocorrelations with Approximate 2 Std.Err. Bounds



المصدر : مرجع سابق.

الشكل رقم (9) يبين دوال الارتباط الذاتي لبواقي المعادلات، حيث يوضح بأن جميعها داخل مجال الثقة أي أنها ذات معنوية إحصائية معدومة، مما يدل على صحة هذا الاختبار، وبالتالي هذه البواقي ليس بها تشويش أبيض ويؤكد أن بواقي بدون ذاكرة.

2-2 اختبار تجانس تباين البواقي (White) :

الجدول رقم (27) : يبين نتائج اختبار تجانس تباين لسلسلة البواقي

احصائية	Chi-sq	df	prob
القيمة	41.38226	36	0.2473

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

اقترح White (1980) اختباراً يعتمد على العلاقة بين مربعات البواقي وجميع المتغيرات المستقلة، حيث تكون الاخطاء حول خط الانحدار المقدرة ليس لها نفس التباين، ومن خلال نتيجة هذا الاختبار نرفض الفرضية الصفرية H_0 ونقبل الفرضية البديلة H_1 لأن قيمة $\text{prob}=0.2473 > 0.05$ ، ومنه لا وجود لمشكلة عدم تجانس تباين البواقي.

2-3 اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء (LM) :

الجدول رقم (28) : يبين نتائج اختبار LM لسلسلة البواقي

Prob	df	Rao F-stat	احصائية Lag
NA	(9, Na)	NA	1
0.3532	(9, 0.2)	114326	2
0.3594	(9, 0.2)	90556.04	3

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

الارتباط الذاتي يحدث عندما تكون الأخطاء في النموذج الإحصائي غير مستقلة وتظهر بعض الترابط بينها عبر الزمن.

ومن خلال تحليل ارتباط الذاتي للأخطاء نعتمد على اختبار LM الذي يدرس إمكانية وجود ارتباط ذاتي متسلسل للبواقي، فعند تأخر $L=3$ تظهر لدينا القيمة الإحصائية المرافقة لها تساوي 0.3594، وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 والتي تقول بأنه لا يوجد ارتباط ذاتي بين أخطاء.

2-4 اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي (Jarque-Bera) :

الجدول رقم (29) : يبين نتائج اختبار Jarque-Bera للبواقي النموذج

prob	df	Chi-sq	Jarque-Bera	احصائية المعاملات
0.8471	3	0.810092	1.398091	معامل الإلتواء Skewness
0.8992	3	0.587999		معامل التفرطح Kurtosis
0.9660	6			التوزيع الطبيعي

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

يقوم اختبار التوزيع الطبيعي لبارك بيرا (Jarque-Bera) على تحديد مدى ملائمة البيانات للتوزيع الطبيعي حسب معياري الالتواء والتفرطح، حيث تظهر قيمة $prob=0.9660$ وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، إذن نقبل الفرضية الصفرية H_0 التي تقول بأن سلسلة البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

المطلب الثالث: تحليل السلوك الحركي للنموذج و تنبؤ به

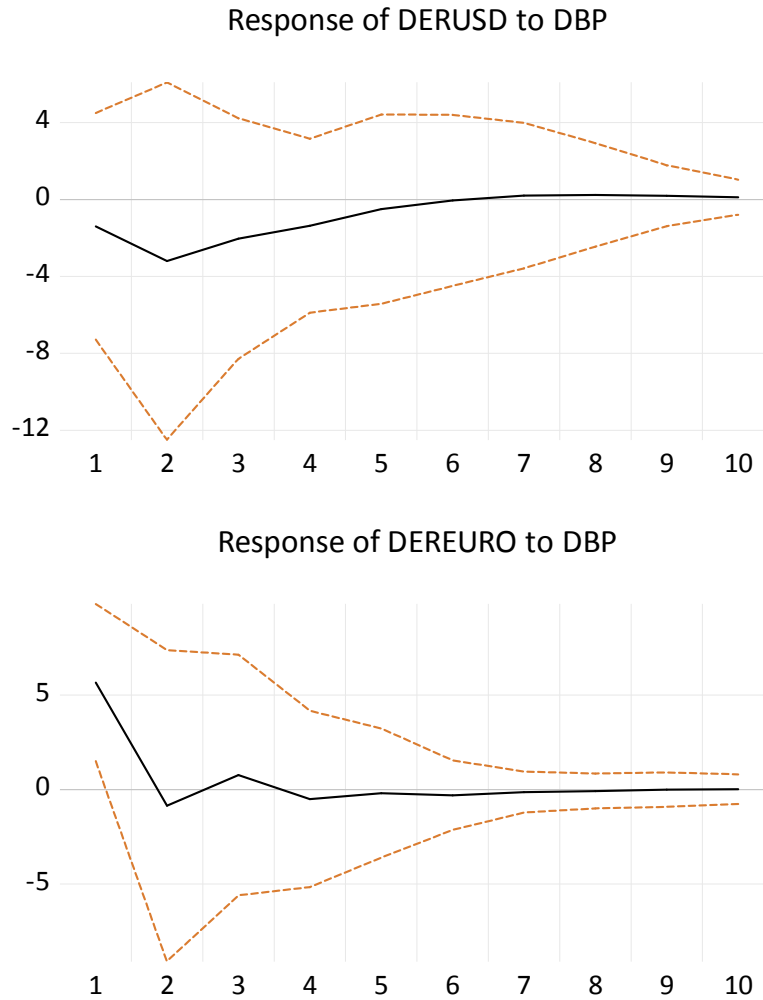
I- تحليل السلوك الحركي للنموذج

1- دوال الإستجابة النبضية والصدمات (IRF) : Impulse Response Fonction

تعتبر دوال نبض الاستجابة كأداة تساعدنا على التعرف على السلوك الحركي لمتغيرات النموذج، و تقيس هذه الدوال تأثير صدمة بمقدار انحراف معياري واحد لإحدى متغيرات النموذج على القيم الحالية و المستقبلية لكل متغيرات النموذج.¹

الشكل رقم (23) : يمثل دوال استجابة ميزان المدفوعات لصدمات الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف الدولار والأورو

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations ± 2 S.E.



المصدر : مرجع سابق.

¹ محمد العقاب وحمادي صديق، محددات الإنفاق العام في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2017، 2019/06/14، ص90.

الجدول رقم (30) : يبين نتائج تحليل صدمات أسعار الصرف الدولار والأورو على استجابة ميزان المدفوعات

Period	DERUSD	DEREURO
1	-1.396529 (2.94569)	5.662207 (2.07785)
2	-3.199246 (4.64026)	-0.853119 (4.11598)
3	-2.035225 (3.12776)	0.769902 (3.18592)
4	-1.369926 (2.26183)	-0.501464 (2.33186)
5	-0.501946 (2.46038)	-0.187484 (1.70650)
6	-0.047624 (2.22240)	-0.299082 (0.92032)
7	0.198663 (1.88909)	-0.136559 (0.54492)
8	0.238199 (1.34525)	-0.077709 (0.46115)
9	0.192832 (0.79253)	-0.007587 (0.45742)
10	0.115235 (0.45428)	0.016694 (0.39073)

Cholesky Ordering: DBP DERUSD
DEREURO
Standard Errors: Analytic

المصدر : مرجع نفسه.

- عند حدوث صدمة خلال السنة الأولى على سعر الصرف الدولار بمقدار إنحراف معياري واحد يتأثر ميزان المدفوعات سلباً ب 1.396529 وحدة معيارية، كما إنخفض في السنة الثانية ليصل إلى 3.199246- وحدة معيارية، وبعدها ارتفع تدريجياً ليكون له تأثير إيجابي ب 0.238199 وحدة معيارية في السنة التاسعة، ولكن إنخفض تأثيره مجدداً في السنة الأخيرة بمقدار 0.115235 وحدة معيارية.

- عند حدوث صدمة خلال السنة الأولى على سعر الصرف الأورو بمقدار إنحراف معياري واحد يتأثر ميزان المدفوعات إيجابياً ب 5.662207 وحدة معيارية، وفي السنة الموالية أصبح تأثيره سلبياً ب 0.853119- وحدة معيارية، كما أرتفعت في السنة الثالثة وأصبحت لهذه الصدمة تأثير إيجابي ب 0.769902 وحدة معيارية، ولكن سرعان ما تغير وأصبح تأثيره سلبياً في السنة الرابعة وقدر ب 0.501464- وحدة معيارية، واستمرت تدريجياً في ارتفاع ابتداء من السنة الخامسة ليكون له تأثير إيجابي في السنة الأخيرة وقدر ب 0.016694 وحدة معيارية.

2- تحليل وتجزئة التباين (VD) : Variance Decomposition

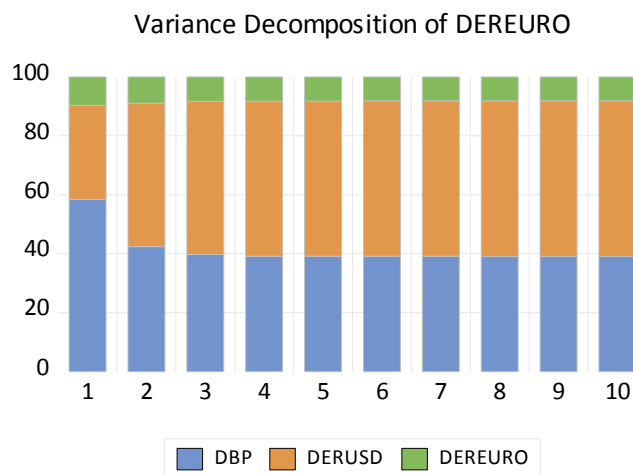
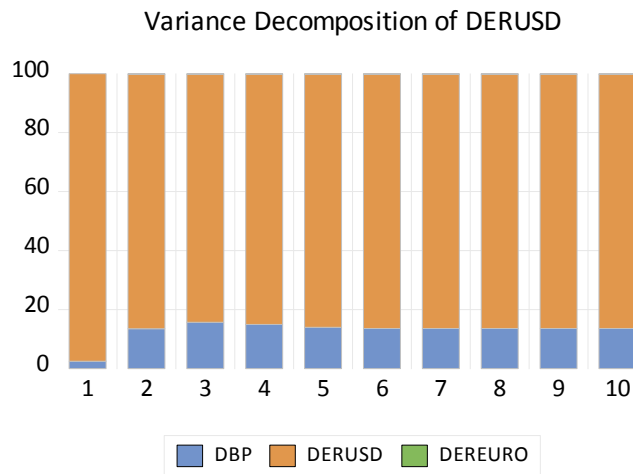
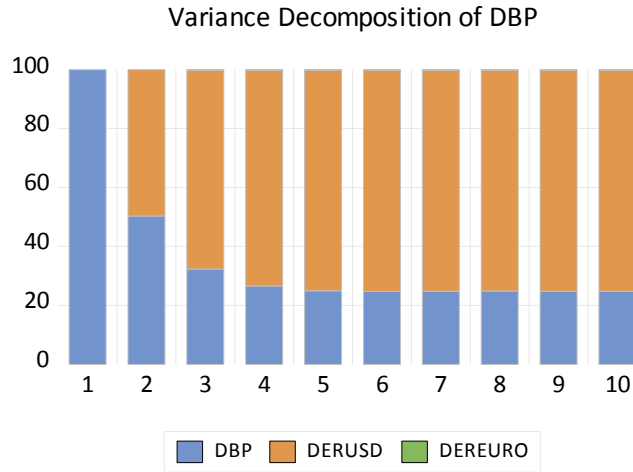
إن تجزئة التباين تقيس النسبة من تباين خطأ التنبؤ للمتغير محل الدراسة الناتجة عن الصدمات غير المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ،¹ الهدف من تحليل التباين هو حساب مساهمة كل تحديد

¹ محمد العقاب وحمايدي صديق، مرجع سبق ذكره، ص 89.

(innovation) في تباين الخطأ وذلك بتقنية رياضية والتي تمكننا من كتابة تباين خطأ التنبؤ لفترة h بدلالة تباين الخطأ المساهم في كل متغيرة، ثم يكفي مقارنة كل تباين بالنسبة إلى التباين الكلي لإيجاد نسبة مساهمتها.¹

الشكل رقم (24) : يمثل تجزئة خطأ التنبؤ لمتغيرات ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر : مرجع سابق.

¹ راهم لخديري، مرجع سبق ذكره، ص 19.

الجدول رقم (31) : يبين نتائج تجزئة تباين خطأ التنبؤ لمتغيرات ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو

Variance Decomposition of DBP:				
Period	S.E.	DBP	DERUSD	DEREURO
1	9.116696	100.0000	0.000000	0.000000
2	16.76966	50.30428	49.67957	0.016152
3	22.12474	32.32949	67.56173	0.108778
4	24.63237	26.52571	73.34094	0.133346
5	25.41875	24.91009	74.94274	0.147169
6	25.55151	24.73228	75.11764	0.150079
7	25.56564	24.81328	75.03652	0.150198
8	25.59257	24.82433	75.02564	0.150030
9	25.62273	24.78736	75.06254	0.150103
10	25.64023	24.75681	75.09293	0.150253

Variance Decomposition of DERUSD:				
Period	S.E.	DBP	DERUSD	DEREURO
1	8.892076	2.466569	97.53343	0.000000
2	9.494495	13.51756	86.29077	0.191664
3	10.21442	15.64931	84.14786	0.202825
4	11.03275	14.95569	84.85629	0.188018
5	11.49645	13.96420	85.83781	0.197986
6	11.65741	13.58291	86.21673	0.200361
7	11.68817	13.54039	86.25777	0.201843
8	11.69098	13.57540	86.22271	0.201891
9	11.69537	13.59239	86.20584	0.201769
10	11.70083	13.58941	86.20884	0.201747

Variance Decomposition of DEREURO:				
Period	S.E.	DBP	DERUSD	DEREURO
1	7.408617	58.41133	31.89164	9.697026
2	8.794138	42.39686	48.68004	8.923099
3	9.172006	39.68008	52.01927	8.300643
4	9.271030	39.12954	52.66916	8.201306
5	9.274720	39.13927	52.66298	8.197753
6	9.283814	39.16641	52.65119	8.182398
7	9.294734	39.09602	52.73969	8.164294
8	9.302049	39.04153	52.80682	8.151648
9	9.304942	39.01732	52.83583	8.146845
10	9.305564	39.01244	52.84177	8.145799

Cholesky Ordering: DBP DERUSD DEREURO				
---------------------------------------	--	--	--	--

المصدر : مرجع نفسه.

- عند حدوث صدمة في ميزان المدفوعات خلال السنة الأولى فإن 100% من تباين خطأ التنبؤ يساهم في تفسيرها المتغير نفسه، حيث انخفض هذا التباين إلى نصف في سنة الثانية مقابل 49.67% تساهم بها سعر الصرف الدولار في تفسيره ونسبة ضئيلة تساهم بها سعر الصرف الأورو التي لم تتجاوز 1% في جميع السنوات، كما انخفض مساهمة ميزان المدفوعات ليصل إلى 32.33% و 26.53% في سنتين الثالثة والرابعة على التوالي مقابل زيادة مساهمة سعر الصرف الدولار لميزان المدفوعات الذي يفسره ب 67.56% و 73.34% في هذين السنتين، ولكن استمرت مساهمة كل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف الدولار حتى السنة الأخيرة في تفسير تباين خطأ التنبؤ عند حوالي 24% و 75% على التوالي.

- إن تباين خطأ التنبؤ في سعر الصرف الدولار أغلبها ناتجة من متغير نفسه خلال فترة الإستجابة وهي تتراوح ما بين 84.15% و 97.53%، كما يساهم ميزان المدفوعات في تقلباته ما بين 2.47% و 15.65%، أما سعر الصرف الأورو يبقى أقل من 1%.

- أدت مساهمة سعر الصرف الأورو إلى انخفاض في تباين خطأ التنبؤ للمتغير نفسه من 9.70% إلى 8.15% خلال فترة الإستجابة، كما أنخفضت مساهمة ميزان المدفوعات في هذا تباين من 58.41% إلى 39.01% خلال هذه الفترة، أما المساهمة الأكبر كانت لسعر الصرف الدولار، حيث أرتفعت من 31.89% إلى 52.84% خلال العشرة سنوات.

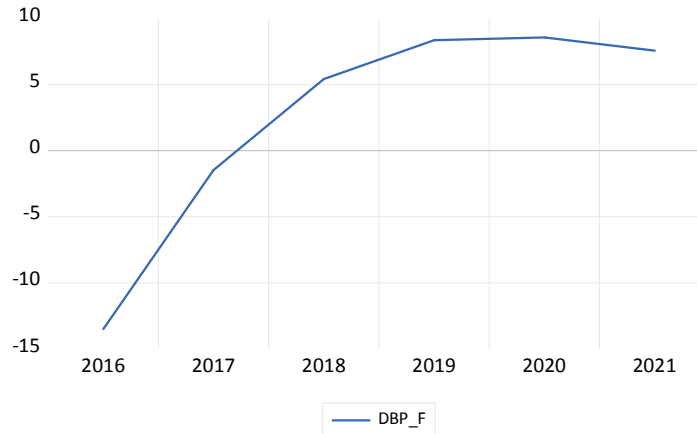
II- التنبؤ

بعد تقدير واختبار نموذج VAR، نقوم بتنبؤ لتطور متغيرات النموذج خلال فترة التنبؤ المحددة. حيث يمكننا القيام بنوعين من التنبؤ : التنبؤ الداخلي الذي يكون داخل العينة والتنبؤ الخارجي الذي يكون خارج العينة.

1- التنبؤ الداخلي (داخل العينة) :

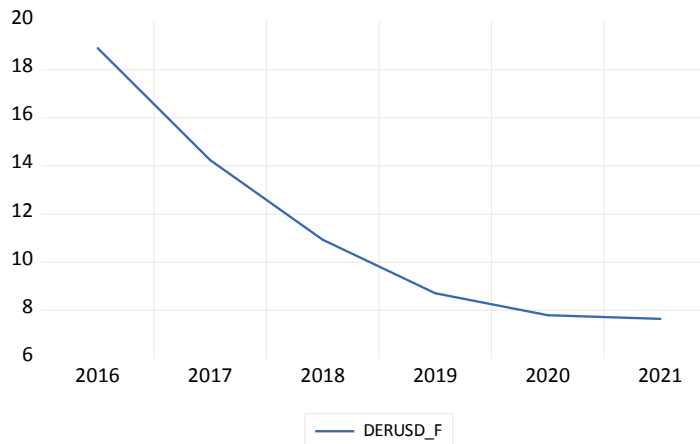
اخترنا الفترة ما بين 2016-2021 لتحصل على القيم المتنبأ بها لكل متغير من متغيرات الدراسة، والتي تبينه الأشكال البيانية التالية :

الشكل رقم (25) : يمثل التنبؤ الداخلي لتطور سلسلة ميزان المدفوعات



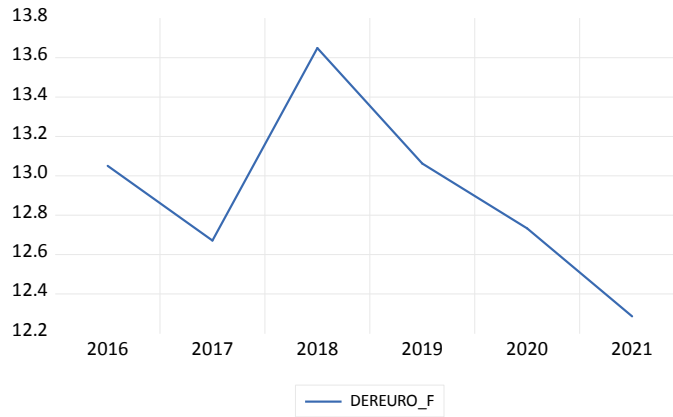
المصدر : مرجع سابق.

الشكل رقم (26) : يمثل التنبؤ الداخلي لتطور سلسلة سعر الصرف الدولار



المصدر : مرجع نفسه.

الشكل رقم (27) : يمثل التنبؤ الداخلي لتطور سلسلة سعر الصرف الأورو



المصدر : مرجع نفسه.

كما يمكننا معرفة دقة هذا التنبؤ لكل متغيرة على حدا من خلال مجموعة من المعايير وموضحة في الجدول

التالية :

الجدول رقم (32) : يبين نتائج دقة التنبؤ للمتغيرات ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو

المعيار	Inc. obs	RMSE	MAE	MAPE	Theil
المتغيرات					
ميزان المدفوعات	6	6.801246	6.537301	147.1132	0.341849
سعر الصرف الدولار	6	5.775797	4.727425	42.40914	0.210359
سعر الصرف الأورو	6	6.495110	4.878051	38.52778	0.227373

المصدر : من اعداد الطالب باعتماد على مرجع السابق.

- نلاحظ من خلال هذه معايير وخاصة معيار Theil بأن قيمها في جميع المتغيرات تؤول للصفر وهي

تساوي 0.34، 0.21، 0.22 لكل من ميزان المدفوعات وسعر الصرف الدولار وسعر الصرف الأورو على الترتيب، ومنه يمكننا القول أن دقة التنبؤ لهذه النموذج جيدة.

2- التنبؤ الخارجي (خارج العينة) :

من أجل تنبؤ بالقيم المستقبلية لمتغيرات الدراسة قمنا بتمديد حجم العينة إلى سنة 2026 ونتائج مبينة في

جدول التالي :

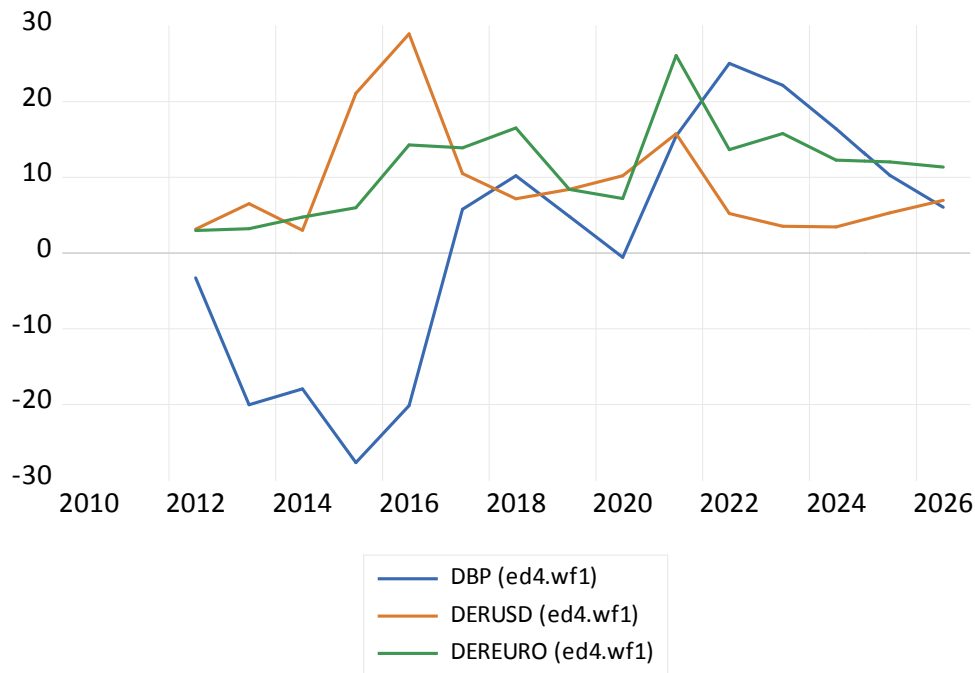
الجدول رقم (33) : يبين القيم الحالية والمستقبلية لسلسلة ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو

2010	NA	NA	NA
2011	NA	NA	NA
2012	-3.270000	3.150000	2.970000
2013	-20.01000	6.530000	3.220000
2014	-17.94000	3.010000	4.750000
2015	-27.67000	21.08000	6.000000
2016	-20.15000	28.91000	14.27000
2017	5.780000	10.50000	13.88000
2018	10.21000	7.150000	16.51000
2019	4.830000	8.400000	8.390000
2020	-0.550000	10.21000	7.190000
2021	15.45000	15.75000	26.05000
2022	25.02571	5.209788	13.66362
2023	22.13110	3.529078	15.76022
2024	16.39348	3.463113	12.27368
2025	10.26546	5.293623	12.04063
2026	6.040312	6.959913	11.35552

المصدر : مرجع سابق.

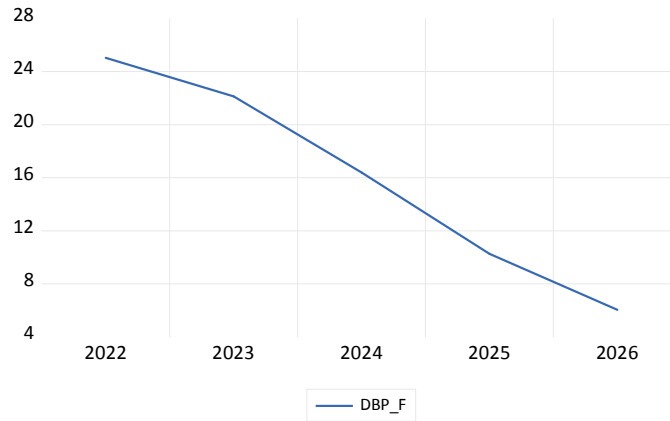
كما يمكن تمثيل هذه القيم للمتغيرات الدراسة في أشكال البيانية التالية :

الشكل رقم (28) : يمثل تطور سلسلة ميزان المدفوعات وأسعار الصرف الدولار والأورو



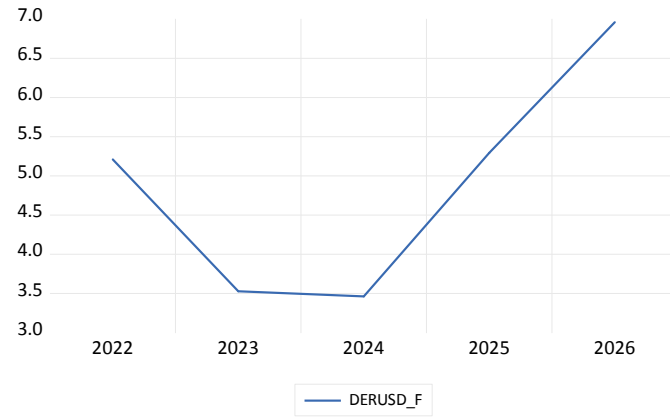
المصدر : مرجع نفسه.

الشكل رقم (29) : يمثل التنبؤ الخارجي لتطور سلسلة ميزان المدفوعات



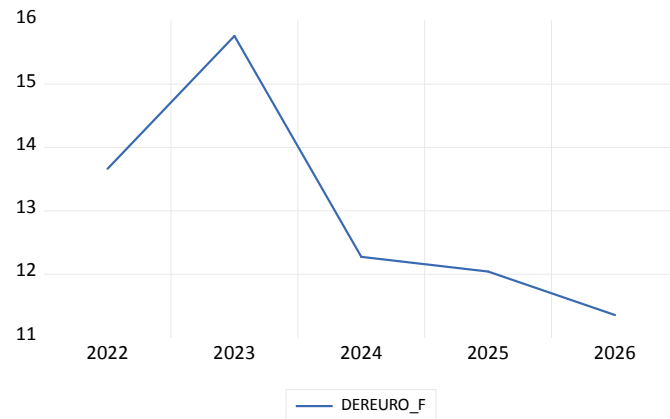
المصدر : مرجع نفسه.

الشكل رقم (30) : يمثل التنبؤ الخارجي لتطور سلسلة سعر الصرف الدولار



المصدر : مرجع نفسه.

الشكل رقم (31) : يمثل التنبؤ الخارجي لتطور سلسلة سعر الصرف الأورو



المصدر : مرجع نفسه.

من أشكال البيانات السابقة ومن خلال الجدول رقم (22) نلاحظ أن سعر الصرف الدولار ارتفع من 5.21 دولار/دج في سنة 2022 ليصل إلى 6.96 دولار/دج في سنة 2026، أما سعر الصرف الأورو انخفض نسبيا مقارنة بسنة 2022 ليصل إلى 11.36 أورو/دج في نهاية الفترة، كما أنخفض ميزان المدفوعات بفجوة أكبر من 25.03 مليار دولار إلى 6.04 مليار دولار خلال فترة التنبؤ.

ومن خلال هذه النتائج نستنتج أن سعر الصرف الدولار يأتّر على ميزان المدفوعات الجزائري في مدى القصير ومنه على مدى الطويل، وتربط بينهما علاقة عكسية، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار) في تراجع حصيلة الصادرات المسعرة بالدولار ومنه تراجع رصيد ميزان المدفوعات، كما أن لأضطرابات التي تحدث لأسعار المحروقات دور كبير في تأثير على ميزان المدفوعات، حيث يؤدي انخفاضها في تراجع حصيلة الصادرات، وبالتالي تراجع رصيد ميزان المدفوعات.

كما نستنتج كذلك في عدم وجود علاقة واضحة بين سعر الصرف الأورو وميزان المدفوعات الجزائري، حيث أن هناك عوامل أخرى تآثر على ميزان المدفوعات الجزائري من بينها برامج التنمية أو النمو السكاني... الخ، فهي عوامل تؤدي لزيادة الطلب الداخلي على السلع والخدمات من الخارج، والتي تسبب في ارتفاع تكلفة الواردات وبالتالي انخفاض في رصيد ميزان المدفوعات ومن بينها الحساب الجاري والذي يعتبر أهم حساب في ميزان المدفوعات. أما حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الجزائري يشكل نسبة ضئيلة فقط من معاملات الدولية، وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر، لذا لا يتأثر بتقلبات أسعار الصرف.

خلاصة الفصل :

أن اعتماد نظام الصرف الغير الملائم الذي لا يعكس الوضع الاقتصادي الراهن قد يؤدي لمشاكل كبيرة تتعلق باضطرابات السوق من عرض وطلب، فقد يؤدي الانتقال من نظام الصرف الثابت الى نظام التعويم خاصة في الدول النامية إلى زيادة مخاطر تقلبات أسعار الصرف، ولكن مادام نظام الصرف في الجزائر يعتمد على نظام التعويم المدار من المحتمل تقل مخاطر الصرف بسبب تدخل السلطات في تعديل أسعارها عند مستوى هامش معين للحفاظ على استقرار الصرف.

كما يمتاز اقتصاد الجزائري بتركيز السلعي على المحروقات وضعف القاعدة الانتاجية بها، فإن طبيعته هذه جعلت من كل مؤشرات الاقتصادية الكلية ومنها ميزان المدفوعات مرهونة بشكل كبير بالتغيرات التي تطرأ على أسعار المحروقات في الأسواق الدولية.

ومن خلال اللجوء للأسلوب القياسي ومن اختبار العلاقة السببية (granger) يتبين أن سعر الصرف الدولار يؤثر على ميزان المدفوعات الجزائري في مدى القصير، وهذا بإعتبار ان صادرات الجزائر والتي اغلبها من قطاع المحروقات مسعرة بالدولار الأمريكي، اما سعر الصرف الأورو ليس له تأثير واضح على ميزان المدفوعات الجزائري، وهذا بسبب اتساع نطاق المعاملات الخارجية للواردات الجزائرية وبتالي اختلاف في عملات الدفع على غرار الأورو. كما يتوقع للفترة ما بين 2022-2026 في ارتفاع سعر الصرف الدولار والذي يؤدي لتراجع في قيمة الصادرات ومنه تراجع رصيد ميزان المدفوعات، وما يسبب هذا من مشاكل على اقتصاد الجزائري خاصة إذا ما استمر ميزان المدفوعات في انخفاض ووصل لحالة العجز.

اما سعر الصرف الأورو سينخفض هو الأخير، وهو من امور الجيدة بالنسبة للجزائر، حيث أن أكثر من 50% من واردات الجزائر مسعرة بالأورو، مما قد يؤدي في إنخفاض تكاليف الواردات الجزائرية مادام مصدرها الاتحاد الأوروبي.

خاتمة

خاتمة عامة

كان سعينا من هذا الدراسة لمعرفة تأثير التقلبات الحاصلة في سعر الصرف على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث تم التطرف في الفصل الأول إلى الجانب النظري من خلال عرض المفاهيم المتعلقة بسعر الصرف وميزان المدفوعات، كما توصلنا أن سعر الصرف يعبر عنه بعدد الوحدات من العملة المحلية اللازمة للحصول على وحدة واحد من العملة الأجنبية، أما ميزان المدفوعات هو سجل يشمل كل المعاملات الإقتصادية للدولة مع العالم الخارجي خلال فترة زمنية محددة، ومن خلال هذا المفاهيم يتضح العلاقة المشتركة بين سعر الصرف وميزان المدفوعات في معاملات الدولية.

وباعتبار سعر الصرف أداة ربط بين الاقتصاد المحلي وباقي اقتصادات العالم من خلال تسوية الصفقات والمعاملات التجارية الدولية، فإنها تدخل ضمن أساليب تصحيح اختلال ميزان المدفوعات، حيث اتخذت الدول النامية ومنها الجزائر سياسة تخفيض العملة المحلية تدريجيا والمدمعة من طرف صندوق النقد الدولي، والهدف منها تقريب الدينار من قيمته الحقيقية وتحسين ميزان المدفوعات عن طريق تقليص الفارق الموجود بين سعرين الرسميين والموازي، كما يؤدي اعتماد نظام الصرف الذي يتماشى وفق ظروف اقتصادية في أي دولة وخاصة النامية منها في حمايتها من تقلبات الصرف المحتملة الناتجة عن اندماجها في اقتصاد العالمي ومنه مواكبة تطوراتها.

ومن خلال تطرقنا للفصل الثاني عن اقتصاد الجزائري يتبين لنا أن سياسية تخفيض العملة المحلية لم تصل إلى الأهداف المطلوبة، كون صادرات الجزائر عديمة المرونة لاعتمادها على منتج واحد وغير تنافسي والمتمثل في المحروقات المسعرة بالدولار الأمريكي، أما الواردات معظمها سلع ضرورية لايمكن الإستغناء عنها، حيث ثلثي واردات الجزائر مصدرها الاتحاد الأوروبي والمسعرة بالأورو، ولكن مع اختلاف في عمليتي الدفع والتحصيل ستجعل من الجزائر معرضة لمخاطر تقلبات الصرف خاصة عند ارتفاع سعر الصرف الدولار وما تسببه من مشاكل على ميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات عامة، إذ يؤدي ارتفاع سعر الصرف الدولار في تراجع قيمة الصادرات ومنه زيادة تكلفة الواردات. لذا يبقى افضل خيار للاقتصاد الجزائري هو في اتباع الحكومة الجزائرية للسياسات وإجراءات من أجل وضع القيود الكمية على الواردات قصد تقليل من تكلفة الواردات ومنه تشجيع الصادرات وبالتالي تقليص العجز في ميزان المدفوعات.

كما أن هناك عوامل أخرى تؤثر على ميزان المدفوعات خاصة أسعار المحروقات، حيث أن هناك علاقة طردية بين أسعار المحروقات وحصيلة الصادرات ومنه ميزان التجاري، أي أن كلما زادت وتحسنت أسعار المحروقات أدى هذا لتحسن في ميزان التجاري خاصة وميزان المدفوعات عموما، أما حساب رأس المال في ميزان المدفوعات الجزائري يشكل نسبة ضئيلة فقط من معاملات الدولية، وذلك لقلة رؤوس الأموال المتجهة إلى الجزائر.

كما تم اللجوء للأسلوب القياسي لإيجاد العلاقة بين أسعار الصرف الدينار وميزان المدفوعات في الفترة ما بين 2010-2021 ومعرفة اتجاهات هذه العلاقة من خلال دراسة السببية (granger)، حيث توصلنا أن هناك

علاقة متجهة من سعر الصرف الدولار إلى ميزان المدفوعات الجزائري في مدى القصير، ولا توجد علاقة واضحة بين سعر الصرف الأورو وميزان المدفوعات الجزائري.

ومن خلال القيام بتنبؤ تطور أسعار الصرف الدينار وميزان المدفوعات الجزائري للفترة من 2022-2026، يتضح لنا تراجعاً في رصيد ميزان المدفوعات الجزائري عما كان عليه في الفترة السابق، مع زيادة معتبرة في سعر الصرف الدولار وانخفاض سعر الصرف الأورو.

1- نتائج الدراسة :

توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى النتائج التالية :

- يتحدد سعر الصرف بتفاعل قوى العرض والطلب على العملات الأجنبية أو عن طريق تدخل السلطات النقدية في تحديده بناء على نظام الصرف المتبع في الدولة.
- هناك العديد من العوامل المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري، ومن بينها أسعار المحروقات.
- سعر الصرف ليس الهدف منه فقط تأثير على الميزان المدفوعات، بل كان الهدف الأساسي من سعر الصرف هو تصحيح مشاكله الذاتية وانتقاله إلى نظام أكثر مرونة من أجل اندماج في اقتصاد العالمي ومواكبة تطورات.
- مر نظام الصرف في الجزائر بعدة مراحل من نظام الصرف الثابت بربط الدينار بعملة واحدة (فرنك الفرنسي) مروراً بنظام يربط الدينار بسلة من عملات (14 عملة) إلى نظام التعويم المدار والذي أدى في نهاية لنوع من المرونة في سوق الصرف وإلى استقرار النقدي، حيث يتدخل هنا البنك المركزي في تحديد الصرف في حدود هامش معين من أجل الحفاظ على استقرار الصرف من مخاطر نتيجة اضطرابات السوق.
- ان سياسة تخفيض قيمة الدينار التي تهدف لتقليل الواردات وتشجيع الصادرات لم تحقق النتائج المطلوبة على مستوى الاقتصاد الجزائري وخاصة على وضعية ميزان التجاري، وذلك يعود إلى عدم مرونة وقلة استجابة الصادرات والواردات لتغيرات أسعار الصرف، إذ يعود ارتفاع رصيد الميزان التجاري إلى ارتفاع أسعار المحروقات التي هي تابعة لعوامل خارجية.
- تأثر أسعار المحروقات في الجزائر على قيمة العملة المحلية، حيث يؤدي انخفاض القدرة الشرائية لعائدات المحروقات إلى ارتفاع تكلفة الواردات ومنه تتآكل قيمة إحتياطات الرسمية من الصرف الذي يسبب في نهاية تدهوراً في قيمة الدينار.
- توجد علاقة سببية متجهة من سعر الصرف الدولار إلى ميزان المدفوعات الجزائري في مدى القصير، ولا توجد علاقة واضحة بين سعر الصرف الأورو وميزان المدفوعات الجزائري، بسبب اعتماد الجزائر الشبه كلي على صادرات المحروقات ومسعرة بالدولار الأمريكي من جهة، ومن جهة أخرى اختلاف في عملات الدفع على غرار الأورو كنتيجة لتوسع نطاق المعاملات الخارجية للواردات الجزائرية.

- هناك علاقة عكسية بين سعر الصرف الدولار وميزان المدفوعات الجزائري، حيث يؤدي ارتفاع سعر الصرف الدولار (انخفاض قيمة الدينار) في تراجع حصيلة الصادرات المسعرة بالدولار ومنه تراجع رصيد ميزان المدفوعات.

2- اختبار الفرضيات :

من أجل القيام بهذه الدراسة قمنا بإجابة على فرضيات كما يلي :

- التقلبات التي تحدث لأسعار الصرف الدينار تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري بسبب المشاكل التي يعاني منها اقتصاد الجزائري من تبعية رصيد ميزان المدفوعات لأسعار المحروقات ومسعرة بالدولار الأمريكي، هذه فرضية خاطئة.

ليس بضرورة التقلبات التي تحدث لأسعار الصرف الدينار تؤثر سلبا على ميزان المدفوعات الجزائري، حيث يمكن أن يكون لأسعار الصرف الأثر الإيجابي على ميزان المدفوعات الجزائري، فقد يؤدي انخفاض سعر الصرف الدولار في زيادة قيمة الصادرات ومنه تحسن رصيد ميزان المدفوعات.

- سعر الصرف من عوامل المباشرة المؤثرة على ميزان المدفوعات الجزائري كونه يعتبر آلية فعالة لإعادة التوازن في ميزان المدفوعات، هذه فرضية خاطئة.

سعر الصرف ليس له تأثير مباشر على ميزان المدفوعات الجزائري، وذلك يعود إلى عدم مرونة وقلة استجابة الصادرات والواردات لتغيرات أسعار الصرف، حيث أن هناك عوامل أخرى لها تأثير مباشر على ميزان المدفوعات الجزائري من بينها أسعار المحروقات.

- تعتمد اغلب الدول وخاصة النامية منها على سياسة تخفيض قيمة العملة من أجل تحسين وضعية ميزان التجاري من خلال زيادة الصادرات المحلية وكبح الواردات الأجنبية وبالتالي تحسين وضعية ميزان المدفوعات، هذه فرضية صحيحة.

- بالنسبة لإقتصاد الجزائري فإن قطاع المحروقات هو قطاع الوحيد الذي يستجيب لتقلبات أسعار الصرف أما قطاعات الأخرى لا تستجيب لهذه التقلبات، لأن معظم صادراتها من قطاع المحروقات وبالتالي تعرضها لإضطرابات الناجمة عن أسعار البترول، هذه فرضية صحيحة.

- تأثر أسعار الصرف الدينار الجزائري على ميزان المدفوعات في المدى الطويل فقط، هذه فرضية خاطئة.

تأثير أسعار الصرف ومنها الدولار على ميزان المدفوعات الجزائري في مدى القصير ومنه على مدى الطويل.

3- التوصيات والأقترحات :

من خلال النتائج المستخلصة يمكن تقديم جملة من التوصيات نوجزها فيما يلي :

- توسيع القاعدة الانتاجية ودعم الصادرات خارج المحروقات لتقليل من الواردات وخروج من تبعية ميزان المدفوعات لأضطرابات أسعار المحروقات.

- تشجيع استثمارات في قطاعات خارج المحروقات كالزراعة والصناعة والسياحة لتحسين وزيادة انتاجية ومنه تقل فاتورة الواردات وترتفع قيمة الدينار.
- توسيع العلاقات التجارية الدولية مع عديد من دول من أجل تقليل من الخسائر الناتجة عن تقلبات أسعار الصرف (الدولار) ومن أجل تنويع من احتياطات الرسمية للصرف الأجنبي.
- تهيئة الظروف الملائمة لجذب الإستثمارات الأجنبية إلى الجزائر واستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية والتي تؤدي في رفع من مستوى احتياطي العملة الصعبة.
- العمل على فتح مكاتب الصرف لتوسيع التعامل بالعملات الأجنبية ولكفاحة السوق الموازية التي أدت لتدهور قيمة العملة.
- تشجيع المهاجرين على تحويل أموالهم من الخارج في سوق الرسمي للمساهمة في زيادة المعروض من العملات الأجنبية ومنه رفع من احتياطي الصرف.

4- آفاق الدراسة :

- اتضح من خلال دراسة لأثر تقلبات أسعار الصرف الدينار على ميزان المدفوعات في الجزائر بوجود بعض النقائص حيث لم يتناول جميع الجوانب البحثية المتعلقة بمتغيرات الدراسة، لذا نقترح بعض المواضيع المكملة لهذه الدراسة لتشمل على مختلف الجوانب البحثية منها :
- دراسة قياسية "أثر تقلبات أسعار المحروقات على ميزان المدفوعات الجزائري"
- دراسية قياسية "أثر تقلبات أسعار الصرف الدينار على معدل التضخم في الجزائر"

المراجع

قائمة المراجع

I- مراجع باللغة العربية

أولاً- الكتب :

- 1- أحمد عبد الرحمان أحمد، مدخل إلى إدارة الأعمال الدولية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، ط(2)، 2001
- 2- أحمد فريد مصطفى، الإقتصاد النقدي والدولي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009
- 3- السيد عابد محمد، التجارة الدولية، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، ط1، مصر، 1999
- 4- السيد محمد احمد السريتي - محمد عزت محمد غزلان، التجارة الدولية والمؤسسات المالية الدولية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ط1، مصر، 2012
- 5- السيد متولي عبد القادر، الإقتصاد الدولي- النظرية والسياسات، دار الفكر- عمان-، 2011
- 6- الطاهر لطرش، الإقتصاد النقدي والبنكي، ديوان المطبوعات الجامعية، ط1، الجزائر
- 7- العامري سعود جايد مشكور، المالية الدولية: نظرية وتطبيق، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2010
- 8- العمار، رضوان، "النقود والمصارف"، جامعة تشرين، دمشق، 1995
- 9- إيمان عطية ناصف و هشام محمد عمارة، مبادئ الإقتصاد الدولي، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 2008
- 10- بسام الحجار، العلاقات الإقتصادية الدولية، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، لبنان، 2003
- 11- توفيق عبد الرحيم يوسف، الإدارة المالية الدولية والتعامل بالعملات الأجنبية، ط01، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004
- 12- رائد عبد الخالق عبد الله العبيدي وآخرون، التمويل الدولي، دار الأيام للنشر والتوزيع، الأردن، 2014
- 13- زينب حسين عوض الله، "الإقتصاد الدولي"، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، مصر، 1999
- 14- زينب حسين عوض الله، الإقتصاد الدولي " العلاقات الإقتصادية و النقدية والدولية"، دار الجامعة الجديدة، الأزاريطة، مصر، 2004
- 15- شقيري نوري موسى وآخرون، التمويل الدولي ونظريات التجارة الخارجية، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان-الأردن، 2012
- 16- عادل أحمد حشيش ومجدي محمود شهاب، أساسيات الإقتصاد الدولي، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003
- 17- عبد المجيد قدي، مدخل الى السياسة الإقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004/2003

- 18- عبد الرحمن يسري احمد، الإقتصاديات الدولية، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993، ص203.
- 19- عبد المطلب عبد الحميد، النظرية الإقتصادية تحليل جزئي وكلي للمبادئ، الدار الجامعية، مصر، 2000
- 20- عثمان أبو حرب، الإقتصاد الدولي، ط01، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008
- 21- عدنان تايه النعيمي، إدارة العملات الأجنبية، درا المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2012
- 22- عرفان تقي الحسني، التمويل الدولي، ط01، دار مجدلاوي للنشر، عمان، 1999
- 23- غازي عبد الرزاق النقاش، التمويل الدولي و العمليات المصرفية الدولية ، دار وائل للنشر، الأردن، 2001
- 24- علي عباس، إدارة الأعمال الدولية، ط 3، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2013
- 25- علي سعد محمد داود، الإدارة المالية الدولية، دار التعلم الجامعية، الاسكندرية، 2011
- 26- علي عبد الفتاح أبو شرار، الإقتصاد الدولي " نظريات وسياسات"، درا المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة، الأردن، ط3، 2013
- 27- فاطمة الزهراء خبازي، النظام النقدي الدولي، اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013
- 28- فليح حسن خلف، الإقتصاد الكلي، ط1، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2007
- 29- فليح حسن خلف، التمويل الدولي، ط 01، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، عمان، 2004
- 30- فليح حسن خلف، العلاقات الإقتصادية الدولية، مؤسسة الوراق، عمان، 2009
- 31- كامل بكري، الإقتصاد الدولي (التجارة والتمويل)، الدار الجامعية للنشر والتوزيع، الإسكندرية- مصر، 2003
- 32- ماهر كنج شكري، المالية الدولية العملات الأجنبية والمشتقات المالية بين (النظرية والتطبيق)، نشر بدعم من معهد الدراسات المصرفية، عمان - الأردن، 2004
- 33- محمد صالح القريشي، المالية الدولية، الوراق للنشر و التوزيع، الأردن، 2008
- 34- محمود حميدات، مدخل للتحليل النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000
- 35- محمود علي الليثي، محمود يونس محمد: مقدمة في علم الإقتصاد، قسم الإقتصاد، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، 1988.
- 36- محمود يونس، اقتصاديات دولية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007
- 37- مدحت صادق، النقود الدولية و عمليات الصرف الأجنبي، دار غريب، مصر، 1997
- 38- مروان عطون، أسعار العملات، دار الهدى، الجزائر، 1992
- 39- منصور محمد إبراهيم وعطية علي مسعود، "الإقتصاد الدولي مدخل السياسات"، الرياض- دار المريخ، 2007
- 40- مورد خاي كريانين، الإقتصاد الدولي "مدخل السياسات"، ترجمة: محمد ابراهيم منصور و مسعود عطية، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 2007

- 41- موسى سعيد مطر و آخرون، التمويل الدولي، ط1، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2008
- 42- نشأت نبيل محمد لوكيل، التوازن النقدي ومعدل الصرف، شركة ناس للطباعة، الطبعة الأولى، القاهرة، 2006
- 43- نوزاد عبد الرحمن الهيتي وعبد اللطيف الخشالي، مقدمة في المالية الدولية، دار المناهج للنشر والتوزيع، ط1، الأردن، 2007
- 44- وسام ملاك، الظواهر النقدية على المستوى الدولي، دار المنهل اللبناني، لبنان، 2001

ثانيا- الأطروحات ومذكرات :

- 1- العربي سواكر، واقع ميزان المدفوعات الجزائري في ظل التحولات الاقتصادية الراهنة (1990-2013)، مذكرة ماستر في العلوم الاقتصادية، تجارة دولية، جامعة حمه لخضر، الوادي، 2015
- 2- أمال باب وسعايدية صحراء، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات -حالة الجزائر خلال الفترة (2010-2017)-، مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم الاقتصادية، تخصص : إقتصاد نقدي وبنكي، قسم : العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2017-2018
- 3- أميرة بوقطة، أثر تقلبات سعر الصرف على ميزان المدفوعات دراسة تحليلية لحال الجزائر 2000، مذكرة مقدمة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد الصديق بن يحي -جيجل-، 2017/2018
- 4- أمين غوبال، أثر التغيرات في أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة الجزائر (1990-2015)، مذكرة مكملية ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، التخصص : مالية وتأمينات وتسيير المخاطر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أم البواقي، 2015/2016
- 5- بربري محمد لين، الاختيار الأمثل لنظام الصرف ودوره في تحقيق النمو الاقتصادي في ظل العولمة الاقتصادية " دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2011-2010
- 6- بلببوز خديجة، أثر تخفيض قيمة العملة على التوازن الاقتصادي الجزائري-دراسة قياسية (1990-2014)، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات الحصول على شهادة الماجستير، تخصص : تجارة وإدارة الأعمال الدولية، جامعة مستغانم، 2016-2017
- 7- بن حمودة فاطمة الزهراء، أثر تقلبات أسعار الصرف على التنمية الاقتصادية حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية - فرع نقود ومالية، جامعة الجزائر، 2010

- 8- بن عبيزة دحو، سياسة سعر الصرف والنمو الإقتصادي -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، 2016-2017
- 9- جمال طباش، تقدير خطر سعر الصرف في المؤسسة الاقتصادية - دراسة تمويل الواردات بالقرض و التحصيل المستندي في مؤسسة سيفيتال بجاية، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع: مالية وبنوك وتأمينات، جامعة المسيلة
- 10- جمال مساعدي، أثر تغير سعر الصرف على ميزان المدفوعات في الجزائر دراسة قياسية للفترة (1996-2016)، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، قسم العلوم التجارية، الاختصاص : تجارة دولية وتنمية مستدامة، مخبر التنمية، الذاتية والحكم الراشد، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2018-2019
- 11- حاجي يوسف، أثر تقلبات سعر صرف الأورو دولار على التوازن الداخلي والخارجي -دراسة حالة الإقتصاد الجزائري للفترة 1990-، أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه ل م د، شعبة العلوم الاقتصادية، تخصص نقود ومالية، جامعة أحمد دراية أدرار، الجزائر، 2018-2019
- 12- حورية مغربي، " دور سياسات سعر الصرف في تحديد أسعار الفائدة - دراسة حالة الجزائر- "، مذكرة ماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر- بسكرة، 2013/2014
- 13- دحو بن عبيزة، سياسة سعر الصرف والنمو الاقتصادي -دراسة قياسية-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص : تسيير المؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة جيلالي ليايس، سيدي بلعباس، الجزائر، 2016/2017
- 14- دوحه سلمى، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها "دراسة حالة الجزائر"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه العلوم الاقتصادية، تخصص تجارة دولية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة، 2014/2015
- 15- رشيدة زاوية، تخفيض قيمة العملة بين إشكالية توازن واختلال ميزان المدفوعات في المدى الطويل - دراسة تحليلية لحالة الجزائر- خلال الفترة (1990-2013)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص مالية دولية، جامعة ورقلة، 2015
- 16- زراقة محمد، آثار تقلبات أسعار الصرف على ميزان المدفوعات دراسة قياسية - حالة الجزائر 1990-2014، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم التجارية، تخصص : إقتصاد قياسي - بنكي ومالي، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد - تلمسان، 2015-2016

- 17- زيان بغداد، تغيرات سعر صرف الأورو و الدولار و أثرها على المبادلات التجارية الخارجية الجزائرية، رسالة ماجستير في الاقتصاد، تخصص مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة وهران، 2012-2013
- 18- سلامة نجاح، "تأثير تخفيض قيمة العملة على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر- الفترة (1990-2012)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014
- 19- سلمى دوحه، أثر تقلبات سعر الصرف على الميزان التجاري وسبل علاجها دراسة حالة الجزائر، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، تجارة دولية، جامعة محمد خيضر -بسكرة-، 2015
- 20- سليمان شيباني، سعر الصرف ومحدداته في الجزائر، رسالة ماجستير، جامعة الجزائر، 2008-2009
- 21- شوشان الزهير، تقلبات أسعار الصرف وأثارها على الميزان التجاري، "دراسة قياسية " حالة الجزائر (1990-2014)، مذكرة مكملّة متطلبات لنيل شهادة ماستر أكاديمي في علوم التسيير، مالية وبنوك، جامعة أم البواقي، 2015
- 22- صفاء مجيد مطشر الكلاي، استعمال بعض طرائق التنبؤ المختلفة لتحليل اعداد المصابين بالاورام الخبيثة، رسالة مقدمة الى مجلس كلية الادارة والاقتصاد في جامعة كربلاء وهي جزء من متطلبات نيل درجة ماجستير في علوم الاحصاء، قسم الاحصاء، كلية الادارة والاقتصاد، جامعة كربلاء، العراق، 2018.
- 23- عبد الحق بوعتروس، دور سياسة سعر الصرف في تكييف الاقتصاديات النامية -حالة الجزائر -، أطروحة دكتوراه دولة، كلية الاقتصاد، جامعة منتوري قسنطينة، 2002
- 24- عبد العزيز برنه، تقلبات أسعار الصرف وانعكاساتها على الميزان التجاري دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية ،تجارة ومالية دولية، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، 2016
- 25- عبد الكريم مقران، الإصلاحات الاقتصادية ودورها في تحسين ميزان المدفوعات، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التحليل الاقتصادي، جامعة الجزائر، 2011-2012
- 26- عمر مؤذن، تغير سعر صرف الدينار الجزائري وأثره على ميزان المدفوعات في الفترة ما بين (1990-2010)، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد ومالية دولية، جامعة المدية، 2012
- 27- فاطمة الزهراء بن طالب، "أثر تغير سعر الصرف على الميزان التجاري دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2010)"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2013-2014
- 28- فؤاد محمود علي، أثر سعر الصرف الحقيقي على ميزان المدفوعات (بدلالة المناهج التحليلية) "دراسة تحليلية على الاقتصاد السوري"، بحث علمي أعد لنيل درجة الدكتوراه في الاقتصاد، قسم الاقتصاد، كلية الاقتصاد، جامعة دمشق، سوريا

- 29- نادية لعلوحي، "أثر تقلبات أسعار الصرف على تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر- دراسة حالة الجزائر-
"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية واقتصاد دولي، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية
والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد خيضر-بسكرة-، 2014/2013
- 30- نسيم ناصر، "دراسة تحليلية للميزان التجاري في الجزائر خلال الفترة 2005-2012"، مذكرة مقدمة
لنيل شهادة الماستر، تخصص مالية و اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة،
2014/2013.
- 31- هجيرة عبد الجليل، "أثر تغيرات سعر الصرف على الميزان التجاري - دراسة حالة الجزائر- " ، مذكرة
تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة
تلمسان، 2012/2011
- 32- منهوم بلقاسم، أثر تخفيض القيمة الخارجية للعملة الوطنية على ميزان المدفوعات دراسة قياسية لحالة
الجزائر 1970-2009، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص: مالية دولية، كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، 2013-2012
- 33- ميهوب مسعود، دراسة قياسية لمؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي في الجزائر في ضوء الإصلاحات
الاقتصادية للفترة بين (1990-2015)، أطروحة دكتوراه في العلوم التجارية، علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف،
المسيلة، 2017
- 34- يوسف عبد الباقي: دور سعر الصرف في تعديل ميزان المدفوعات للدول النامية _ دراسة حالة الجزائر
_، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع التسيير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، جوان
2001
- 35- يونس مداني ولخضر رواق، أثر تقلبات سعر الصرف على التوازن الخارجي دراسة حالة 2000-2015،
مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي، قسم : العلوم الاقتصادية، تخصص : اقتصاد نقدي وبنكي، جامعة محمد
بوضياف -المسيلة-، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2019/2018

ثالثا- المجالات :

- 1- حسان خضر، ميزان المدفوعات و دوره في آلية الاصلاحات، سلسلة دورية تعني بقضايا التنمية في الأقطار
العربية، المعهد العربي للتخطيط، العدد 22، الكويت، 2004
- 2- راهم لخديري، العلاقة بين سعر الصرف والتضخم - دراسة حالة الجزائر - خلال 2000-2015، مجلة
تنمية الموارد البشرية للدراسات والأبحاث، المركز الديمقراطي العربي-برلين،ألمانيا-، العدد الخامس، كلية العلوم
الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة محمد شريف مساعديه، سوق اهراس، جويلية 2019

- 3- سعاد شعابنية وآخرون، دراسة تحليلية تقييمية لهيكل الميزان التجاري الجزائري وانعكاسه على المستوى العام للأسعار خلال الفترة (2010-2020)، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 5 العدد 01، جوان 2022
- 4- سليم حمود، دراسة قياسية للتنبؤ بدالة الطلب على النقد في الجزائر، أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد الثاني عشر، المركز الجامعي برج بوعريش، الجزائر، ديسمبر 2012، ص 50.
- 5- سمير فخري نعمة، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف وسعر الفائدة وانعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2011
- 6- صفاء يونس الصفاوي مزاحم محمد يحيى، تحليل العلاقة بين الاسعار العالمية للنفط والأورو والذهب باستخدام متجه الانحدار الذاتي (VAR)، المجلة العراقية للعلوم الاحصائية، 22/10/2008
- 7- عبد الحسن جليل عبد الحسن الغالي، سعر الصرف وإدارته في ظل الصدمات الاقتصادية، دار صفاء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، جامعة الكوفة، عمان، 2011
- 8- عزازي فريدة، أثر المديونية الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري -دراسة قياسية اقتصادية (2006-1970)-، الأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 4، جامعة سعد دحلب - البليدة-، الجزائر، 2010
- 9- عوض فاضل اسماعيل، تقويم سياسة رفع قيمة الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، العراق، 2012
- 10- قرب مبارك ولكفاسي مريم، مقاربات تصحيح الاختلال في ميزان المدفوعات -حالة الجزائر-، مجلة الاجتهاد للدراسات القانونية والاقتصادية، العدد 02، 2021
- 11- لحسن دردوري، سياسة سعر الصرف في الجزائر، مجلة التنمية والاقتصاد التطبيقي-جامعة المسيلة، العدد 1، مارس 2017
- 12- لولو موسى بوخاري، سياسة الصرف الأجنبي وعلاقتها بالسياسة النقدية، دراسة تحليلية للآثار الاقتصادية كسياسة الصرف، مكتبة حسين العصرية للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، 2010
- 13- محمد العقاب وحمادي صديق، محددات الإنفاق العام في الجزائر : دراسة قياسية باستخدام نموذج متجه الانحدار الذاتي (VAR) خلال الفترة 1980-2017، 14/06/2019
- 14- مريم آيت بارة، محمد صاري، تسيير خطر الصرف في المؤسسة الاقتصادية- دراسة حالة شركة أرسلور ميتال-فرع عنابة-، مجلة الباحث، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد 14، 2014
- 15- نعمة سمير فخري، العلاقة التبادلية بين سعر الصرف و سعر الفائدة و انعكاسها على ميزان المدفوعات، دار اليازوري للنشر و التوزيع، الأردن، 2011

رابعاً- المنشورات ومؤتمرات :

- 1- إبراهيم عدلي، مطبوعة دروس في مقياس تحليل السلاسل الزمنية 2، جامعة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، السنة الجامعية 2019-2020
- 2- بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، الطبعة الثالثة، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2008
- 3- شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي، محاضرات وتطبيقات، الطبعة الأولى، الحامد، الجزائر، 2011
- 4- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2003
- 5- محمد العربي ساكر، محاضرات في الإقتصاد الكلي المعمق، دار الفجر للنشر والتوزيع، مصر، 2006
- 6- محمد دويدار، محاضرات في الإقتصاد الدولي، مؤسسة الثقافة الجامعية، مصر، 2003، ص39.
- 7- مصطفى جاب الله، محاضرات في مقياس تحليل السلاسل الزمنية باستخدام برنامج eviews مع أمثلة محلولة موجهة لطلبة ماستر اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، السنة الجامعية 2019-2020.

خامساً- التقارير والنشرات :

- 1- النشرة الإحصائية (سلسلة بأثر رجعي) لبنك الجزائر الصادرة في جوان 2022
- 2- نشرة الوضع الاقتصادي لتسعة أشهر الأولى لسنة 2022
- 3- التقارير السنوية (التطور الاقتصادي والنقدي) لبنك الجزائر 2014، 2017، 2020، 2021.

II- مراجع باللغة الأجنبية**Firstly-Books :**

- 1- Christopher D. Piros, Jerald E. Pinto, **Economics for Investment Decision Makers: Micro, Macro, and International Economecs**, CFA Institute Investment Series, John Wiley & Sons, Inc, Hoboken, New Jersey, USA, 2013
- 2- Douglas C. Montgomery, Cheryl L. Jennings, Murat Kulahci, **Introduction to Time Series Analysis and Forecasting**, 2008
- 3- Ephraim Clark et autres, **Le Mangement des Risques Internationaux**, Economica, paris, 2001
- 4- FMI, **Manuel de la balance de paiement**
- 5- Gregory N. Mankiw, **Macroéconomie**, Worth Publishers, New York, USA, 2016, 9th Ed
- 6- Jean Marc Siroen ,**Finances Internationales** ,Armand colin éditeur, Paris,1993
- 7- Michel Jura, **Technique financière internationale**, paris, 1999
- 8- Mohamed Abouobaydi, **Financial Management**, E-Kutube.com, 2014
- 9- Robert Carbaugh, **International Economics**, South-Western Cengage Learning, Mason, USA, 12th Ed
- 10- Robert H, Shumway David S, Stoffer, **Time Series Analysis and Its Applications**, 2000
- 11- Ronald MacDonald, Abdulrazak Al Faris, **Currency Union and Exchange Rate Issues: Lessons for the Gulf States**, Edward Elgar Publishing Limited, Cheltenham, Uk, 2010
- 12- Sampat Mukherjee, **Modern Economic Theory**, New Age International Publishers, New Delhi, India, 2nd Ed, 2005
- 13- Wolfgang Filc, **Claus Köhler, Macroeconomic Causes of Unemployment: Diagnosis and Policy Recommendations**, Duncker & humblot, Berlin, Germany, 1999

Secondly- Articles :

- 1- Abdol S. Soofi, **China's exchange rate policy and the United States' trade deficits**, Journal of Economic Studies, Vol. 36 Iss1,2009
- 2- Michael G. Papaioannou. ,**Exchange Rate Unions Versus Flexible Exchange Rates An Empirical Investigation**, Essays in Honor of Lawrence, 1995
- 3- Mohsen Bahmani-Oskooee, **The long-run relation between a black market exchange rate and the trade balance**, Journal of Economic Studies, Vol. 26 Iss2,1999
- 4- Phillips, P. C. B., & Perron, P, **Testing for a Unit Root in Time Series Regression**, Biometrika, 1988

Thirdly- Report :

- 1-Banque de France, **Balance Des paiements De la France**, janvier 2011

III- المواقع الإلكترونية :

1- سعر المعدل السنوي للصرف في الفترة 2010-2021 من خلال موقع بنك الجزائر على الرابط :

<https://www.bank-of-algeria.dz>

2- Titled article : **Autocorrelation: What It Is, How It Works, Test,**
Throughinvestopedia website, on the link :

<https://www.investopedia.com/terms/a/autocorrelation.asp>

الملاحق

الجدول رقم (1) : تطور رصيد ميزان المدفوعات من 2006 إلى 2012

(En Milliards de Dollars)		2 006	2 007	2 008	2 009	2 010	2 011	2 012
Solde extérieur courant		28.95	30.54	34.45	0.41	12.15	17.77	12.42
Balance commerciale		34.06	34.34	46.60	7.79	18.20	25.66	20.17
Exportations, f.o.b.		54.74	63.59	78.59	45.19	57.69	72.89	71.74
Importations		53.61	59.61	77.19	44.42	56.12	71.66	70.58
Autres		1.13	0.98	1.40	0.77	0.97	1.33	1.15
Importations, (f.o.b)		-20.66	-25.35	-37.99	-31.40	-38.89	-46.93	-51.57
Services, hors revenus des facteurs nets		-2.26	-4.09	-7.50	-8.70	-8.54	-8.81	-7.01
Crédits		2.58	2.84	3.49	2.99	3.57	3.75	3.82
Débits		-4.78	-5.93	-11.08	-11.68	-11.91	-12.55	-10.83
Revenus des facteurs, net		-4.52	-1.83	-1.34	-1.31	-0.56	-2.64	-3.91
Crédits		2.42	3.81	5.13	4.76	4.60	4.45	3.73
Débits		-6.94	-5.64	-6.47	-6.06	-4.96	-6.49	-7.54
Paiement des intérêts		-0.76	-0.23	-0.19	-0.17	-0.11	-0.34	-0.13
Autres		-6.18	-5.41	-6.28	-5.89	-4.85	-6.35	-7.51
dont : parts associés, Soutenchi.		-5.29	-3.90	-4.56	-3.92	-3.93	-4.97	-6.34
Transfert net		1.61	2.22	2.78	2.63	2.65	2.65	3.16
Solde du compte de capital		-11.22	-0.99	2.54	3.45	3.18	2.38	-0.36
Compte de capital		0.01						-0.01
Investissements directs, nets		1.76	1.37	2.49	2.55	3.48	2.05	1.54
Capitaux officiels, nets		-11.90	-0.77	-0.43	1.51	0.14	-1.08	-0.59
Tirages		0.98	0.51	0.84	2.19	0.58	0.07	0.27
Amortissement		-12.88	-1.28	-1.27	-0.68	-0.44	-1.15	-0.55
Crédits à court terme et créances et omissions (nets)		-1.09	-1.39	0.48	-0.69	-0.44	1.41	-1.31
Solde global		17.73	29.55	36.99	3.86	15.33	20.14	12.06
Financement		-11.73	-25.55	-36.99	-3.86	-15.33	-20.14	-12.06
Augmentation des réserves brutes (-)		-17.73	-28.27	-36.53	-2.28	-15.00	-20.04	-12.22
Reduit au FMI		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres créances produites de placement à recevoir		0.00	-1.28	-0.46	0.09	-0.08	0.10	0.20
Allocation DTS		0.00	0.00	0.00	-1.67	0.00	0.00	0.00
Position de réserve au FMI						-0.25	-0.21	-0.24
Financement exceptionnel		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Redémoulement		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Aide Mult. Balance des paiements		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Achats au FMI		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00

BANQUE D'ALGERIE

Balances Revenues

الجدول رقم (2) : تطور رصيد ميزان المدفوعات من 2013 إلى 2018

(En Milliards de Dollars)		2 013	2 014	2 015	2 016	2 017	2 018
Solde extérieur courant		11.15	-9.28	-27.29	-26.55	-22.33	-16.01
Balance commerciale		9.88	0.46	-18.88	-20.13	-14.41	-7.46
Exportations, f.o.b.		64.87	60.13	34.57	29.31	34.57	41.11
Importations		63.82	58.46	33.08	27.92	33.20	38.90
Autres		1.05	1.67	1.48	1.39	1.37	2.22
Importations, (f.o.b)		-54.99	-59.67	-32.65	-29.44	-48.98	-48.57
Services, hors revenus des facteurs nets		-7.00	-8.15	-7.53	-7.33	-8.03	-8.16
Crédits		3.78	3.56	3.48	3.43	3.11	3.27
Débits		-10.78	-11.70	-11.00	-10.76	-11.15	-11.52
Revenus des facteurs, net		-4.52	-4.81	-4.45	-1.02	-2.83	-4.00
Crédits		3.55	3.23	2.19	2.09	2.03	1.15
Débits		-8.07	-8.04	-6.65	-4.01	-4.86	-5.75
Paiement des intérêts		-0.07	-0.04	-0.12	-0.03	-0.04	-0.04
Autres		-8.00	-7.99	-6.52	-3.97	-4.81	-5.70
dont : parts associés, Soutenchi.		-5.91	-5.26	-3.72	-2.91	-3.22	-3.75
Transfert net		2.79	3.22	2.77	1.82	2.95	3.39
Solde du compte capital et opérations financières		-1.02	3.40	-0.24	0.52	0.57	1.09
Compte de capital		0.000	-0.003	0.000	0.001	0.001	0.00
Investissements directs, nets		1.97	1.53	-0.69	1.59	1.26	0.62
Capitaux officiels, nets		-0.38	0.52	-0.46	0.98	-0.07	0.15
Autres parts financières (nets)		-2.600	1.357	0.965	-2.048	-0.627	0.32
dont: Solde financier fiduciaire		0.331	-0.028	-0.482	-0.696	-0.182	0.08
dont: Solde créances		-1.542	1.745	1.435	-1.297	-0.654	0.21
dont: Swap or		-0.663					
dont: allocation en DTS		-0.720	-0.361	-0.039	-0.055	0.209	0.04
Solde global		0.13	-5.88	-27.54	-26.03	-21.76	-15.52
Financement		-0.13	5.88	27.54	26.03	21.76	15.52
Augmentation des réserves brutes (-)		-0.24	5.56	27.34	25.56	21.81	15.55
Reduit au FMI		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Autres créances		0.17	0.35	0.19	0.19	-0.01	0.04
Allocation DTS		0.00	0.00	0.00	0.00	0.00	0.00
Position de réserve au FMI		-0.06	-0.02	0.10	0.29	-0.01	-0.07

BANQUE D'ALGERIE

Balances Revenues

الجدول رقم (3) : تطور رصيد ميزان المدفوعات 2019 إلى 2020

(En Millions de Dollars)	2 019	2020*
Solde extérieur courant	-16,96	-18,71
Balance commerciale	-9,32	-13,32
Exportations, f.o.b.	35,31	21,93
Hydrocarbures	44,74	70,17
Autres	2,07	1,21
Importations, (f.o.b.)	-44,63	-35,55
Services, hors revenus des facteurs nets	-0,39	-4,16
Crédits	3,24	2,90
Dépôts	-0,63	-7,35
Revenu des facteurs net	-4,25	-2,28
Crédits	1,04	0,33
Dépôts	-5,29	-3,33
Paiement des intérêts	-0,10	-0,14
Autres	-5,22	-3,79
(dont parts associées, Soutachi, Transfert net	-3,14	-2,01
	3,01	2,16
Solde du compte capital et opérations financières	0,08	2,14
Compte de capital	-0,00	-0,34
Investissement directs, nets	1,35	1,11
Capitaux officiels, nets	-0,07	-0,27
Autres postes financiers (net)	-1,25	1,55
dont Solde monétaire financière	1	0
dont Solde réserves	-1,48	0,39
dont Swap or	1,11	0,73
dont allocations en DTS		
dont erreurs et omissions	-0,05	-0,03
Solde global	-16,93	-16,37
Financement	16,93	16,37
Augmentation des réserves brutes (-)	17,08	16,16
Rachat au FMI		
Autres créances	0	0
Allocation DTS		
Position de réserve au FMI	-0,23	-0,15

(*) Situation provisoire

الجدول رقم (4) : تطور رصيد ميزان المدفوعات من بداية 2021 إلى ثلاثي الثالث

لجنة 2022

1 - BALANCE DES PAIEMENTS : EN MILLIARDS DE DOLLARS US

	2021 *					2022 *				
	S1*	T3*	9 mois*	T4*	S2*	Année*	S1*	T3*	9 mois*	
Solde extérieur courant	-4,008	-0,812	4,819	0,229	-0,582	-4,590	6,836	5,694	12,530	
Balance commerciale	-1,669	0,879	-0,790	1,884	2,763	1,094	10,361	7,699	18,059	
Exportations (f.o.b.)	17,273	9,907	27,179	11,379	21,286	38,558	30,033	16,895	46,928	
Hydrocarbures	15,491	8,612	24,104	9,954	18,567	34,058	26,948	15,632	42,580	
Autres	1,781	1,294	3,075	1,425	2,719	4,500	3,085	1,263	4,348	
Importations (f.o.b.)	-18,942	-9,028	-27,970	-9,495	-18,523	-37,464	-19,672	-9,196	-28,868	
Services hors revenus des facteurs, net	-1,853	-0,866	-2,719	-0,906	-1,773	-3,626	-2,051	-0,666	-2,717	
Crédits	1,658	0,708	2,366	0,855	1,563	3,221	1,840	0,729	2,569	
Dépôts	-3,511	-1,575	-5,086	-1,761	-3,336	-6,847	-3,891	-1,395	-5,286	
Revenus des facteurs, net	-1,613	-1,347	-2,960	-1,052	-2,399	-4,012	-2,364	-1,727	-4,091	
Crédits	0,329	0,181	0,510	0,179	0,360	0,689	0,275	0,267	0,542	
Dépôts	-1,942	-1,528	-3,470	-1,231	-2,759	-4,701	-2,639	-1,995	-4,634	
Paiements des intérêts	-0,067	-0,048	-0,115	-0,017	-0,065	-0,132	-0,017	-0,084	-0,101	
Autres	-1,875	-1,480	-3,354	-1,214	-2,694	-4,568	-2,622	-1,910	-4,532	
Transferts, net	-1,516	-0,688	-2,204	-0,838	-1,526	-3,042	-2,198	-0,816	-3,014	
Crédits	1,127	0,523	1,651	0,303	0,827	1,954	0,890	0,388	1,278	
Dépôts	1,288	0,561	1,849	0,464	1,025	2,313	1,064	0,517	1,581	
Dépôts	-0,161	-0,037	-0,198	-0,161	-0,198	-0,359	-0,174	-0,129	-0,303	
Solde du compte capital	-0,373	2,715	2,342	0,769	3,484	3,111	-1,767	1,067	-0,700	
Compte capital	-0,053	0,000	-0,053	0,000	-0,053	0,000	-0,015	0,000	-0,015	
Investissements directs	0,445	0,162	0,607	0,314	0,476	0,921	0,407	-0,543	-0,136	
Capitaux officiels (net)	-0,190	0,048	-0,143	-0,087	-0,039	-0,230	-0,023	0,077	0,054	
Tri-ang. FMI	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000	
Amortissement MLI	-0,035	-0,008	-0,043	-0,069	-0,077	-0,112	-0,047	-0,004	-0,051	
Tri-ang. CT	1,315	0,696	2,011	0,699	1,395	2,710	1,351	0,733	2,083	
Amortissement CT	-1,471	-0,640	-2,111	-0,717	-1,357	-2,828	-1,327	-0,651	-1,978	
Autres postes financiers (net)	-0,574	2,506	1,932	0,542	3,047	2,473	-2,135	1,533	-0,602	
dont: Solde monétaire fiduciaire	-0,131	-0,052	-0,183	-0,085	-0,138	-0,268	-0,316	0,255	-0,062	
dont: Solde créances	-0,474	0,007	-0,467	0,669	0,676	0,202	-1,807	1,252	-0,555	
dont: Swap or	-0,102	-0,102	-0,102	-0,030	-0,132	-0,132	-0,012	0,027	0,015	
dont: allocations en DTS	0,030	2,665	2,665	-0,023	2,665	0,007	-0,012	0,015	0,015	
dont: erreurs et omissions	-0,011	-0,011	0,019	-0,012	-0,023	0,007	-0,012	0,027	0,015	
Solde global	-4,380	1,904	2,477	0,938	2,902	1,479	5,068	6,762	11,830	
Financement	4,380	-1,904	-2,477	-0,998	-2,902	-1,479	-5,068	-6,762	-11,830	
Augmentations des réserves brutes (-)	4,371	0,740	5,111	-0,965	-0,224	4,146	-5,104	-6,752	-11,866	
Rachats au FMI	0,038	0,021	0,059		0,021	0,059	0,036		0,036	
Autres créances	-2,665	-2,665	-2,665	-2,665	-2,665	-2,665	-2,665	-2,665	-2,665	
Allocation DTS par FMI	-0,028	-0,028	-0,028	-0,034	-0,034	-0,062	-0,034	-0,034	-0,034	
Position de réserves au FMI	-0,028	-0,028	-0,028	-0,034	-0,034	-0,062	-0,034	-0,034	-0,034	

* Données préliminaires

الجدول رقم (1) : تطور الدين الخارجي من 2010 إلى 2014

TABLEAU 19 : ENCOURS ET STRUCTURE DE LA DETTE EXTERIEURE

	2010	2011	2012	2013	2014
(En milliards de dollars EU)					
Crédits multilatéraux	0,009	0,008	0,007	0,002	0,002
Émissions obligataires	0,100	0,100	0,100	0,100	0,100
Crédits bilatéraux	2,830	2,712	1,780	1,198	1,176
Crédits gouvernementaux directs	2,017	1,800	1,288	1,189	0,951
Crédits acheteurs & four. assurés	0,813	0,912	0,492	0,308	0,224
Crédits financiers	0,316	0,283	0,234	0,128	0,112
Crédits financiers & Crédits-bails	0,316	0,283	0,234	0,128	0,112
Opérations de reprofilage	-	-	-	-	-
Financement d'acomptes	-	-	-	-	-
Crédits commerciaux non assurés	0,009	0,003	0,003	0,000	0,000
Crédits fournisseurs	0,009	0,003	0,003	0,000	0,000
Autres crédits	-	-	-	-	-
Crédits de rééchelonnement	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
Créanciers officiels	-	-	-	-	-
Autres créanciers	-	-	-	-	-
Sous-Total :	3,263	2,836	2,124	1,728	1,389
Soutien de maisons mères à leurs filiales en Algérie *	0,496	0,492	0,305	0,340	0,371
Total dette à moyen et long termes	3,758	3,258	2,489	2,058	1,760
Dette à court terme **	1,778	1,142	1,205	1,328	1,376
Total de la dette extérieure	5,536	4,410	3,694	3,396	3,735

* A la balance des paiements, le soutien à terme des maisons mères à leurs filiales en Algérie est inclus dans la rubrique "Investissements directs étrangers"

** D'une durée initiale d'une année et moins

Source : Banque d'Algérie

الجدول رقم (2) : تطور الدين الخارجي من 2013 إلى 2017

TABLEAU 19 : ENCOURS ET STRUCTURE DE LA DETTE EXTERIEURE

	2013	2014	2015	2016	2017
(En milliards de dollars EU)					
Crédits multilatéraux	0,002	0,002	0,001	0,948	1,077
Émissions obligataires	0,100	0,100	0,000	0,000	0,000
Crédits bilatéraux	1,498	1,175	0,873	0,701	0,634
Crédits gouvernementaux directs	1,189	0,951	0,765	0,628	0,634
Crédits acheteurs & four. assurés	0,309	0,224	0,118	0,073	0,000
Crédits financiers	0,128	0,112	0,101	0,084	0,171
Crédits financiers & Crédits-bails	0,128	0,112	0,101	0,084	0,171
Opérations de reprofilage	-	-	-	-	0,000
Financement d'acomptes	-	-	-	-	0,000
Crédits commerciaux non assurés	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
Crédits fournisseurs	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
Autres crédits	-	-	-	-	-
Crédits de rééchelonnement	0,000	0,000	0,000	0,000	0,000
Créanciers officiels	-	-	-	-	-
Autres créanciers	-	-	-	-	-
Sous-Total :	1,728	1,389	0,975	1,733	1,882
Soutien de maisons mères à leurs filiales en Algérie *	0,340	0,371	0,222	0,130	0,111
Total dette à moyen et long termes	2,058	1,760	1,197	1,863	1,893
Dette à court terme **	1,328	1,975	1,823	1,986	2,096
Total de la dette extérieure	3,396	3,735	3,020	3,849	3,989

* A la balance des paiements, le soutien à terme des maisons mères à leurs filiales en Algérie est inclus dans la rubrique "Investissements directs étrangers"

** D'une durée initiale d'une année et moins

Source : Banque d'Algérie

الجدول رقم (3) : تطور الدين الخارجي من 2016 إلى 2020
الجدول 20 : قلم الدين الخارجي و هيكله

	2020	2019	2018	2017	2016	
	(بملايير الدولارات الأمريكية)					
1,106	1,009	1,030	1,077	0,948		قروض متعددة الأطراف
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		إصدارات سنية
0,311	0,385	0,491	0,634	0,701		قروض ثنائية الأطراف
0,276	0,351	0,452	0,602	0,628		قروض حكومية مباشرة
0,035	0,035	0,039	0,032	0,073		قروض مشتركة و مورد مضمونة
0,033	0,043	0,051	0,060	0,084		قروض مالية
0,033	0,043	0,051	0,060	0,084		قروض مالية و قروض الإيجار
-	-	-	-	-		صديقات إعالة الهيكلية
-	-	-	-	-		تمويل السبيلات
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		قروض تجارية غير مضمونة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		قروض لموردين
						قروض أخرى
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		قروض إعادة الجدارة
-	-	-	-	-		دائنين رسميون
-	-	-	-	-		دائنين آخرون
1,450	1,437	1,573	1,771	1,733		المجموع الخارجي
0,232	0,130	0,151	0,123	0,130		دعم الشركات الأصلية لقروصها في الجزائر *
1,082	1,567	1,723	1,893	1,863		مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل
1,784	2,264	2,319	2,096	1,986		مجموع الديون قصيرة الأجل **
3,466	3,831	4,042	3,989	3,849		مجموع الدين الخارجي

* يدرج في ميزان المدفوعات، دعم شركات الأصلية لقروصها في الجزائر ضمن بند «استثمارات خارجية مباشرة»
** لمدة إثنائية أقصاها سنة
المصدر : بنك الجزائر

الجدول رقم (4) : تطور الدين الخارجي من 2017 إلى 2021

الجدول 20 : قلم الدين الخارجي و هيكله

	2021	2020	2019	2018	2017	
	(بملايير الدولارات الأمريكية)					
0,984	1,106	1,009	1,030	1,077		قروض متعددة الأطراف
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		إصدارات سنية
0,254	0,343	0,385	0,491	0,634		قروض ثنائية الأطراف
0,223	0,308	0,351	0,452	0,602		قروض حكومية مباشرة
0,031	0,35	0,035	0,039	0,032		قروض مشتركة و مورد مضمونة
0,024	0,033	0,043	0,051	0,060		قروض مالية
-	-	-	-	-		قروض مالية و قروض الإيجار
-	-	-	-	-		صديقات إعالة الهيكلية
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		تمويل السبيلات
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		قروض تجارية غير مضمونة
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		قروض لموردين
						قروض أخرى
0,000	0,000	0,000	0,000	0,000		قروض إعادة الجدارة
-	-	-	-	-		دائنين رسميون
-	-	-	-	-		دائنين آخرون
1,261	1,483	1,437	1,573	1,771		المجموع الخارجي
0,212	0,183	0,130	0,151	0,123		دعم الشركات الأصلية لقروصها في الجزائر *
1,473	1,665	1,567	1,723	1,893		مجموع الديون متوسطة و طويلة الأجل
1,597	1,784	2,264	2,319	2,096		مجموع الديون قصيرة الأجل **
3,070	3,449	3,831	4,042	3,989		مجموع الدين الخارجي

* يدرج في ميزان المدفوعات، دعم شركات الأصلية لقروصها في الجزائر ضمن بند «استثمارات خارجية مباشرة»
** لمدة إثنائية أقصاها سنة.
*** بيانات محجلة
**** بيانات مؤقتة
المصدر : بنك الجزائر

ملحق رقم (3) : اختبار فيليبس بيروسن عند المستوى لسلسلة ميزان المدفوعات

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة bp مع وجود

الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-0.033683	0.9871
Test critical values:		
1% level	-5.124875	
5% level	-3.933364	
10% level	-3.420030	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	66.51665
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	58.80886

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:17
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.057339	0.296970	-0.193079	0.8517
C	-9.660829	8.033801	-1.202523	0.2635
@TREND("2010")	1.283620	1.528415	0.839838	0.4254
R-squared	0.260470	Mean dependent var	-1.528182	
Adjusted R-squared	0.075587	S.D. dependent var	9.946802	
S.E. of regression	9.563493	Akaike info criterion	7.580784	
Sum squared resid	731.6831	Schwarz criterion	7.689301	
Log likelihood	-38.69431	Hannan-Quinn criter.	7.512379	
F-statistic	1.408837	Durbin-Watson stat	1.643753	
Prob(F-statistic)	0.299105			

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة bp بدون وجود

الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.182760	0.2017
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	82.26805
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	105.3158

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:22
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.176503	0.159998	-1.103161	0.2958
R-squared	0.085346	Mean dependent var	-1.528182	
Adjusted R-squared	0.085346	S.D. dependent var	9.946802	
S.E. of regression	9.512878	Akaike info criterion	7.429678	
Sum squared resid	904.9485	Schwarz criterion	7.465850	
Log likelihood	-39.86323	Hannan-Quinn criter.	7.406876	
Durbin-Watson stat	1.218129			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة bp مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: BP has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 0 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.477785	0.5066
Test critical values:		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

*MacKinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	72.38115
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	72.38115

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BP)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:15
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
BP(-1)	-0.257498	0.174246	-1.477785	0.1736
C	-3.463394	3.123657	-1.108763	0.2963
R-squared	0.195268	Mean dependent var	-1.528182	
Adjusted R-squared	0.105854	S.D. dependent var	9.946802	
S.E. of regression	9.405629	Akaike info criterion	7.483459	
Sum squared resid	796.1926	Schwarz criterion	7.555804	
Log likelihood	-39.15903	Hannan-Quinn criter.	7.437856	
F-statistic	2.183850	Durbin-Watson stat	1.310957	
Prob(F-statistic)	0.173584			

ملحق رقم (4) : اختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الأولى لسلسلة ميزان المدفوعات

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة D(bp) مع

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.655643	0.0067
Test critical values:		
1% level	-5.295384	
5% level	-4.008157	
10% level	-3.460791	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	45.00554
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.086759

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:27
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-0.995838	0.321738	-3.095185	0.0174
C	-18.04739	6.941144	-2.600061	0.0354
@TREND("2010")	2.445936	0.932402	2.623264	0.0342
R-squared	0.641641	Mean dependent var	1.008000	
Adjusted R-squared	0.539253	S.D. dependent var	11.81279	
S.E. of regression	8.018331	Akaike info criterion	7.244663	
Sum squared resid	450.0554	Schwarz criterion	7.335438	
Log likelihood	-33.22331	Hannan-Quinn criter.	7.145082	
F-statistic	6.266741	Durbin-Watson stat	2.320355	
Prob(F-statistic)	0.027550			

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة D(bp) بدون

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.910398	0.0572
Test critical values:		
1% level	-2.816740	
5% level	-1.982344	
10% level	-1.601144	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	90.69746
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	93.48200

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:46
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-0.672744	0.356402	-1.887600	0.0917
R-squared	0.277817	Mean dependent var	1.008000	
Adjusted R-squared	0.277817	S.D. dependent var	11.81279	
S.E. of regression	10.03867	Akaike info criterion	7.545406	
Sum squared resid	906.9746	Schwarz criterion	7.575665	
Log likelihood	-36.72703	Hannan-Quinn criter.	7.512213	
Durbin-Watson stat	1.597364			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة D(bp) مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: D(BP) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.846029	0.3404
Test critical values:		
1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	89.24932
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	93.42232

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(BP,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:25
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(BP(-1))	-0.724196	0.401263	-1.804788	0.1088
C	-1.287700	3.574096	-0.360287	0.7280
R-squared	0.289348	Mean dependent var	1.008000	
Adjusted R-squared	0.200516	S.D. dependent var	11.81279	
S.E. of regression	10.56227	Akaike info criterion	7.729311	
Sum squared resid	892.4932	Schwarz criterion	7.789828	
Log likelihood	-36.64655	Hannan-Quinn criter.	7.662924	
F-statistic	3.257261	Durbin-Watson stat	1.544959	
Prob(F-statistic)	0.108754			

ملحق رقم (5) : اختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الثانية لسلسلة ميزان المدفوعات

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة $D(bp,2)$ بدون

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: $D(BP,2)$ has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.742128	0.0079
Test critical values:		
1% level	-5.521860	
5% level	-4.107833	
10% level	-3.515047	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	91.94278
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	20.66095

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: $D(BP,3)$
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:33
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(BP(-1),2)$	-1.402336	0.371081	-3.779059	0.0092
C	-6.880895	11.63176	-0.591561	0.5757
@TREND("2010")	1.320446	1.558748	0.847120	0.4294
R-squared	0.704175	Mean dependent var	3.024444	
Adjusted R-squared	0.605567	S.D. dependent var	18.69898	
S.E. of regression	11.74369	Akaike info criterion	8.025710	
Sum squared resid	827.4850	Schwarz criterion	8.091452	
Log likelihood	-33.11570	Hannan-Quinn criter.	7.883840	
F-statistic	7.141145	Durbin-Watson stat	2.213706	
Prob(F-statistic)	0.025888			

Null Hypothesis: $D(BP,2)$ has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.141696	0.0010
Test critical values:		
1% level	-2.847250	
5% level	-1.988198	
10% level	-1.600140	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	108.6727
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	81.14511

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: $D(BP,3)$
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:34
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(BP(-1),2)$	-1.338913	0.339502	-3.943757	0.0043
R-squared	0.650347	Mean dependent var	3.024444	
Adjusted R-squared	0.650347	S.D. dependent var	18.69898	
S.E. of regression	11.05698	Akaike info criterion	7.748440	
Sum squared resid	978.0542	Schwarz criterion	7.770354	
Log likelihood	-33.86798	Hannan-Quinn criter.	7.701150	
Durbin-Watson stat	2.011507			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة $D(bp,2)$ مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: $D(BP,2)$ has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-5.046571	0.0045
Test critical values:		
1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	102.9393
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	31.31057

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: $D(BP,3)$
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 18:31
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
$D(BP(-1),2)$	-1.329310	0.353574	-3.759640	0.0071
C	2.396715	3.838423	0.624401	0.5522
R-squared	0.668794	Mean dependent var	3.024444	
Adjusted R-squared	0.621479	S.D. dependent var	18.69898	
S.E. of regression	11.50437	Akaike info criterion	7.916461	
Sum squared resid	926.4539	Schwarz criterion	7.960289	
Log likelihood	-33.62408	Hannan-Quinn criter.	7.821881	
F-statistic	14.13490	Durbin-Watson stat	2.139658	
Prob(F-statistic)	0.007078			

ملحق رقم (6) : اختبار فيليبس بيروسن عند المستوى لسلسلة سعر الصرف الدولار مقابل الدينار

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة erusd مع وجود

الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: ERUSD has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-3.488200	0.0916
Test critical values:		
1% level	-5.124875	
5% level	-3.933364	
10% level	-3.420030	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	15.26848
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.986856

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:06
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERUSD(-1)	-0.742580	0.284032	-2.614419	0.0309
C	48.09741	17.65280	2.724634	0.0261
@TREND("2010")	4.924853	1.752972	2.809431	0.0229

R-squared	0.502335	Mean dependent var	5.519091
Adjusted R-squared	0.377919	S.D. dependent var	5.809324
S.E. of regression	4.581938	Akaike info criterion	6.109122
Sum squared resid	167.9533	Schwarz criterion	6.217639
Log likelihood	-30.60017	Hannan-Quinn criter.	6.040717
F-statistic	4.037533	Durbin-Watson stat	1.813570
Prob(F-statistic)	0.061341		

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة erusd بدون

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: ERUSD has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	5.489562	0.9999
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	30.59179
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.53048

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:06
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERUSD(-1)	0.055789	0.017654	3.160055	0.0102

R-squared	0.002882	Mean dependent var	5.519091
Adjusted R-squared	0.002882	S.D. dependent var	5.809324
S.E. of regression	5.800946	Akaike info criterion	6.440427
Sum squared resid	336.5097	Schwarz criterion	6.476599
Log likelihood	-34.42235	Hannan-Quinn criter.	6.417625
Durbin-Watson stat	1.946899		

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة erusd مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: ERUSD has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	1.075482	0.9936
Test critical values:		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	30.33256
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.37707

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:02
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
ERUSD(-1)	0.030212	0.094065	0.321181	0.7554
C	2.584593	9.319193	0.277341	0.7878
R-squared	0.011332	Mean dependent var	5.519091	
Adjusted R-squared	-0.098520	S.D. dependent var	5.809324	
S.E. of regression	6.088770	Akaike info criterion	6.613735	
Sum squared resid	333.6581	Schwarz criterion	6.686080	
Log likelihood	-34.37554	Hannan-Quinn criter.	6.568132	
F-statistic	0.103157	Durbin-Watson stat	1.916929	
Prob(F-statistic)	0.755406			

ملحق رقم (7) : اختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الأولى لسلسلة سعر الصرف الدولار مقابل الدينار

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة D(erusd) مع

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(ERUSD) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.090850	0.0453
Test critical values:		
1% level	-5.295384	
5% level	-4.008157	
10% level	-3.460791	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	27.97485
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.180006

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:09
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERUSD(-1))	-1.023396	0.358302	-2.856236	0.0245
C	5.125353	5.009744	1.023077	0.3403
@TREND("2010")	0.188202	0.715624	0.262990	0.8001
R-squared	0.543331	Mean dependent var	0.983000	
Adjusted R-squared	0.412854	S.D. dependent var	8.250146	
S.E. of regression	6.321714	Akaike info criterion	6.769183	
Sum squared resid	279.7485	Schwarz criterion	6.859958	
Log likelihood	-30.84591	Hannan-Quinn criter.	6.669602	
F-statistic	4.164188	Durbin-Watson stat	2.047854	
Prob(F-statistic)	0.064359			

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة D(erusd) بدون

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(ERUSD) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.432343	0.1340
Test critical values:		
1% level	-2.816740	
5% level	-1.982344	
10% level	-1.601144	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	49.42490
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	42.64463

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:11
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERUSD(-1))	-0.460349	0.301535	-1.526688	0.1612
R-squared	0.193174	Mean dependent var	0.983000	
Adjusted R-squared	0.193174	S.D. dependent var	8.250146	
S.E. of regression	7.410570	Akaike info criterion	6.938331	
Sum squared resid	494.2490	Schwarz criterion	6.968590	
Log likelihood	-33.69166	Hannan-Quinn criter.	6.905138	
Durbin-Watson stat	1.991071			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة D(erusd) مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: D(ERUSD) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-4.683831	0.0058
Test critical values:		
1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	28.25125
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	4.225290

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:08
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERUSD(-1))	-1.001479	0.327576	-3.057245	0.0156
C	6.233754	2.545808	2.448634	0.0400
R-squared	0.538818	Mean dependent var	0.983000	
Adjusted R-squared	0.481171	S.D. dependent var	8.250146	
S.E. of regression	5.942564	Akaike info criterion	6.579015	
Sum squared resid	282.5125	Schwarz criterion	6.639532	
Log likelihood	-30.89507	Hannan-Quinn criter.	6.512628	
F-statistic	9.346749	Durbin-Watson stat	2.062151	
Prob(F-statistic)	0.015648			

ملحق رقم (8) : اختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الثانية لسلسلة سعر الصرف الدولار مقابل الدينار

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة D(erusd,2)

مع وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(ERUSD,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-6.420979	0.0042
Test critical values:		
1% level	-5.521860	
5% level	-4.107833	
10% level	-3.515047	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	56.79567
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	7.814591

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD,3)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:15
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERUSD(-1),2)	-1.341644	0.375607	-3.571936	0.0118
C	1.342150	8.996467	0.149186	0.8863
@TREND("2010")	-0.085996	1.200132	-0.071655	0.9452
R-squared	0.682298	Mean dependent var	-0.604444	
Adjusted R-squared	0.576398	S.D. dependent var	14.18156	
S.E. of regression	9.230033	Akaike info criterion	7.544004	
Sum squared resid	511.1610	Schwarz criterion	7.609745	
Log likelihood	-30.94802	Hannan-Quinn criter.	7.402134	
F-statistic	6.442819	Durbin-Watson stat	2.316765	
Prob(F-statistic)	0.032067			

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة D(erusd,2)

بدون وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(ERUSD,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.162635	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.847250	
5% level	-1.988198	
10% level	-1.600140	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	57.37949
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.00827

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD,3)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:18
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERUSD(-1),2)	-1.327745	0.322257	-4.120143	0.0033
R-squared	0.679032	Mean dependent var	-0.604444	
Adjusted R-squared	0.679032	S.D. dependent var	14.18156	
S.E. of regression	8.034422	Akaike info criterion	7.109786	
Sum squared resid	516.4155	Schwarz criterion	7.131700	
Log likelihood	-30.99404	Hannan-Quinn criter.	7.062496	
Durbin-Watson stat	2.305151			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة D(erusd,2) مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: D(ERUSD,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.164514	0.0004
Test critical values:		
1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	56.84427
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.064006

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(ERUSD,3)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:14
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(ERUSD(-1),2)	-1.338439	0.345418	-3.874843	0.0061
C	0.736969	2.870619	0.256728	0.8048
R-squared	0.682026	Mean dependent var	-0.604444	
Adjusted R-squared	0.636602	S.D. dependent var	14.18156	
S.E. of regression	8.549005	Akaike info criterion	7.322637	
Sum squared resid	511.5984	Schwarz criterion	7.366465	
Log likelihood	-30.95187	Hannan-Quinn criter.	7.228057	
F-statistic	15.01441	Durbin-Watson stat	2.316554	
Prob(F-statistic)	0.006093			

ملحق رقم (9) : اختبار فيليبس بيروسن عند المستوى لسلسلة سعر الصرف الأورو مقابل الدينار

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة ereuro مع

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: EREURO has a unit root Exogenous: Constant, Linear Trend Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	0.001246	0.9880
Test critical values:		
1% level	-5.124875	
5% level	-3.933364	
10% level	-3.420030	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	18.23870
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	5.436986

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:22
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EREURO(-1)	-0.455386	0.372021	-1.224086	0.2557
C	40.46176	33.33931	1.213635	0.2595
@TREND("2010")	3.075796	1.806096	1.703008	0.1270
R-squared	0.403170	Mean dependent var	5.506364	
Adjusted R-squared	0.253962	S.D. dependent var	5.797862	
S.E. of regression	5.007815	Akaike info criterion	6.286877	
Sum squared resid	200.6257	Schwarz criterion	6.395394	
Log likelihood	-31.57783	Hannan-Quinn criter.	6.218473	
F-statistic	2.702073	Durbin-Watson stat	2.234589	
Prob(F-statistic)	0.126883			

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة ereuro بدون

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: EREURO has a unit root Exogenous: None Bandwidth: 2 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.282250	0.9997
Test critical values:		
1% level	-2.792154	
5% level	-1.977738	
10% level	-1.602074	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	27.58771
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	18.41167

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:24
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EREURO(-1)	0.048779	0.014042	3.473838	0.0060
R-squared	0.097239	Mean dependent var	5.506364	
Adjusted R-squared	0.097239	S.D. dependent var	5.797862	
S.E. of regression	5.508764	Akaike info criterion	6.337066	
Sum squared resid	303.4648	Schwarz criterion	6.373238	
Log likelihood	-33.85386	Hannan-Quinn criter.	6.314264	
Durbin-Watson stat	2.285585			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة ereuro مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: EREURO has a unit root Exogenous: Constant Bandwidth: 7 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel		
	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	4.926685	1.0000
Test critical values:		
1% level	-4.200056	
5% level	-3.175352	
10% level	-2.728985	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 11

Residual variance (no correction)	24.85077
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	3.682539

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:20
Sample (adjusted): 2011 2021
Included observations: 11 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
EREURO(-1)	0.155628	0.108237	1.437847	0.1843
C	-12.74656	12.80292	-0.995598	0.3455
R-squared	0.186801	Mean dependent var	5.506364	
Adjusted R-squared	0.096446	S.D. dependent var	5.797862	
S.E. of regression	5.511185	Akaike info criterion	6.414402	
Sum squared resid	273.3585	Schwarz criterion	6.486747	
Log likelihood	-33.27921	Hannan-Quinn criter.	6.368799	
F-statistic	2.067403	Durbin-Watson stat	2.752127	
Prob(F-statistic)	0.184324			

ملحق رقم (10) : اختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الأولى لسلسلة سعر الصرف الأورو مقابل الدينار

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة D(ereuro) مع

وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EREURO) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 9 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.222541	0.0004
Test critical values:		
1% level	-5.295384	
5% level	-4.008157	
10% level	-3.460791	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	18.16768
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	2.255378

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:26
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EREURO(-1))	-1.487991	0.354593	-4.196336	0.0041
C	-1.130164	3.989068	-0.283315	0.7851
@TREND("2010")	1.402122	0.604166	2.320757	0.0533
R-squared	0.723116	Mean dependent var	1.185000	
Adjusted R-squared	0.644006	S.D. dependent var	8.538457	
S.E. of regression	5.094490	Akaike info criterion	6.337521	
Sum squared resid	181.6768	Schwarz criterion	6.428297	
Log likelihood	-28.68761	Hannan-Quinn criter.	6.237941	
F-statistic	9.140662	Durbin-Watson stat	2.114293	
Prob(F-statistic)	0.011170			

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة D(ereuro)

بدون وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EREURO) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-1.172374	0.2036
Test critical values:		
1% level	-2.816740	
5% level	-1.982344	
10% level	-1.601144	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	55.32236
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	45.28316

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:27
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EREURO(-1))	-0.510817	0.370310	-1.379433	0.2011
R-squared	0.156861	Mean dependent var	1.185000	
Adjusted R-squared	0.156861	S.D. dependent var	8.538457	
S.E. of regression	7.840235	Akaike info criterion	7.051054	
Sum squared resid	553.2236	Schwarz criterion	7.081313	
Log likelihood	-34.25527	Hannan-Quinn criter.	7.017861	
Durbin-Watson stat	2.198379			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة D(ereuro) مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: D(EREURO) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 1 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-2.865408	0.0839
Test critical values:		
1% level	-4.297073	
5% level	-3.212696	
10% level	-2.747676	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 10

Residual variance (no correction)	32.14619
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	30.39877

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO,2)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:25
Sample (adjusted): 2012 2021
Included observations: 10 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EREURO(-1))	-1.182130	0.409606	-2.886015	0.0203
C	6.586151	2.742399	2.401602	0.0431
R-squared	0.510077	Mean dependent var	1.185000	
Adjusted R-squared	0.448836	S.D. dependent var	8.538457	
S.E. of regression	6.338986	Akaike info criterion	6.708171	
Sum squared resid	321.4619	Schwarz criterion	6.768688	
Log likelihood	-31.54086	Hannan-Quinn criter.	6.641784	
F-statistic	8.329082	Durbin-Watson stat	1.661346	
Prob(F-statistic)	0.020323			

ملحق رقم (11) : اختبار فيليبس بيروسن عند الفروق الثانية لسلسلة سعر الصرف الأورو مقابل الدينار

الجدول رقم (2) : اختبار pp لسلسلة D(ereuro,2)

مع وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EREURO,2) has a unit root
Exogenous: Constant, Linear Trend
Bandwidth: 5 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-8.995734	0.0004
Test critical values:		
1% level	-5.521860	
5% level	-4.107833	
10% level	-3.515047	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	38.29071
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	10.79553

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO,3)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:28
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EREURO(-1),2)	-1.670096	0.299951	-5.567895	0.0014
C	-1.644618	7.325668	-0.224501	0.8298
@TREND("2010")	0.558669	0.986548	0.566286	0.5917
R-squared	0.837942	Mean dependent var	0.755556	
Adjusted R-squared	0.783922	S.D. dependent var	16.30373	
S.E. of regression	7.578658	Akaike info criterion	7.149751	
Sum squared resid	344.6164	Schwarz criterion	7.215493	
Log likelihood	-29.17388	Hannan-Quinn criter.	7.007881	
F-statistic	15.51184	Durbin-Watson stat	2.047008	
Prob(F-statistic)	0.004256			

الجدول رقم (1) : اختبار pp لسلسلة D(ereuro,2)

بدون وجود الثابت والاتجاه العام

Null Hypothesis: D(EREURO,2) has a unit root
Exogenous: None
Bandwidth: 4 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-7.129577	0.0000
Test critical values:		
1% level	-2.847250	
5% level	-1.988198	
10% level	-1.600140	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	45.32677
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	24.86047

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO,3)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:29
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EREURO(-1),2)	-1.620455	0.278715	-5.814014	0.0004
R-squared	0.808163	Mean dependent var	0.755556	
Adjusted R-squared	0.808163	S.D. dependent var	16.30373	
S.E. of regression	7.140911	Akaike info criterion	6.873997	
Sum squared resid	407.9409	Schwarz criterion	6.895911	
Log likelihood	-29.93299	Hannan-Quinn criter.	6.826707	
Durbin-Watson stat	1.855945			

الجدول رقم (3) : اختبار pp لسلسلة D(ereuro,2) مع وجود الثابت فقط

Null Hypothesis: D(EREURO,2) has a unit root
Exogenous: Constant
Bandwidth: 8 (Newey-West automatic) using Bartlett kernel

	Adj. t-Stat	Prob.*
Phillips-Perron test statistic	-10.81769	0.0000
Test critical values:		
1% level	-4.420595	
5% level	-3.259808	
10% level	-2.771129	

*Mackinnon (1996) one-sided p-values.
Warning: Probabilities and critical values calculated for 20 observations and may not be accurate for a sample size of 9

Residual variance (no correction)	40.33722
HAC corrected variance (Bartlett kernel)	8.424320

Phillips-Perron Test Equation
Dependent Variable: D(EREURO,3)
Method: Least Squares
Date: 05/02/23 Time: 19:27
Sample (adjusted): 2013 2021
Included observations: 9 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(EREURO(-1),2)	-1.648311	0.282671	-5.831194	0.0006
C	2.246361	2.414088	0.930522	0.3831
R-squared	0.829280	Mean dependent var	0.755556	
Adjusted R-squared	0.804891	S.D. dependent var	16.30373	
S.E. of regression	7.201537	Akaike info criterion	6.979596	
Sum squared resid	363.0350	Schwarz criterion	7.023424	
Log likelihood	-29.40818	Hannan-Quinn criter.	6.885016	
F-statistic	34.00282	Durbin-Watson stat	2.020174	
Prob(F-statistic)	0.000643			

ملحق رقم (13) : درجة تأخر لنموذج VAR

VAR Lag Order Selection Criteria
 Endogenous variables: DBP DERUSD DEREURO
 Exogenous variables: C
 Date: 05/04/23 Time: 15:09
 Sample: 2010 2021
 Included observations: 9

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-90.77492	NA*	225935.3	20.83887	20.90461	20.69700
1	-77.34496	14.92218	102813.5*	19.85444*	20.11740*	19.28696*

* indicates lag order selected by the criterion
 LR: sequential modified LR test statistic (each test at 5% level)
 FPE: Final prediction error
 AIC: Akaike information criterion
 SC: Schwarz information criterion
 HQ: Hannan-Quinn information criterion

ملحق رقم (12) : اختبار العلاقة السببية (granger)

لسلسلة ميزان المدفوعات وسعر الصرف الدولار وسعر

الصرف الأورو

Pairwise Granger Causality Tests

Date: 05/04/23 Time: 15:05

Sample: 2010 2021

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
DERUSD does not Granger Cause DBP	9	12.2130	0.0129
DBP does not Granger Cause DERUSD		1.30162	0.2974
DEREURO does not Granger Cause DBP	9	4.02599	0.0916
DBP does not Granger Cause DEREURO		0.01842	0.8965
DEREURO does not Granger Cause DERUSD	9	0.99532	0.3570
DERUSD does not Granger Cause DEREURO		0.88350	0.3835

ملحق رقم (15) : نظام معادلات لنموذج VAR

System: SYS01
 Estimation Method: Least Squares
 Date: 05/04/23 Time: 23:23
 Sample: 2013 2021
 Included observations: 9
 Total system (balanced) observations 27

	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C(1)	1.108196	0.438175	2.529119	0.0231
C(2)	1.389976	0.686935	2.023447	0.0612
C(3)	-0.092381	1.165268	-0.079279	0.9379
C(4)	-11.58151	8.452969	-1.370112	0.1908
C(5)	-0.211610	0.427379	-0.495134	0.6277
C(6)	0.178940	0.670010	0.267071	0.7931
C(7)	-0.180171	1.136558	-0.158524	0.8762
C(8)	10.35432	8.244702	1.255876	0.2284
C(9)	0.362671	0.356079	1.018513	0.3246
C(10)	0.770517	0.558233	1.380280	0.1877
C(11)	-0.544564	0.946946	-0.575074	0.5738
C(12)	10.11060	6.869244	1.471865	0.1617

Determinant residual covariance 5849.654

Equation: DBP = C(1)*DBP(-1) + C(2)*DERUSD(-1) + C(3)*DEREURO(-1) + C(4)

Observations: 9

R-squared	0.793817	Mean dependent var	-5.561111
Adjusted R-squared	0.670108	S.D. dependent var	15.87273
S.E. of regression	9.116696	Sum squared resid	415.5707
Durbin-Watson stat	1.953966		

Equation: DERUSD = C(5)*DBP(-1) + C(6)*DERUSD(-1) + C(7)*DEREURO(-1) + C(8)

Observations: 9

R-squared	0.259296	Mean dependent var	12.39333
Adjusted R-squared	-0.185127	S.D. dependent var	8.168095
S.E. of regression	8.892076	Sum squared resid	395.3451
Durbin-Watson stat	1.967437		

Equation: DEREURO = C(9)*DBP(-1) + C(10)*DERUSD(-1) + C(11)*DEREURO(-1) + C(12)

Observations: 9

R-squared	0.349044	Mean dependent var	11.14000
Adjusted R-squared	-0.041529	S.D. dependent var	7.259413
S.E. of regression	7.408617	Sum squared resid	274.4380
Durbin-Watson stat	1.910712		

ملحق رقم (14) : نموذج شعاع الانحدار الذاتي VAR

Vector Autoregression Estimates

Date: 05/05/23 Time: 18:28

Sample (adjusted): 2013 2021

Included observations: 9 after adjustments

Standard errors in () & t-statistics in []

	DBP	DERUSD	DEREURO
DBP(-1)	1.108196 (0.43817) [2.52912]	-0.211610 (0.42738) [-0.49513]	0.362671 (0.35608) [1.01851]
DERUSD(-1)	1.389976 (0.68693) [2.02345]	0.178940 (0.67001) [0.26707]	0.770517 (0.55823) [1.38028]
DEREURO(-1)	-0.092381 (1.16527) [-0.07928]	-0.180171 (1.13656) [-0.15852]	-0.544564 (0.94695) [-0.57507]
C	-11.58151 (8.45297) [-1.37011]	10.35432 (8.24470) [1.25588]	10.11060 (6.86924) [1.47186]
R-squared	0.793817	0.259296	0.349044
Adj. R-squared	0.670108	-0.185127	-0.041529
Sum sq. resids	415.5707	395.3451	274.4381
S.E. equation	9.116696	8.892076	7.408617
F-statistic	6.416786	0.583444	0.893672
Log likelihood	-30.01637	-29.79185	-28.14920
Akaike AIC	7.559194	7.509300	7.144267
Schwarz SC	7.646850	7.596956	7.231922
Mean dependent	-5.561111	12.39333	11.14000
S.D. dependent	15.87273	8.168095	7.259413
Determinant resid covariance (dof adj.)	34115.18		
Determinant resid covariance	5849.654		
Log likelihood	-77.34496		
Akaike information criterion	19.85444		
Schwarz criterion	20.11740		
Number of coefficients	12		

ملحق رقم (17) : اختبار تجانس تباين البواقي

(White)

VAR Residual Heteroskedasticity Tests (Levels and Squares)

Date: 05/05/23 Time: 20:49

Sample: 2010 2021

Included observations: 9

Joint test:

Chi-sq	df	Prob.
41.38226	36	0.2473

Individual components:

Dependent	R-squared	F(6,2)	Prob.	Chi-sq(6)	Prob.
res1*res1	0.662626	0.654690	0.7091	5.963635	0.4273
res2*res2	0.922518	3.968747	0.2149	8.302663	0.2168
res3*res3	0.711026	0.820174	0.6405	6.399236	0.3800
res2*res1	0.710114	0.816542	0.6419	6.391022	0.3808
res3*res1	0.667796	0.670067	0.7022	6.010166	0.4221
res3*res2	0.591701	0.483063	0.7928	5.325312	0.5028

ملحق رقم (16) : اختبار استقرارية نموذج VAR

Roots of Characteristic Polynomial

Endogenous variables: DBP DERUSD

DEREURO

Exogenous variables: C

Lag specification: 1 1

Date: 05/06/23 Time: 02:20

Root	Modulus
0.578662 - 0.330134i	0.666212
0.578662 + 0.330134i	0.666212
-0.414753	0.414753

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

ملحق رقم (19) : اختبار التوزيع الطبيعي للبواقي

(Jarque-Bera)

VAR Residual Normality Tests

Orthogonalization: Cholesky (Lutkepohl)

Null Hypothesis: Residuals are multivariate normal

Date: 05/05/23 Time: 19:39

Sample: 2010 2021

Included observations: 9

Component	Skewness	Chi-sq	df	Prob.*
1	0.704426	0.744324	1	0.3883
2	-0.165118	0.040896	1	0.8397
3	-0.128768	0.024872	1	0.8747
Joint		0.810092	3	0.8471

Component	Kurtosis	Chi-sq	df	Prob.
1	2.671873	0.040375	1	0.8407
2	1.804876	0.535621	1	0.4643
3	2.821093	0.012003	1	0.9128
Joint		0.587999	3	0.8992

Component	Jarque-Bera	df	Prob.
1	0.784700	2	0.6755
2	0.576517	2	0.7496
3	0.036875	2	0.9817
Joint	1.398091	6	0.9660

*Approximate p-values do not account for coefficient estimation

ملحق رقم (18) : اختبار الارتباط الذاتي للأخطاء

(LM)

VAR Residual Serial Correlation LM Tests

Date: 05/05/23 Time: 19:25

Sample: 2010 2021

Included observations: 9

Null hypothesis: No serial correlation at lag h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	NA	9	NA	NA	(9, NA)	NA
2	57.45004	9	0.0000	114326.0	(9, 0.2)	0.3532
3	56.59913	9	0.0000	90556.04	(9, 0.2)	0.3594

Null hypothesis: No serial correlation at lags 1 to h

Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	df	Prob.
1	NA	9	NA	NA	(9, NA)	NA
2	NA	18	NA	NA	(18, NA)	NA
3	NA	27	NA	NA	(27, NA)	NA

*Edgeworth expansion corrected likelihood ratio statistic.

ملحق رقم (20) : الاحصائيات الوصفية للبيانات سلسلة ميزان المدفوعات وسلسلة اسعار الصرف الدولار والأورو

Date: 05/01/23 Time: 14:16

Sample: 2010 2021

	BP	ERUSD	EREURO
Mean	-7.012500	100.2958	120.8250
Median	-10.85000	104.9650	116.3100
Maximum	20.14000	135.1100	159.7600
Minimum	-27.54000	72.85000	99.19000
Std. Dev.	16.36831	22.38535	19.64773
Skewness	0.377414	0.063450	0.622653
Kurtosis	1.806604	1.507011	2.198346
Jarque-Bera	0.996980	1.122559	1.096718
Probability	0.607447	0.570479	0.577897
Sum	-84.15000	1203.550	1449.900
Sum Sq. Dev.	2947.136	5512.142	4246.365
Observations	12	12	12

ملحق رقم (21) : اختبار دقة التنبؤ لنموذج VAR

Forecast Evaluation

Date: 05/27/23 Time: 18:16

Sample: 2016 2021

Included observations: 6

Variable	Inc. obs.	RMSE	MAE	MAPE	Theil
DBP	6	6.801246	6.537301	147.1132	0.341849
DEREURO	6	6.495110	4.878051	38.52778	0.227373
DERUSD	6	5.775797	4.727425	42.40914	0.210359

RMSE: Root Mean Square Error

MAE: Mean Absolute Error

MAPE: Mean Absolute Percentage Error

Theil: Theil inequality coefficient